جامعة مؤتة
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

صراع الأنماط اللغوية
دراسة في بنية الكلمة العربية

إعداد
رانيا سالم سلامة الصرايرة

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

٢٠٠١

صراع الأنماط اللغوية

دراسة في بنية الكلمة العربية

إعداد

رانيا سالم سلامة الصرايرة

بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها/ جامعة مؤتة/١٩٩٩

قدّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية/ تخصص الدراسات اللغوية

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. يحيى عبابنة.....رئيساً

أ.د. محمود القضاه.....عضواً

أ.د عبدالقادر مرعي.....عضواً

تاريخ تقديم الرسالة: ١٤/١/٢٠٠١م

تاريخ مناقشة الرسالة: ١٧/١/٢٠٠٢م

٢٠٠١م

This Thesis has been Submitted In Partial Fulfillment of The requirment for The degree of Master of Arts in Arabic Linguistics at Mu'tah University

الإهداء

إلى روح تسكن
بيننا دائماً...
روح والدي

أهدي هذا العمل

المحتويات

- **الإهداء** ب
- **المقدّمة** ١
- **التمهيد** ٦

الفصل الأوّل

- **صراع الأنماط اللغوية في الصرف**
- صيغ الأفعال ٢٨
- الفعل الصحيح ٢٩
- القلب المكاني ٣٠
- الفعل الصحيح المهموز ٣١
- مهموز الفاء ٣١
- مهموز العين ٣٣
- مهموز اللام ٣٥
- الأفعال المعتلة ٣٦
- الفعل المثال ٣٦
- الفعل الأجوف ٤١
- الفعل الناقص ٤٥
- اللفيف المفروق ٤٨

- اللفيف المقرون ٤٩
- المشتقات ٥٢
- اسم الفاعل ٥٣
- مهموز العين ٥٤
- مهموز اللام ٥٤
اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المعتل ٥٨
- اسم الفاعل من الفعل الناقص ٦٣
- صيغ الفاعل من غير الثلاثي ٦٥
- صيغ اسم الفاعل ٧٣
- الصفة المشبهة ٧٩
- اسم المفعول ٨٧
- صيغ اسم المفعول ٩٥
- اسما المكان والزمان ١٠١
- اسم التفضيل ١٠٦
- اسم الآلة ١٠٨
- المصادر ١١٤
- مصادر الأفعال الثلاثية الصحيحة ١١٥
- مصادر الفعل الصحيح المهموز ١١٨
مصادر الأفعال المعتلة ١٢٢
- مصادر الفعل الأجوف ١٢٧

- مصادر الفعل الناقص ١٣١
- مصادر الفعل اللفيف المقرون واللفيف المفروق ١٣٥
- مصادر الأفعال المزيدة ١٣٧
المصدر الميمي ١٣٩
- أبنية الأسماء ١٥٠
- الأسماء الأعجمية ١٦٢
- صيغ الجموع ١٦٨

الفصل الثاني

أثر التطوّر الصوتي التاريخي في صراع الأنماط اللغوية ١٨٤
١- قانون السهولة والتيسير وأثره في تعدد الأنماط اللغوية ١٨٦
أ- الأصوات الحلقية والحنجرية ١٨٦
ب- الأصوات اللثوية واللثوية الاسنانية ١٩٣
ج- صوت الضاد ١٩٧
د- الأصوات بين الأسنانية ٢٠٠
٢- قانون الأصوات الحنكية وأثره في تعدد الأنماط اللغوية ٢٠٤
٣- التقارب في المخارج وأثره في تعدد الأنماط اللغوية ٢٠٨
أ- الأصوات الشفوية ٢٠٨
ب- الأصوات المائعة ٢٠٩

الفصل الثالث ٢١١

- الصراع في المستوى الدلالي

- الدلالة ٢١٢

الاشتراك اللفظي ٢١٥

- الاستعمال المجازي ٢١٦

- الاشتراك المعنوي ٢٢٥

- أنواع الترادف ٢٢٧

- الخاتمة ٢٢٩

- المصادر والمراجع ٢٣٢

الرموز المستخدمة

الهمزة	ʾ
الباء	b
التاء	t
الثاء	ṯ
الجيم المفردة	g
الجيم المركبة	ǧ
الحاء	ḥ
الخاء	ḫ
الدال	d
الذال	ḏ
الراء	r
الزاي	z
السين	s
الشين	š
الصاد	ṡ
الضاد	ḍ
الطاء	ṭ
الظاء	ż
العين	ʿ
الغين	ġ
الفاء	f
القاف	ḳ
الكاف	k
اللام	l
الميم	m
النون	n
الهاء	h
الواو	w
الياء	y
الفتحة القصيرة	a
الفتحة الطويلة	ā
الضمة القصيرة الخالصة	u
الضمة الطويلة الخالصة	ū
الضمة القصيرة الممالة	o
الضمة الطويلة الممالة	ō
الكسرة القصيرة الخالصة	i
الكسرة الطويلة الخالصة	ī
الكسرة القصيرة الممالة	e
الكسرة الطويلة الممالة	ē

مُلخّص

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ: "صراع الأنماط اللغوية دراسة في بنية الكلمة العربية، إلى تطبيق نظرية الأنماط اللغوية على بنية الكلمة العربية على خلاف ما جاء به تشومسكي صاحب النظرية إذ طبقها على المستوى النحوي فقط، ولعلّ السبب في هذا عائد إلى اهتمامات تشومسكي النحوية وعدم اهتمامه بالصرف بالدرجة الأولى، فقد كان اختيار الموضوع لأجل محاولة تطبيق هذه النظرية على بنية الكلمة العربية؛ وتعد هذه الرسالة أوّل دراسة تخوض في هذا الموضوع وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، فتحدث التمهيد عن قضايا ومسائل تتعلق بنظرية صراع الأنماط اللغوية.

والفصل الأول درس صراع الأنماط اللغوية في بعض الأبواب الصرفية وهي:

١- الأفعال.

٢- المشتقات وتشمل:

أ- اسم الفاعل وصيغ المبالغة.

ب- الصفة المشبهة.

ج- اسم المفعول.

د- اسما المكان والزمان.

هـ- اسم التفضيل.

و- اسم الآلة.

٣- المصادر

٤- أبنية الأسماء.

٥- صيغة الجموع.

ومن الملاحظ على هذا الفصل أنه سيعالج الأسباب التي أدّت إلى نشوء أنماط جديدة في

اللغة، ومن ثم دراسة الصراع اللغوي القائم بينها، مع التركيز على نسبة الاستعمال والشيوع.

والفصل الثاني يدرس الصراع اللغوي بين الأنماط اللغوية الناشئة عن التطوّر اللغوي الذي يصيب بعض أصوات العربية، وقد قسم الفصل إلى موضوعات هي:

١- قانون السهولة والتيسير وأثره في تعدد الأنماط اللغوية، ويشمل:

أ- الأصوات الحلقية والحنجرية.

ب- الأصوات اللثوية واللثوية الاسنانية.

ج- صوت الضاد.

د- الأصوات بين الأسنانية.

٢- قانون الأصوات الحنكية وأثره في تعدد الأنماط اللغوية.

٣- التقارب في المخارج وأثره في تعدد الأنماط اللغوية، ويشمل:

أ- الأصوات الشفوية.

ب- الأصوات المائعة.

ونوع الإبدال الذي تتبناه الدراسة في هذا الفصل هو الإبدال التاريخي المقيد، وذلك لما تمتاز به الأنماط اللغوية المتأتية عن الإبدال التركيبي (السياقي) من حتمية النتيجة وثبوتها، وهي اختفاء البنية العميقة من الاستعمال اللغوي، وبقاء البنية السطحية بارزة فيه كما أن كثيراً من الأنماط الناشئة عن الإبدال التركيبي (السياقي) تصير فيما بعد تتبع للابدال التاريخي المقيد؛ وذلك لأن اللغة تحتفظ بالأنماط القديمة (الأصلية) والأنماط الجديدة المتطوّرة عنها، زيادة على ذلك سيحاول الفصل بيان نسبة الاستعمال والشيوع للأنماط اللغوية، وبيان الفصيح واللهجي منها.

والفصل الثالث سيطبق نظرية صراع الأنماط اللغوية على بنية الكلمة العربية في المستوى الدلالي، وفيه حديث عن الدلالة، والمناهج الدلالية، وعن الاشتراك الدلالي (الترادف)، والاشتراك اللفظي (المشترك اللفظي والتضاد والجناس التام وتعدد المعنى للكلمة).

والصراع اللغوي في هذا الفصل سار في اتجاهين:

١- صراع لفظي، وهو صراع قائم بين الألفاظ.

٢- صراع معنوي، وهو الصراع القائم بين المعاني أو المدلولات.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وأصحابه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فتناولت هذه الدراسة نظرية لغوية من نظريات علم اللغة الحديث، هي نظرية صراع الأنماط اللغوية، وهي امتداد لنظرية البنى العميقة والبنى السطحية (النظرية التوليدية التحويلية) لتشومسكي، إذ عمد تشومسكي إلى تطوير نظريته، وسميا أن كثيراً من البنى العميقة تشيع في الاستعمال اللغوي جنباً إلى جنب مع البنى السطحية، فنظرية صراع الأنماط اللغوية تدرس الأنماط اللغوية التي تطفو على السطح الاستعمالي الفعلي للغة سواء أكانت بنى عميقة أم سطحية(١).

وقد طبقت نظرية صراع الأنماط اللغوية هنا على بنية الكلمة العربية، على خلاف ما جاء به تشومسكي، إذ وجدناه يطبقها على الجملة لا على الكلمة، وذلك ناتج عن اهتمامات تشومسكي بالبنية النحوية، وعدم اهتمامه ببنية الكلمة أو الجانب الصرفي، ونحن لا نسعى إلى تطبيق ما جاء به تشومسكي من جهة النحو، بل نحاول تطبيق هذا الأمر على بنية الكلمة العربية، وهو أمر لم يلتفت إليه تشومسكي، في هذه النظرية إلاّ قليلاً.

ومن ثم، فإن اختيار هذا الموضوع الموسوم بـ "صراع الأنماط اللغوية، دراسة في بنية الكلمة العربية"، كان لأجل محاولة تطبيق هذه النظرية على بنية الكلمة العربية.

والمعيار الأساسي الذي ارتكزت إليه الدراسة هو معيار الاستعمال، إذ دُرِستْ هذه الأنماط اللغوية من حيث نسبة استعمالها وشيوعها في اللغة، كما ستبحث الدراسة في الأسباب التي أدّت إلى تعدد الأنماط اللغوية، كالاختلاف اللهجي، وأثر القوانين اللغوية المرتبطة بالاختلاف اللهجي في كثير من الأحيان، وستثبت الدراسة أن هذه الأنماط اللغوية تمثل صيغاً لغوية استعمالية، باستثناء ما اندثر منها من بنى عميقة، ولم يعد مستعملاً في اللغة، فإذا ما تناولت الدراسة نمطين أحدهما يمثل بنية عميقة مستعملة، والآخر يمثل بنية عميقة مندثرة، فإن نتيجة هذا الصراع ستكون محسومة، وفي مثل هذا الوضع الذي وصفناه بالصراع المحسوم، يمكننا التعامل معه في ضوء نظرية صراع الأنماط اللغوية كما يمكننا أن ندرجه كذلك ضمن نظرية البنى العميقة والبنى السطحية، ونظراً لهذه الازدواجية، فقد

١- Chomsky, The Menimal Program, pp. 70-73.

ارتأيت أن أتجاوز عن دراسة ما جاء على مثل هذه الحالة، فإنّ لحتمية النتيجة وثبوتها سبباً يجعلنا نتجاوز عن دراسته.

ولكون الدراسة تُعنى ببنية الكلمة العربية، فإنّ خير تقسيم نرتئيه للدراسة هو أن تنقسم إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

وفي التمهيد حديث عن أبرز القضايا التي ترتبط بنظرية صراع الأنماط اللغوية، كالحديث عن نظرية تشومسكي والنظام الذي ركز عليه في درسه اللغوي، وبيان الفرق بين مفهومي الأصل والفرع في ضوء صراع الأنماط اللغوية، كما درس الإبدال وصراع الأنماط اللغوية، وتناول كتاب تشومسكي المعروف بالبرنامج المصغر The minimalist Program وفيه حديث أخير حول مستويات الدراسة في محاولتها لتطبيق فكرة صراع الأنماط اللغوية في الصرف والدلالة.

أما الفصل الأول فقد درس الصراع بين الأنماط اللغوية في بعض الأبواب الصرفية، ففي باب المشتقات محاولة لتطبيق نظرية صراع الأنماط اللغوية على الأنماط المتعددة لاسم الفاعل وصيغ مبالغته واسم المفعول والصفة المشبهة واسمي الزمان والمكان واسم التفضيل واسم الآلة، وسنحاول كذلك تطبيق النظرية على الأنماط المتعددة في باب المصادر، وباب صيغ الأفعال وباب أبنية الأسماء وباب صيغ الجموع، وزيادة على بيان مظاهر الصراع اللغوي الناتج عن تعدد الأنماط اللغوية في هذه الأبواب الصرفية فإن الفصل سيعالج الأسباب التي أدّت إلى نشوء أنماط جديدة في اللغة والتي حدث بينها فيما بعد صراع لغوي، وسيركز هذا الفصل عند دراسة كل نمط من الأنماط اللغوية الاستعمالية على نسبة الاستعمال والشيوع، إذ تعمد الدراسة إلى تحديد ما إذا كان هناك نمط يطغى على الآخر في الاستعمال، وسيبين الفصل بأنه قد تستعمل أنماط لغوية متعددة لصيغة لغوية ما في بيئات لغوية مختلفة، وقد تستعمل في بيئة لغوية واحدة وذلك يُحَدَد بالرجوع إلى أسباب التعدد ودراسة الخصائص اللهجية من جهة وبالاستعانة -في حالات قليلة- بالمعاجم العربية من جهة أخرى.

والفصل الثاني يدرس الصراع اللغوي بين الأنماط اللغوية الاستعمالية المتأتية بسبب التطوّر اللغوي الذي يصيب بعض أصوات العربية، والتطوّر الذي ستعنى به الدراسة هو التطوّر التاريخي (الاتفاقي)، دون التغير التركيبي (السياقي) نظراً لما تمتاز به نتيجة الصراع اللغوي فيه، فهو صراع لغوي محسوم، بمعنى أن هناك بنية سطحية مستعملة وبنية عميقة اختفت من الواقع الاستعمالي

الفعلي للغة، كما سيبين هذا الفصل نوع التغيّر التاريخي (الاتفاقي) الذي ستعنى به الدراسة وهو التغيّر المقيد، وذلك يخدم فكرة الدراسة وهي صراع الأنماط اللغوية، ففي التغيّر المقيّد تحفظ لنا المعاجم العربية الأنماط القديمة والأنماط الجديدة المتطوّرة عنها.

وسيركز هذا الفصل على دراسة القوانين والعلل التي أدت إلى تطوّر الصيغ اللغوية، فقد أثّر قانون السهولة والتيسير في عملية صراع الأنماط اللغوية وأدى إلى حدوث تبدلات وتحولات صوتية بين الأصوات العربية كالأصوات الحلقية والحنجرية، والأصوات اللثوية واللثوية الأسنانية، وصوت الضاد، والأصوات بين الأسنانية، فكل زمرة من هذه الأصوات حدث فيها تعاقبات صوتية أدّت إلى نشوء أنماط لغوية جديدة، كما سيبين الفصل أثر قانون الأصوات الحنكية وأثر التقارب في المخارج في تعدد الأنماط اللغوية والصراع اللغوي القائم بينها، وهذه الأنماط احتفظت بها اللغة واستعملتها، ولكن بدرجات متفاوتة.

وتحدث الفصل الثالث عن الاشتراك الدلالي بنوعيه: الاشتراك اللفظي، والاشتراك المعنوي وأثرهما في عملية صراع الأنماط اللغوية وسنحاول في هذا الفصل دراسة الصراع الذي تمثله هاتان العلاقتان، ففي الاشترك اللفظي وما يرتبط به من مفاهيم مثل (المشترك اللفظي والتضاد والجناس التام وتعدد المعنى للكلمة) سندرس صراع المعاني أو المدلولات، وفي الاشتراك المعنوي (الترادف) سندرس صراع الأنماط أو الألفاظ التي تحمل المعنى نفسه، وسنبين هنا أن الصراع في كلتا الحالتين صراع غير محدد، إذ إن جميع الصيغ والمعاني تطفو على السطح الاستعمالي الفعلي للغة.

أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وفي نهاية الدراسة وضعت ثبتاً للمصادر والمراجع العربية والأجنبية، ومن الملاحظ على هذه المصادر والمراجع خُلوّها من دراسات تتعلق بنظرية صراع الأنماط اللغوية، وهذا يعني أن أحداً لم يخض في هذه النظرية بعد، وبالتالي تعد هذه الرسالة أوّل دراسة تخوض في نظرية صراع الأنماط اللغوية، وتحاول تطبيقها على بنية الكلمة العربية، ولعل هذا الأمر يمثل جانباً من الصعوبات التي واجهت الدراسة.

إذ إنني لم أعثر على أي دراسة استعين بها أو استند إليها، ومن الصعوبات التي واجهت الدراسة كذلك أن الدراسة تسعى إلى هدف رئيسي عند دراسة صراع الأنماط اللغوية، وهو تحديد أي الأنماط يطغى على الآخر في الاستعمال، وهذا هدف

يحتاج إلى مصادر تدعمه وتقويه ويحتاج إلى دراسة إحصائية.

منهجية الدراسة:

تمتاز هذه الدراسة بأنها دراسة وصفية تاريخية وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التفسيري، وهو المنهج الذي اعتمده الدرس اللغوي الحديث وهو منهج يرتكز إلى الجانب العقلاني للغة بالدرجة الأولى ويسهّل عملية التعميم في القواعد وربط أجزائها وصورها المختلفة في تصنيفات أكثر عمومية.

وقد قامت الدراسة على جمع بعض الأنماط اللغوية من المعاجم العربية التي أنجزت بفضل تحليل دءوب للنصوص العربية، ومن ثم تحليل هذه الأنماط وتفسير وجودها، وبيان أيها يطغى على الآخر ولماذا؟ بمعنى أننا في الحديث عن قضية صراع الأنماط نفسّر سبب تقدّم نمط معين على الآخر، وهذه الأسباب ترتبط بمحورين رئيسيين هما: القوانين اللغوية واللهجات وهي في الغالب ترتبط بالقوانين اللغوية، وهذا يعني أن الدراسة لم تُعنَ باللهجات الحديثة إلاّ عند الحاجة إلى تفسير وجود بعض الأنماط على السطح الاستعمالي الفعلي للغة، أما المستوى الذي تُعنى به الدراسة في المقام الأول فهو المستوى الفصيح، فالنمط الذي تقدّم وشاع أكثر من غيره في الاستعمال وحفظته المعاجم هو النمط الفصيح، أما النمط اللهجي فهو النمط الذي تبنته لهجة ما أو أكثر وصار من خصائصها اللهجية، وقد تحتوي بيئة لغوية ما على أكثر من لهجة، وهذا يعني بالضرورة أنّ الأنماط اللغوية اللهجية الاستعمالية قد تختلف وقد تتشابه في بيئة لغوية واحدة وذلك تبعاً للفروق الجغرافية والتاريخية، ونظراً لهذا التوسع والتشعب في اللهجات فإن الدراسة لم تتطرق للأنماط اللهجية إلاّ عند تفسير وجود بعض الأنماط الواردة في المعاجم العربية ونظراً لكون الدراسة دراسة تاريخية فقد اعتمدت في كثير من مصادرها على دراسات تاريخية وصفية مثل التغير التاريخي للأصوات في العربية واللغات السامية، دراسة مقارنة، ومصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية (دراسة وصفية تاريخية) لآمنة الزعبي، والنظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، وأثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية للدكتور يحيى عبابنة وغيرها من المصادر والدراسات التاريخية.

ومن الجدير أن نذكر أننا، استطعنا تطبيق آخر تعديل للنظرية الحديثة التي ضمنها تشومسكي في كتابه (البرنامج المصغر) على بنية الكلمة العربية، وذلك ليس لأننا نريد تطبيق قواعد نظرية تشومسكي على بنية الكلمة العربية، ولكن لأن

الطبيعية، وبهذا فإنه يمكن الحديث عن محورين في منهجية الدراسة وهما:

١- أن الدراسة اعتمدت في جمع المادة وتصنيفها على المنهج الوصفي التفسيري الذي تبنّته المدرسة اللغوية الحديثة، وهو يعتمد على وصف الظاهرة اللغوية من جهة وتفسير الوضع الموجود فيها.

٢-ثم استخدمت الدراسة مخرجات هذا التحليل الذي نتج بفعل تطبيق القانون السابق للخروج بحكم مستعملة ما أمكن المنهج التاريخي وهو طريق معروف في الدراسات اللغوية، لأن علم اللغة التاريخي يعتمد بدرجة كبيرة على مخرجات المنهج الوصفي.

والمصادر التي ارتكزت إليها الدراسة هي المعاجم العربية وكتب اللهجات، غير أنها لم تفد إلاّ قليلاً في هذا الأمر، فالمعاجم العربية تسجل الأنماط المتعددة للمادة الواحدة دون أن تحدد أي هذه الأنماط يشيع أكثر من الآخر في الاستعمال، إلاّ أننا نجد في بعض المواضع القليلة أن المعجم يصف بعض الأنماط بالندرة أو الكثرة أو الشيوع، وغير ذلك من المصطلحات التي ترتبط بمصطلح الاستعمال، كما كان لبعض كتب اللهجات فائدة في تحديد البيئات اللغوية للاستعمالات اللهجية، إلاّ أن دورها كان بسيطاً في تحديد النمط البارز على غيره في الاستعمال.

وأخيراً أقول بأنه لولا فضل الله سبحانه وتعالى، وفضل أستاذي، لَمَا أتيح لي الوصول إلى مرحلة أكون فيها مسؤولة عن عمل كهذا، وقد ارتضيت هذه المسؤولية؛ لِمَا حظيت به من إشراف قوي وصارم؛ إذ بذل الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة جهداً كبيراً في تقويم هذا العمل وسد الثغرات المنهجية فيه، كما قدّم لي مراجع لم أعثر عليها في مكان غير مكتبته الغنية، وزيادة على هذا وذاك فقد قدّم لي دعماً معنوياً، أمدني فيه بالثقة والصبر والمثابرة طيلة فترة دراستي.

وأنا في هذا المقام لا يسعني أكثر من أن أشكره جزيل الشكر، واتمنى من الله جل وعلا أن يديم نعمة العلم الجاد المتمكن عليه وأن يديمه لها، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمود القضاه والأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل على ما بذلاه من جهد في قراءة هذه الرسالة وتقويمها.

وفي النهاية أقول إنه إذا كان في هذا العمل من خير وصواب، فإنه بتوفيق من الله ونعمة منه، وأما ما فيه من خطأ -وكل ابن آدم خطّاء- فمن نفسي ومن الشيطان، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

بدأت نظرية تشومسكي في عام ١٩٥٧(١)، عندما نشر كتابه الصغير المسمى البنى النحوية Syntactic Structures، ولعل من أهم ما دعا إليه تشومسكي في هذا الكتاب هو أن واجب اللغوي يتمثّل في إيجاد وسيلة من نوع ما، وهي أنّ القواعد تقوم بتوليد المحتوى الجمليّ للغةٍ معينةٍ، وهي اللغة المدروسة، وهذه الوسيلة لا يمكن أن تولِّد جملاً لا وجود لها في تلك اللغة، وهي جمل موجودة مسبقاً من وجهة نظرية بحتة، وبالتالي، فإنّ هذا المفهوم لفعاليات اللغوي، يؤدي إلى وصف اللغات وفقاً لمجموعة من مستويات التمثيل، وبعضها تجريدية، ولكنها ليست سطحية (عديمة الوزن)، وهو ما يؤدي بنا إلى وضع بنية العبارة وبنية التحويلات في عين الاعتبار، على أنهما مستويان متميِّزان لتمثيل الجمل النحوية (التي تخضع للنظام النحوي)(٢).

ومن الواضح إذن أنّ تشومسكي قد بدأ يركِّز على النظام النحويّ في درسه اللغويّ منذ بداية بزوغ نظريته التي عرفت بـ Transformational Generative Grammar دون أن تهمل النظام المورفولوجيّ (الصرفيّ) إهمالاً نهائياً، بل إنّ الخطوط العريضة للنظرية تشير صراحة إلى اتِّصالها بالأشكال الفونيميّة(٣)، كما أنّ الصورة الماديّة الكافية اللغوية performance، موجودة في التصوّر الذهني الذي يتركّز فيما أطلق عليه النظام اللغوي المجّرد Competance، وهذا التصوّر لا يتجسّد في الواقع الماديّ المنطوق فعلاً إلاّ بعد مروره بمرحلة أُطلق عليها اسم القواعد التحويلية، وهذه القواعد هي الأساس فيما أصبح يعرف في نظرية تشومسكي بالبنية العميقة

١- كان تشومسكي قد نشر عام ١٩٥٥ ورقة بحثية عنوانها: "اعتبارات دلالية في القواعد:Semantic Considerateration in Grammar، وهي أول محاولة لاضعاف النظرية التركيبية.

٢- البنى النحوية ١١٣.

٣- المرجع السابق ١١٣.

والبنية السطحية: deep structure and surface structure وعلى هذا، فإنَّ نتاج النظرية يمكن تعميمه على المستويات اللغوية كافةً، سواء أكانت صوتيَّةً أم صرفيَّةً أم نحويَّةً، دون أنْ نحاول الغضَّ من شأن العامل الزماني في التحرُّك اللغوي، وهي فكرة نموذجيّة لدراسة اللغة دراسة دياكرونيّة (تدرجيّة)، وهو أمر لم تكن نظرية تشومسكي معنيةً به؛ بسبب التوجه النحويّ القويّ لها، ولأنها كانت تتّجه إلى المزج بين اللغة والناطقين بها في مرحلة الدراسة بسبب تمسُّكها الشديد بالمنهج الوصفيّ الذي يهتم بالدراسة السنكرونية (الأفقية) ولا يلتفت إلى الدراسة الدياكرونية لما في هذه الدراسة من فصل متعسف بين اللغة والناطقين بها باعتبار أن الدراسة الدياكرونية تعود في الأغلب إلى مراحل بعيدة، وهي في حالة اللغة العربية مراحل سحيقة موغلة في القدم، قد لا يمكن تلمُّسُها بسهولة، وربما كان هذا ناتجاً عن أنَّ مبدأ التعامل مع البنية اللغوية من وجهة نظر تاريخية، قد تعرّض لانتفاضة قاسية قبل الثلاثينيات من القرن السابق على يد فريق من علماء اللغة، باعتبار أنَّ هذا التعامل كان يؤدي إلى تجزئة اللغة إلى عناصر مفكّكة منعزلة ولا يهتم إلاّ بمتابعة تحوّلاتها[1]. ومن المفيد هنا أن نشير إلى أكثر العلماء دفاعاً في هذا المجال رائد الدراسات اللغوية البنائية العالم السويسري فرديناند دي سوسير[2]، وربما كان هذا ناتجاً عن الاهتمام المفرط الذي يبديه البنائيون بالعلاقة بين اللفظ وما يقابله في العالم الحسي أو الصور الذهنية التي ترتبط بهذه الألفاظ المنطوقة -مما دعا دي سوسير نفسه إلى القول إنَّ الكلام عن القانون اللغويّ يشبه محاولة القبض على شبح[3]، وإنَّ الحوادث الزمنية [التدرجية] تتَّصف دائماً بالعرضية، كما أنَّ التغيّرات الصرفيّة والنحويّة من منطلق المبدأ الدياكروني، ليست واضحة منذ البداية؛ بسبب اختفاء بعض الحالات في فترة من الفترات، ومثل لها باختفاء حالة الرفع من اللغة الفرنسية في فترة ما، ويخضع لهذه الخصوصية من وجهة نظره

١- الألسنية، علم اللغة الحديث، قراءات تمهيدية، ص٦١.

٢- علم اللغة العام لدي سوسير، ص١٩-٢١.

٣- المرجع السابق ص١٠٩.

التغيرات الصوتية أيضاً[١].

ولقد اعتمد سوسير في هذا أيضاً على حكم آمن به وهو أنه لا وجود لما يسمى بالثنائيات الصوتية Phonetic duobets، فتطوّر الأصوات من وجهة نظره لا يؤكد إلاّ فروقاً ضئيلة، فقد تكون الصيغ الموجودة (اثنتان مثلاً) نابعتين من أصل واحد، أي أنه لم يتخلق عن الأصل كلمة ما، ولكن كلمة ما تفرعت إلى نمطين، وانتهت من الاستعمال اللغوي[٢]، وهذا يثبت احتمال الخطأ في الدراسات الدياكرونية. على أن هذا لا ينفي عن دراسات دي سيوسير أنها كانت تهتم بالمفردة، ولكن دراسة تشومسكي السابقة (البنى النحوية) لم تكن معنية كثيراً بهذا المستوى، بسبب سطوة الدرس النحوي وسيطرته على فكر تشومسكي اللغوي.

ولعل من يطلع على كتاب البنى النحوية، سيدرك أن تشومسكي يتمسك بالحديث عن القواعد النحوية مركزاً على أنها جهاز device من نوعٍ ما لإنتاج الجمل في اللغة التي نقوم بدراستها وتحليلها[٣]، وقد أكّد جون ليونز John Lyons أنّ تشومسكي كان يهدف من جراء استعمال كلمة (جهاز) وما يساندها من مصطلحات، إلى وضع إجراءات التحليل اللغوي وضعاً رياضياً دقيقاً[٤].

وبمعنى آخر، وبناء على ما قال به تشومسكي، فإنّ القواعد النحوية لأي لغة، ينبغي أن تولد جميع الجمل والجمل فقط في هذه اللغة، وبتعبير جون ليونز all and only sentences، ومثل هذه العبارة ناتجة بالتأكيد عن الرغبة في التحديد المنطقي الذي يشدد عليه تشومسكي[٥]، إذ إنّ إضافة كلمة (only) إلى هذا الحكم الدقيق يفيد في أنّ المقصود هو توليد الجمل وحدها دون صور التراكيب الأخرى التي لا تدخل في إطار الجمل.

١- المرجع السابق ١١٠-١١١.

٢- المرجع السابق ١٧٩.

٣- نظرية تشومسكي اللغوية، ص٨٣.

٤- المرجع السابق ٨٤.

٥- المرجع السابق ٨٨.

ويضيف تلميذ تشومسكي القريب منه جداً، جون ليونز، «ألا ترى معي أن توليد جميع الجمل، والجمل فقط في اللغة الانجليزية أو أيّ لغة أخرى مطلب طموح، بل مستحيل؟ الحقيقة أنّ هذا التصوّر إنما يقدم نموذجاً مثالياً لعمل القواعد النحوية، قد يكون من المستحيل تحقيقه، إلاّ أنه يمثل هدفاً ينبغي على كل نحويّ من نحاة أي لغة أن يعمل دائماً من أجل الوصول إليه، حتى إذا ما توصلنا إلى أنّ نحواً من الأنحاء أفضل بينما الأنحاء الأخرى متساوية، فمعنى هذا أن مثل هذا النحو قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من المثال المنشود، غير أن هناك حقيقة لا بدّ من الكشف عنها... وهي أن المرء ليس ملزماً بتصوّر تشومسكي المثالي عند توليد الجمل، والجمل فقط»(١).

ولعل هذا الطرح الذي طرحه ليونز بعدم إلزامية بحث المستوى النحوي الذي يركز على الجمل والجمل فقط، هو الذي يسوغ لنا الخروج من رِبْقَةِ التحديد المنطقي الصارم الذي فرضه تشومسكي على دراسة اللغة استناداً إلى نظريته، إذ إن هذا يعني من وجهة نظر ليونز الخروج إلى باب التراكيب الأخرى التي لا ينطبق عليها التحديد المذكور، وأما من وجهة نظر هذه الدراسة، فالخروج على النحو أكبر، إذ ستحاول الخروج من المستوى النحوي إلى مستويات أخرى، كالمستوى الصوتي الذي لا تعنى به نظرية تشومسكي فيما يسمى بالتوليد والتحويل الذي انبثق منه نظرية البنى العميقة والبنى السطحية، كما ستخرج إلى المستوى الصرفي، والمستوى الدلالي، وهو مايبدو أكثر اتِّساقاً مع جزء مهم من أجزاء النظرية النحوية العربية، وهو الجزء الذي نجد بداياته في كتاب سيبويه، ويركز على الأصل سواء أكان مرفوضاً مهملاً، أم مستعملاً، كما سيركِّز على الفرع أيضاً، ويقابل الأصل ما يسمَّى في النظرية التوليدية التحويلية مصطلح البنية العميقة deep structure، أما الفرع، فيقابل البنية السطحيةSurface Structure(٢).

١- المرجع السابق ٨٨-٨٩.

٢- Crystal, D., A First Dictionary of Lingustics and phonetics pp, 102, 341-342.

الفرق بين مفهومي الأصل والفرع وصراع الأنماط اللغوية:

لقد فرّقت المدرسة التحويلية في الحقبة الأولى بين وجهين أساسين من وجوه اللغة، لم تلتفت إليهما المدارس السابقة، وهما:

البنية العميقة (التحتية) deep structure والبنية السطحية surface structure وقد أشرنا إليهما، ولكننا نضيف هنا أن الجمل التي نولّدها نطقاً أو كتابة، تكون قد مرّت قبل أن تصير إلى شكلها الأخير بقوانين مختلفة حوّلت هيئتها وتركيبها على المستوى النحوي والمعجمي والفنولوجي، قبل أن تصل إلى شكلها المنطوق أو المكتوب في صورته النهائية... وما نعنيه هنا بالمستوى النحوي، ذلك المستوى الذي يخصُّ نظم الكلام واتساقه في جمل، وهو مستوى لا تُعْنَى به هذه الدراسة، وأمّا المستوى المعجمي والفنولوجي فلا يعنى ألبتة بالتركيب النحوي؛ لأنَّ الجمل في مجملها، لا تتدخل فيها القوانين الفنولوجية بصورة مباشرة[1]، كما أنّ معناها لا يرتبط بالضرورة بالمعنى المعجمي للمفردات، ولكنّ هذه القوانين تخصُّ المفردات فقط، وهذه المفردات تتجمّع لتشكّل النمط الجمليّ العام الذي يؤدي في النهاية إلى الدلالة العامة.

والحقيقة أننا لا نريد أن نخوض كثيراً في تفاصيل النحو التحويلي، فذلك قد يكون له مجال آخر غير هذه الدراسة، ولكننا نقول بإيجاز إنَّ اللغة تعمل على تسخير كثير من طاقات اللغة التعبيرية في سبيل الوصول إلى غايتها، وهي توصيل الدلالة؛ للتفاهم بين البشر الناطقين باللغة، مما يؤدي إلى توليد جمل جديدة من جمل مختلفة إلى حدٍّ ما، ولكنها مرتبطة بروابط لغوية وعقلانية، فعلى سبيل المثال، فإنَّ جملتين أصليتين يمكن دمجهما معاً لتوليد جملة واحدة، وهذه الجملة الجديدة، تعدُّ بنيةً سطحيةً، فيما يمكن القول إنَّ الجملتين السابقتين عليها هما بنية عميقة لها، ومثال ذلك:

- أحب الرياضة.

-الرياضة تعمل على تنمية الجسم.

١- يتدخل في الجملة بصورة غير مباشرة عدن طريق النبر والتنغيم.

فإنَّ هاتين الجملتين تشكِّلان بنية عميقة لجملة مثل:

- أحب الرياضة التي تعمل على تنمية الجسم.

ففي هذه الجملة قامت اللغة بتسخير طاقة مهمة من طاقاتها، وهي إمكانية تحويل الاسم الظاهر إلى اسم موصول يستعمل رابطاً بين الجملتين حتى نتجنب تكرار النمط (الرياضة) المكرر في الجملتين، أي أنّ أصل هذه الجملة الجديدة هو (أحب الرياضة، والرياضة تعمل على تنمية الجسم)، ويمكن أن يكون لهذه الجملة خيارات أخرى ضمن الحدود المتاحة التي يتحرك فيها الناطقون باللغة[1].

وأما على مستوى المفردة، فإن الأمر يبدو مختلفاً إلى حد ما، وذلك أن الخيارات تبدو قليلة في مجال المفردة أو المجال الفنولوجي الذي ينصب على المفردة، إذا ما قيست بالخيارات التي تتاح في المجال التركيبي الجملي، ولعل فيما يسمى بالمستويات اللهجية للغة العربية ما يبدو مسوّغاً قوياً لهذه الخيارات التي تنم على تعدد الأشكال الأدائية للمفردة الواحدة.

لقد تصوّر بعض المعاصرين أنَّ الانقسام اللهجي يعمل عملاً واضحاً ضد تعميم آثار القوانين الصوتية التي تؤثر في المفردة، ولكن المتابعة الدقيقة للفروق اللهجية كشفت عن اعتبارات أخرى تتصل بالبحث التاريخي للمفردة (الاتمولوجي) وهذه الاعتبارات لا تؤثر في الأصوات بحدِّ ذاتها، بل في كلمات معينة بوصفها موادَّ معجمية مستقلة، وقد تكون بعض صيغها منحرفة عن تطوّرها الصوتي النظامي المتوقع، وبعض القوانين الأخرى كقانون الحرام اللغوي Taboo أو الاشتقاقات الشعبية أو الفاسدة وفقاً لتعبير روبنز (Robins) والكلمات المقترضة من لهجة أخرى أو لغة أخرى، وهي أمور قابلة للتفسير[2].

وقد شغل هذا الموضوع حيزاً كبيراً من الدراسات العربية القديمة، ويبدو هذا

١- نظرية تشومسكي اللغوية، ص١٣٥-١٣٨، ١٥٣-١٥٦، وانظر موجز تاريخ علم اللغة، ٣٢٨-٣٣٠.

٢- موجز تاريخ علم اللغة، ص٣٠٤.

واضحاً تمام الوضوح في كتاب سيبويه وما تلاه من تأليفات أخرى كالمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السرّاج، ومؤلفات ابن جني في المستويات اللغوية المختلفة، وغيرها، ولم يكن الأمر مسلطاً على مستوى معين من مستويات الدرس اللغوي دون آخر، فقد نجد تعبيرات مثل الأصل والفرع في المستوى النحوي، والمستوى الصوتي بوجوهه المختلفة، الفنوتيكي والفنولوجي، واللهجي، والمستوى الصرفي بمعناه العام، والمستوى المعجمي الذي يبرز واضحاً في طريقة الدراسة العربية للمفردة المعجمية التي تنطلق من الأصل الصامتي في الغالب.

وبعيداً عن المعجم، تبدو هذه الدراسة معنية كثيراً بمخرجات المستوى الصوتي، فالمستوى الفنوتيكي منه يتسلط بصورة أو بأخرى على ما نطلق عليه قضايا الإبدال الصوتي التاريخي التي تعني تلك التغيرات التي تطرأ على صوت معين وتؤدي إلى تغيُّرٍ في بعض صفاته، وتؤدي من ثمَّ إلى تحويله إلى صوت آخر[1] مما يؤدي إلى وجود أكثر من صوت للكلمة الواحدة.

أما المستوى الفنولوجي الذي يركز على مجموعة القوانين الفنولوجية التي تعنى بإخراج المفردة في صورتها الصوتية النهائية، فتبدو معطياته مفيدة جداً في هذا الموضوع فيما يسمى التغير الصوتي التركيبي الذي يعني مجموعة التغيرات التي تطرأ على صوت من الأصوات في بيئة صوتية معينة، مما يؤدي إلى تغيّر في بعض صفاته وتحويله إلى صوت آخر، فإذا زالت هذه البيئة أو السياق الصوتي، عاد الصوت إلى سيرته الأولى[2].

ومهما يكن من أمر هذا، وسواء أكان تاريخياً أم سياقياً تركيبياً، فإنَّ الأمر يعود في النهاية إلى بنية الكلمة أو المفردة، وهي مجموعة من الأصوات (والسواكن والعلل) وأيّ تغيّر في هذه الأصوات سيؤدي إلى تغيّر شكل الكلمة، فقد يتولّد عنه كلمة جديدة تسير جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصلية، وقد تطغى عليها.

١- اللغة المؤابية، ص٣٨، وانظر المدخل إلى علم الأصوات، ص٧٣-٧٤.

٢- التطوّر اللغوي، ص٢٤، ونظر فقه اللغات السامية، ص٤٨ والمدخل إلى علم الأصوات، ص٢٤.

ولتحديد مفهوم البنى العميقة والبنى السطحية على مستوى المفردة، فإننا سنراعي عمليتين صوتيتين تؤديان إلى هذا الأمر، فالأولى أمر تحتمه الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية واللغات السامية، وتفضي هذه الطبيعة إلى القول إن جميع الكلمات التي يمكن أن تعود إلى جذر اشتقاقيّ ما، تندرج تحت هذا الجذر معجمياً وتصريفياً[1]، وهذا ما يحدّد طبيعة المعجم العربي ويضبط تأليفه، ويمنع حدوث الفوضى في ترتيبه[2].

وبعبارة أخرى، فإنَّ الاستعمالات الكثيرة التي تشتق من جذر (ق ول) تندرج تحت هذا الجذر في الدراسة اللغوية، وتنطلق منه دراسة الاستعمال اللغوي والترتيب المعجمي، بغضِّ النظر عن دلالته النابعة من هذه الاشتقاقات، مثل: قال، يقول، تقوّل، قاول، استقال، مقاولة، تقويل، قوّل، مقاول وغيرها، وقد اهتدى بعض العلماء العرب السابقين وبخاصة علماء المعاجم، إلى هذه الخصيصة، فقاموا بوضع المعاجم على اختلاف مذاهبهم انطلاقاً من هذا الأصل.

وهذه الطبيعة الاشتقاقية للغة وتعاملنا معها يفترضان قضية مهمة من القضايا وهي أن هذه البنى اللغوية (الأصل المفترض والكلمة المستعملة فعلاً) لا تترافق في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة بالضرورة، فالجذر (قَوَلَ) غير مستعمل مع النمط الفعلي (قال) مثلاً، وهذا ما دعا إلى مهاجمة التركيبيين (الوصفيين التقريريين) إلى رفض فكرة الأصل غير المستعمل.

وأما القضية الثانية التي يمكن أن تؤول إليها فكرة الأصل والفرع، وتدعمها،

١- اختلف النحويون العرب في أصل الاشتقاق، فبينما ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، ذهب البصريون إلي أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه (انظر: الانصاف١/٢٣٥) وأما المعاصرون فيرون أن الأصل الصامتي هو الأصل، وهذه الآراء لا يمكن قياس مدى صحتها، ويمكن ربطها بالمنطق الفلسفي أكثر من الواقع اللغوي.

٢- يفترض التركيبيون الذين يتبعون المنهج الوصفي التقريري في دراسة اللغة أن كل كلمة أصل قائم بذاته، ولا يرتبط بأي اشتقاق غير ظاهري تأثراً بالمنهج التجريبي الذي لا يصف إلاّ الواقع الموجود فعلاً، ولذا تراهم يرفضون قضية الأصل غير المستعمل تماماً، ويمثل هذا الاتجاه في الدراسات العربية الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللغة.

فهي مما يتبع الطبيعة الاشتقاقية للغة، وتتمثل في استعمال الأصل، والفرع في الواقع الاستعمالي للغة، وقد تفرّعت النظرات العلمية إلى هذا الأمر منذ فجر الدراسات اللغوية، ووقعت تحت مسميات مختلفة وفقاً لتجزئة الظاهرة إلى أجزاء، ربما لا يلمح اشتراكها في قضية واحدة إلاّ بعد إعمال نظر، فمنها على سبيل المثال قضية الاستغناء فيما يخص الجانب الصرفي بالدرجة الأولى، وتنص هذه القضية على أن العربية تستغني أحياناً بالشيء عن الشيء، حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم ألبتة[1]، ومثّلوا لهذا باستغناء اللغة بـ(ترك) عن (ودع) و (وذر) ومع هذا التقرير بأن هذه الأنماط مسقطة من كلام العرب البتة، فإنها أنماط مستعملة، وإن كان استعمالها قليلاً، وفي هذا الصدد أشار ابن جني إلى أن استعمال (وذر) و (ودع) استعمال شاذٌّ غير جائز في لسان العرب، ثم عدّه من الضرورة في قوله: «واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه له القياس وإن لم يرد به سماع»[2].

والحقيقة أنها شاذة عن القاعدة التي أرسى النحويون أسسها، ولكنها ليست ضرورة، إذ إنَّه بإمكان الشاعر المجيد أن يلجأ إلى نظائرها غير الموسومة بالشذوذ.

كما ذكر ابن منظور عن السابقين من العلماء البصريين أمثال الليث[3]، أنَّ العرب أماتت الفعل الماضي من (يذر) والمصدر واسم الفاعل حتى ليقال: يذره تركاً، ولا يقال يذره وذراً، ولا يقال واذر اسم فاعل منه، ولكن يقال: تارك[4]. وينطبق ذلك على (ودع) وما يشتق منها[5].

ومع أن هذا مقرر في التراث اللغوي والنحوي العربي، فإنَّ ما قالوا عنه إنَّه

١- الخصائص ٢٦٦/١.

٢- المرجع السابق ٢٦٦/١.

٣- إذا ذكر ابن منظور شيئاً عن الليث، فهو يعني كتاب العين للخليل بن أحمد من قبل أنه نسبه إليه.

٤- لسان العرب، (وذر) ٢٨٢/٥.

٥- المرجع السابق (ودع) ٣٨٣/٨.

مسقط مرويٌّ عن علمائنا السابقين أيضاً، فقد جاء في بيت أنشده أبو علي الفارسي المشهور بالقياس، وهو:

فأيُّهما ما اتبعنّ فإنَّني حزينٌ على ترك الذي أنا وادعُ[1]

وفي قوله تعالى: «وما ودّعك ربُّك وما قلى»[2] قرأ النبي صلى الله عليه وسلّم وعروة بن الزبير وهشام بن عروة وأبو حيوة وأبو بحرية وإبراهيم بن أبي عبلة (وَدَعَكَ) بالتخفيف[3]، مجرد الفعل (ودّع).

ومع تقرير الشذوذ السابق، فقد اجتهد ابن منظور وغيره في إيراد شواهد كثيرة تخرجها من دائرة الشذوذ، وربما وضعتها في درجة متقدمة من درجات المسموع، ومن هذه الشواهد، قول الشاعر:

وكان ما قدّموا لأنفسهم أكثرَ نفعاً من الذي وَدَعُوا[4]

وينسب إلى أبي الأسود الدؤلي أو أنس بن زنيم الليثي البيت التالي:

ليتَ شِعْري عَنْ أميري ما الذي غالَهُ في الحبِّ حتى وَدَعه[5]

أي (تركه).

كما قال سويد بن أبي كاهل اليشكري:

سَلْ أميري ما الذي غيَّره عن وصالي اليوم حتى وَدَعَهْ[6]

وزيادة على هذه الاشعار، فقد جاء في العربية بعض الشواهد النثرية التي

١- المسائل العضديات ٨٠ وانظر معاني القرآن للفراء ٣٠٥/٢ برواية (تابع) وعلى رواية الفراء هذه ينتفي الشاهد في البيت.

٢ - الضحى/٣.

٣- البحر المحيط ٤٨٥/٨ ومختصر في شواذ القرآن ١٧٥.

٤- لسان العرب (ودع) ٣٨٤/٨.

٥- ديوان أبي الأسود الدؤلي ٣٦، وينسب إلى عبدالله بن كريز أيضاً، انظر الحماسة البصرية ٢٥٤/٢، وانظر الشاهد في لسان العرب (ودع) ٣٨٤/٨.

٦- لسان العرب، (ودع) ٣٨٤/٨.

تخرج هذا النمط اللغوي من دائرة الشذوذ، كما في حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلّم أنه قال «لَينَهْيَنَّ أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمنّ على قلوبهم» أي عن تركهم إياها والتخلف عنها[1]، وقد استغل ابن الأثير البعد الديني ليردَّ حجَّة النحويين التي احتجوا بها على شذوذ هذا الاستعمال اللغوي، فالرسول الكريم أفصح العرب[2]، وأما ما يمكن أن يقال هنا، فهو أن الاستغناء يعني أن بعض الأنماط اللغوية قد تموت في أثناء صراعها مع أنماط أخرى في الاستعمال اللغوي، ولكن موتها لا يكون نهائياً، بل تبقى بعض الاستعمالات اللغوية التي تدلُّ عليها[3].

ومما يمكن أن يحمل على ما نسميه صراع الأنماط اللغوية، وهو موجود في الدراسات العربية القديمة، ما أطلق عليه ابن جني الشاذ عن القياس والمطَّرد في الاستعمال، وقد درسه تحت باب تعارض السماع والقياس، وقصد بالتعارض هنا ما خرج عن السمت القياسي الصارم لقواعد النحاة، ومثل ابن جني عليه بقوله تعالى: «استحوذ عليهم الشيطان»[4]، فهذا عنده ليس بقياس، ولكن لا بدَّ من قبوله «لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم»[5].

ومثل ذلك أيضاً قولهم: استنوق الجمل واستتيست الشاة واستفيل الجمل[6]. وهذا يعني من وجهة نظر لغوية، أن اللغة لم تطوّر مثل هذه الأنماط على ما هو معهود من قياسها، فالقياس أن تعتلَّ عين الفعل، فيقال: استحاذ واستناق كما جرت عليه استمات واستقال واستكان وغيرها، وهذا هو نهج العربية في هذا النمط، ولكن اللغة بقيت على هذا الأصل، وبقاؤها هنا ليس قياسياً، ومع ذلك فقد استقر هذا الأصل، مما أتاح له الغلبة على قياس العربية في هذا الباب، وهو الاعتلال، ولذا عدت قراءة عمر بن الخطاب رضي الله عنه شاذة على الرغم من أنها القياس، وهي

---

١ - النهاية في غريب الحديث والاثر ١٦٥/٥.

٢ - المرجع السابق ١٦٦/٥.

٣ - التعليل النحوي عند البصريين ٩٢.

٤ - المجادلة /١٩.

٥ - الخصائص ١١٧/١.

٦ - المرجع السابق ١١٨/١.

قراءة: استحاذ عليهم الشيطان[1]، وتُعدُّ هذه القراءة قوية في القياس ضعيفة في السماع، والحقيقة أن محاولة تعليل هذا الأمر لا يمكن من وجهة نظري على الأقل أن تتم إلاّ وفقاً للاستعمال اللغوي، إذ إننا لا نجد علّه ظاهره لعدم إعلالها، وقد وصفها أبو حيان الأندلسي وصفاً منطلقاً من الاستعمال اللغوي نفسه عندما تحدث عن قراءة الجمهور (استحوذ)، وقال: واستحوذ شاذ في القياس فصيح في الاستعمال[2].

ويتبع هذا أيضاً مجموعة ليست قليلة من الأفعال الثلاثية الواوية العين أو اليائية العين، التي استعصت على التغيّر الذي أصاب مثيلاتها مما لا تكسر عينه، فقد أصاب الاعتلال الفعل الثلاثي الأجوف (اليائي والواوي) وغيره عن أصله (بنيته العميقة) وهذه البنية كان الفعل يتمتع فيها بهيئته الصحيحة:

kāla	<	kawala
قَالَ	<	قَوَلَ
bā<a	<	baya<a
بَاعَ	<	بَيَعَ

ولكن الأفعال المعتلة العين ظلت محافظة على مرحلة الصحة، وذلك نحو: عَوِرَ وحَوِرَ (نقاء بياض العين واشتداد سوادها)، وهَيِفَ بمعنى ضمر بطنه[3].

وفي مجال صراع الأنماط اللغوية الذي نحن بصدده نشير إلى قضيتين مهمتين، الأولى منهما تتعلق بالمكسور العين، وهو أن الكسرة هي التي ربما حفظت الفعل من تطوّره إلى مرحلة الاعتلال، ومع هذا، فإنَّ بعض البيئات الاستعمالية قد أتاحت للغتها أن تنقل مكسور العين إلى مرحلة التفخيم أو الفتح الخالص، وذلك كما في الفعل (عَوِرَ) الذي صار إلى شكل (عار) في قول الشاعر:

١- البحر المحيط ٢٣٨/٨.

٢- المرجع السابق ٢٣٨/٨.

٣- المدخل إلى علم اللغة ٢٩١.

فجاء إليها كاسِراً جفن عَيْنِهِ فقلتُ له مَنْ عارَ عينك عنترة

أي مَنْ أصابها بعُوَّار، ولذا فإنَّه يقال: عارت عينه تعار، وعَوِرَت تَعْوَرُ بمعنى واحد[١].

كما أورد العلماء العرب الفعل مضارعاً معتلاً في قول الشاعر:

ورُبَّتَ سائل عنّي حفيٍّ أعارت عينه أم لم تعارا[٢]

وقول الشاعر:

وسائلةٍ ببطنِ الغيبِ عنِّي أعارت عينُه أم لم تعارا[٣]

وقد اكتفى ابن جني بمعالجة دلالة هذا الفعل قياساً إلى المعنى الأصلي، وذكر أن جميع الأنماط المروية في هذا الباب وهي عَوِرَ وعار واعورَّ بمعنى، وكذلك (حَوِلَ) واحولّ[٤].

والأمثلة على هذا ليست قليلة، وربما خُصَّت بها قبيلتا طيء وأسد في الناقص أيضا[٥].

وهذه العملية التي حدثت في بعض البيئات الاستعمالية جعلت الغلبة للنمط المتطور الجديد، ولكنها لم تستعمل في بيئات أخرى، فبقيت محافظة على هذا الأصل، كما حدث هذا في بعض اللهجات البائدة كاللهجة الصفاوية التي أوردت بعض الأفعال التي ظهر فيها حرف الواو وحرف الياء، ولو كانا حركتين لما ظهرا؛ لأن الكتابة الصفاوية لا تعتد بكتابة الحركات، وذلك كما في ḥws بمعنى حاس (فتش) و ḥwl بمعنى حَوِلَ و ḥyḍ بمعنى حاضت و ḍ̲wḍ̲> بمعنى عاذ، و wr> بمعنى عَوِرِ و wz> من

١- لسان العرب (عور) ٦١٢/٤.
٢- العين (عور) ٢٣٥/٢، وانظر لسان ا لعرب (عور) ٦١٢/٤، والمنصف ٢٣١.
٣- لسان العرب (عور) ٦١٣/٤.
٤- المنصف ٢٣١.
٥- بحوث ومقالات في اللغة ٢٣٨-٢٤٠.

العوز والحاجة[١]، وهو كذلك في اللهجة العربية البائدة المعروفة بالثمودية[٢].

وهذا الأمر لا يقتصر على الأفعال، بل بما تطوّرت بعض الأسماء التي احتفظت بأصلها الذي يظهر الياء مثلاً في الاستعمال المشهور، ووصلت في تطوّرها إلى مرحلة الفتح الخالص (التفخيم) كما في العاب، فمن مصادر الفعل (عاب) (العَيْب) وهو المشهور والعاب أيضاً[٣]، وهي لغة لبني مازن، وعليه قول شاعرهم يحيى بن وائل:

أنا أقاتل عن ديني على فرس ولا كذا رجلاً إلاّ بأصحابِ

لقد لقيت إذن شراً وأدركني ما كنت أزعم في خصمي من العابِ[٤]

أي (العيب)

ومثل هذا الهيع والهاع، وهما مصدران للفعل (هاع) بمعنى ضعف[٥]، ويقال هنا إنَّ الأصل (العيب والهيع) هما البنية العميقة، والمستعملة في الوقت ذاته في اللغة الأدبيّة، وأما ما تطوّر عنهما في بعض البيئات الاستعمالية إلى مرحلة الفتح الخالص (العاب والهاع) فقد كان مستعملاً في بيئاته ثم تَلَقَّفَهُ المعجميون وعلماء اللغة على أنَّه نمط من الأنماط المستعملة.

وأما القضية الثانية التي ينبغي الإشارة إليها، فهي أن انتقال الأنماط المعتلة العين إلى مرحلة الفتح الخالص، لم يَتِمَّ مرة واحدة كما يذكر بعض العلماء الذين أشاروا إلى ضعف الواو والياء بين صوتي علة[٦]. ولكنه تَمَّ على مراحل أشار إليها رمضان عبدالتواب ذاكراً أنَّ انتقال اللغة من مرحلة الصحة إلى مرحلة الفتح

١- Winnett and Harding, No. 2998, 2814-1255 Clark, No. 95, Winnett, Safaitic Inscriptions from Jordan, No. 841.

٢- Voigt,& Einige, No. 10 ، وانظر النظام اللغوي للهجة الصفاوية ١٩٨-١٩٩.

٣- العين (عيب)، ٢٦٣/٢، وانظر لسان العرب (عيب) ٦٣٣/١.

٤- النوادر في اللغة ١٤٨ وانظر شرح ديوان الحماسة ٤٦٤/١.

٥- العين (هيع) ١٧٠/٢.

٦- العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، ٤١.

الخالص مرّ أيضاً بمرحلتين هما، مرحلة التسكين ومرحلة الامالة:

- الواوي:

قَوَلَ	>	قَوْل	>	قُول (بالإمالة)	>	قال
kawala		kawla		kōla		kāla
الأصل		مرحلة التسكين (لهجة طيء)		(مرحلة الإمالة) (لهجة أسد وقيس)		(مرحلة الفتح الخالص) أو التفخيم (لهجة الحجاز)

- اليائي:

بَيَعَ	>	بَيْعَ	>	بيع (بالإمالة)	>	باع
baya<a		bay<a		bē<a		bā<a
الأصل		مرحلة التسكين (لهجة طيء)		(مرحلة الإمالة) (لهجة أسد وقيس)		(مرحلة الفتح الخالص) أو التفخيم (لهجة الحجاز)

فقد سارت اللغة من المرحلة الأولى إلى الثانية مدفوعة بدافع التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) و(wa) عن طريق حذف نواة المقطع (a) فصارت الياء والواو حدّي إغلاق للمقطع الأول الذي كان مفتوحاً، فتشكلت فيه حركة مزدوجة هابطة هذه المرة (ay) و (aw) وهي حركة معرَّضة للانكماش في المرحلة الثالثة التي وصلت إليها القبائل النجدية (أسد وقيس)، وأمّا لهجة الحجازيين، فقد وصلت إلى مرحلة الفتح الخالص التي يطلق عليها أيضاً مصطلح التفخيم[1]، وهذا التفسير التاريخي أفضل من التفسير السياقي التركيبي الذي لجأ إليه التركيبيون، لأنه يفسّر لنا كيف وصلت أنماط محفوظة في المعاجم العربية إلى مرحلتي التسكين والإمالة.

١- بحوث ومقالات ٢٤٣-٢٥٠.

الإبدال وصراع الأنماط اللغوية

تحتِّم قوانين التطوّر اللغويّ التي تتعرَّض لها اللغة بمستوياتها المختلفة، الصوتية والصرفية والنحوية والدلاليّة، أن تتغيَّر هذه المستويات وفقاً للقانون المؤثر، وغالباً ما يكون قانون السهولة والتيسير أكثر هذه القوانين فاعلية في عملية التغير هذه، فيتسلط على بعض الأصوات الصعبة، فيغير من هذه الصفات، وأيُّ تغيير في هذه الصفات سيؤدي حتماً إلى تغيُّر الصوت إلى صوت آخر، وعملية التغيُّر هذه ستكون جزءاً من هذه الدراسة، ولكننا سنمثِّل على ذلك بعملية واحدة، وهي عملية التطوّر التي أصابت صوت الضاد عبر عمره الطويل.

لقد بدأ صوت الضاد كما يظهر من وصف سيبويه والقدماء صوتاً احتكاكياً جانبياً ينطق من أطراف الثنايا وما يليها من الأضراس، إن شئت تكلّفته من اليمين وإن شئت تكلفته من اليسار، وهو زيادة على ذلك صوت مجهور مفخم[1]، وصوت له مثل هذه الصفات جدير به أن يتغير، ولذلك فقد تسلط التغيّر في بادئ الأمر على صفة الجانبية، فتحوّل إلى صوت أمامي مع المحافظة على صفته الاحتكاكية، وعندما وصل إلى هذه المرحلة اختلط بصفات صوت الظاء، مما أدّى إلى وجود كلمات تنطق بالضاد والظاء، وفي هذه المرحلة حدث صراع لغويٌّ بين كلمات يشكّل الضاد فونيماً أصلياً فيها، وتلك التي تحوّل فيها الفونيم إلى ظاء بسبب اختلاط الصفات، وقد أدّى هذا إلى وضع عدد من العلماء مؤلفات في هذا الباب[2].

وقد كان لهذا الاختلاط أن يدوم ،فيضيع صوت الضاد نهائياً، ولكن اللغة حوّلته في مرحلة تالية إلى صوت انفجاري، فاختلط بصوت الطاء الذي كان مجهوراً كما

١- الكتاب ٤/٤٣٢.

٢- وضع الزنجاني كتاب الفرق بين الضاد والظاء، ومحمد بن نشوان الحميري كتاب مختصر في الفرق بين الضاد والظاء، وأبو حيان الأندلسي كتاب الارتقاء في الفرق بين الضاد والظاء.

٣- الكتاب ٤/٤٣٤.

وصفه سيبويه[٣]، وقد أدّى هذا الاختلاط إلى وجود صور صوتية مختلفة للنمط الواحد مما يعد معه هذا الاختلاط سبباً من أسباب الصراع اللغوي.

وكان من الممكن أيضاً أن يضيع أحد الصوتين هنا من بنية الكلمة العربية، ولكن صوت الطاء ترك مكانه لصوت الضاد، وحل محلّه صوت طاء جديد، وهو الصوت الذي تصفه الدراسات اللغوية الآن بالمهموس[١].

وكثير من القضايا التي نطلق عليها مصطلح التغير الصوتي التركيبي ساهمت في وجود صيغ مختلفة للبنى اللغوية، ومن المؤكد أن إحدى هذه الصيغ كانت بنية عميقة لغيرها من الصيغ، ولكن استعمالها في الواقع الفعلي للغة، جعلها تتصارع من وجهة نظرنا مع البنى اللغوية الأخرى، وربما حلّت محلّها في الاستعمال العام، وعندها، فإنّ الصيغة الأصلية تنحاز إلى الموضع الثاني، إذ ربما اقتصر وجودها على المعجم المكتوب، أو أنّ استعمالها سيكون مقصوراً على بيئة بعينها دون غيرها من البيئات الاستعمالية.

وستقوم هذه الدراسة برصد أشكال معبِّرة عن عملية التغيّر التاريخي التي أدّت إلى وجود أكثر من صيغة استعمالية في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، وأنبِّه هنا إلى حقيقة علمية مهمة تتعلّق بهذا الموضوع، وهي أنّ الصراع إذا حدث بين بنية استعمالية سطحية وبنية عميقة، فإنّ الدراسة لا تعدّه صراعاً قائماً، بل هو نوع من الصراع المحسوم، فقد تركت الصيغة الأصلية، ولم تعد واقعاً استعمالياً، فيما طفت على السطح الاستعمالي الصيغة الجديدة، كما في (قَولَ) التي لم تسجِّل المعاجم استعمالاً لها، في حين سجلت البنية الجديدة (قال).

وأما الصراع الذي ظلّ قائماً بين الأنماط اللغوية، فهو ذلك الصراع الذي طفت فيه البنية العميقة على السطح الاستعمالي، واستعملت جنباً إلى جنب مع الصيغ الاستعمالية التي تعد بنى سطحية، والأغلب أنّ هذا الصراع قد ظلّ قائماً إلى الوقت الذي جمعت فيه المادة اللغوية، وصادفها علماء اللغة وجامعوها من البيئات

١- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٠٤.

المختلفة، وقاموا بتسجيلها، وعلى هذا، فإن جزءاً مهماً من دراسة الصراع اللغوي، ينصب على الجانب التاريخي، وأما علم اللغة الاجتماعي، فقد يؤدي خدمات جليلة في هذا المجال، وذلك أن هذا العلم يضع من ضمن مادته العلمية مادة اللهجات، فقد يكون جزء من تعليل صراع الأنماط اللغوية عائداً إلى اللهجات(١).

وعلى مستوى الدراسات العربية، فإننا لا نعدم مثل هذا في دراسات إبراهيم انيس الذي يعدّ رائد التركيبيين العرب، ومعلوم لدينا أن المدرسة التركيبية تحاول عمداً إغفال الدراسات التاريخية، وهذا ما تجاوز فيه إبراهيم أنيس عن التركيبيين، ولن ننسى في هذا المجال كتاب أحمد علم الدين الجندي «اللهجات العربية والتراث»، وغيرهما من الكتب، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الميل في هذه الدراسات كان وصفياً، وربما صار تحليلياً أحياناً، ولم يشر أي من هذه الدراسات إلى قضية الصراع بين الأنماط اللغوية المختلفة، لأنهم في حقيقة الأمر لم يكونوا مهتمين بهذه القضية، ولأن المنهج المتبع عندهم حتّم عليهم عدم الإشارة إليها.

وأما على مستوى الدراسات الغربية، فقد التفت تشومسكي وأتباع المدرسة التحويلية في بداية تشكل هذه المدرسة إلى قضية البنية العميقة والبنية السطحية كما أشرنا سابقاً، وتركّز هذه النظرة النحويّة بالدرجة الأولى على أنّ الجملة -أي جملة- يمكن أن تمر بمجموعة من القواعد التحويلية التي تؤدي إلى إجراء تغييرات يتبعها نظام الجملة في اللغة المدروسة، ويسمى أي عنصر يطرأ على الأصل التوليدي لهذه الجملة عنصراً تحويلياً(٢).

وللتمثيل على هذا نسوق الجملة التي ساقها George yale:

١- Charlie broke the Window = Active Sentence

٢- The Window was broken by charlie = pasive Sentence

١- Cunningham, L., Methodological Considerations in a Small-Scale Sociolinguistic Pilot Study, p. 12, Leeds Working papers in Linguistics and Phonetics, No, 6. University of Leeds, U.K. 1998

٢- Yale, G, The study of language, p. 80.

وتبعاً لنظرة التحويليين، فإن الجملة الثانية (المبنية للمجهول) متحولة عن الجملة الأولى (المبنية للمعلوم)[١].

ويبدو هذا الفكر اللغوي موجهاً نحو دراسة بنية الجملة، وإن أمكن تطبيقه بنجاح على البنية الصرفية في اللغة العربية، لا يقل عن نجاح تطبيقه على الجملة العربية كما في دراسات عبدالقادر الفهري الذي ركز على البعد النحوي أسوة بالبحث اللغوي الذي ركز عليه تشومسكي صاحب النظرية، فقد خصص مساحات واسعة للحديث عن الطروحات التوليدية والبنى العميقة والعلاقة بين التركيب والدلالة (مهتماً باستقلال المستوى الدلالي والتركيبي)[٢] ومتطرقاً إلى إشكالية الرتبة[٣]، وغيرها من الأبواب التي تخص التركيب.

ويمكن الإشارة هنا إلى دراسات ميشال زكريا وريمون طحان وخليل عمايرة ومحمد حماسة عبداللطيف وحلمي خليل، الذين عوّلوا في دراساتهم على المستوى النحوي، ولم يخصصوا إلا ما لا يذكر للدراسات الصرفية، على أننا نشير إلى أنّ أغلب هذه الدراسات ينطلق من رغبة أكيدة في تطبيق مبادئ النظرية التوليدية التحويلية على بنية الجملة العربية فيما يخصّ قضية البنى العميقة والبنى السطحية.

وفي الوقت الذي بدأ علم اللغة الحديث يُعدّ العدة لما بعد مرحلة تشومسكي[٤]، فاجأ تشومسكي العلماء قبل الانتهاء من توجههم هذا، بصدور كتابه المعروف: البرنامج المصغر The minimalist Program الذي صدر عن مطبعة معهد MIT وجامعة

١- Ibid, p. 80.

٢- انظر اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلاليّة ١/٦٨-٨٠.

٣- المرجع السابق ١/١٠٥-١١٠- ويمكن الإشارة هنا إلى الصعوبة البالغة في هذه الدراسة بسبب المصطلح المولّد الذي وقع فيه تحت سطوة الترجمة عن المصطلح الغربي، وقد أثبت عدداً كبيراً من مصطلحاته في ثبت خاص، وأغلبها يشير إلى هذا الحكم، انظر ٢/٢٤٩-٢٦٩.

٤- يمثل هذا التوجه تيرنس موور وكريستين كارلنغ في كتابهما "فهم اللغة، نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي" الذي ترجمه حامد حسين الحجاج، وقد صدر عن دار الشؤون الثقافية ببغداد عام ١٩٩٨.

كامبردج في العام ١٩٩٦.

وقد ضمنه أربعة فصول، جعل الفصل الأول للحديث عن الوسائط والمبادئ لبرنامجه، وقد شاركه في وضعه اللغوي الامريكي: Howard Lasnik، وأما الفصل الثاني فهو عن الاقتصاد في الاشتقاقEconomy of Representation[١].

وقد بدا واضحاً في هذا الفصل أنه قد تخلّى إلى حدّ ما عن قضية البنى العميقة والبنى السطحية، أو عن المفهوم السابق الذي دعا إليه طيلة المدة السابقة من عمر نظريته، وخرج بمفهوم جديد، يركز على الرتبة العميقة deep order في مكان البنية العميقة deep structure.

وفي مقابل هذا أيضاً راح يذكر ما يطلق عليه في الدراسات اللغوية مصطلح الرتبة الفرعية derived order في مقابل مصطلحه السابق surface structure[٢].

وعلى الرغم مما قد يبدو من ضآلة الفرق بين المفهومين، ومن أنَّ المصطلحين الجديدين كانا موجودين في الدراسات القديمة، فإنَّ الفكر اللغوي قد تغيَّر كثيراً بين المفهومين، فإذا قلنا إنَّ هذه الجملة بنية عميقة لتلك الجملة، فإنَّ هذا يعني أنَّ البنية السطحية منبثقة بالضرورة عن تلك البنية العميقة، وأما إذا قلنا إن هذه الجملة رتبة عميقة، وتلك رتبة فرعية أو جانبية، فهذا لا يلزمنا بأن تكون الأولى أصلاً للثانية، بل يمكن أن تترافق البنيتان معاً دون أن تكون إحداهما أصلاً والأخرى فرعاً. وهذا يعني أنَّ الجملتين تسيران في خطين، ولا بد أن يحدث صراع بينهما وسيسفر هذا الصراع عن غلبة وجه منهما على الوجه الآخر، وهذا هو ما قصد إليه تشومسكي في هذا البرنامج.

لقد خصص تشومسكي فصل كتابه الثالث للحديث عما سمّاه البرنامج المصغر، مركزاً على التحوُّلات والاشتقاقات التي ذهب إلى أنَّها بديل عن مفهوم الحذف deletion الذي مثّل جزءاً مهماً من نظريته الأولى التي ركزت على أن الحذف

١- Chomsky, The Minimal Program, PP. 129-133.

٢- Ibid, P. 70-73...etc.

عنصر مهم من عناصر التحويل، ولكنه عدّه هنا جزءاً من عملية الاقتصاد في اللغة[١]، مع عدم تركيزه على المفهوم الجديد للرتب.

وقد جعل الفصل الأخير من كتابه عن مفهومه الجديد للتحويلات، وأعاد فيه تلخيص برنامجه المصغر للنظرية التوليدية التحويلية (TG) محاولاً النظر إلى اللغة من مفهومه الجديد، وهو النظر إليها من الخارج (From the outside)[٢] في حين كان يهتم في المراحل الأولى من نظريته بالنظر إليها من الداخل والتركيز على أحكام ابن اللغة بالدرجة الأولى.

وهذا التركيز الجديد منطلق من النظام المعرفي لمؤسسة اللغة كما يقول تشومسكي، ولعلّه قد أشار هنا لأول مرة إلى ضرورة الانتباه إلى الخيارات المعجمية[٣]، التي ستهتم بها هذه الدراسة بالدرجة الأولى.

وقد بدا تشومسكي في أجزاء من هذا الفصل مهتماً إلى درجة كبيرة بطريقة التشجير التي نادى بها قبله بلومفيلد Bloomfield، ودعا فيها إلى رفض الفكرة التي دعا إليها سابير Sapir، وهي التركيز على العقل، ودعا إلى مراقبة الظواهر الخارجية للغة، وهي الظواهر القابلة للقياس؛ تأثراً بالمنهج التجريبي السائد والمدرسة السلوكية التي سيطرت على الدراسات اللغوية التي كانت موجودة في ذلك الوقت، وأما تحليله للجملة فيبدو منطلقاً من رؤيته لها على أنّها مكونة من طبقات بعضها أكبر من بعض[٤].

ولكن تشومسكي لا يصل إلى حدِّ تحليلها إلى فونيمات، بل يكتفي بالوقوف عند حد المورفيمات في أحيان نادرة، في حين يتوقف عند تحولات الجمل وفقاً لرتب فرعية مستعملاً رموزاً مختصرة انطلاقاً من رغبته في حوسبة الرموز اللغوية[٥].

١- Ibid, P. 145.

٢- Ibid, P. 221.

٣- Ibid, P. 225, 235- 241.

٤- المدخل إلى علم اللغة ١٨٦.

٥- Chomsky, Ibid, PP. 246, 247, 250, 251, 256, 286, 298...etc.

وليس من هدف هذه الدراسة تقليد تشومسكي في دراسته، فذاك ركّز على الجانب النحوي بدرجة تكاد تكون كلية، ولم يفرد للجانب الصرفي مساحة ما، إلاّ من خلال دعوته السابقة إلى الانتباه للمعجم، وأما هذه الدراسة فتسعى إلى محاولة تطبيق فكرة صراع الأنماط اللغوية في الصرف والدلالة على مستويين:

المستوى الأول:

ونعني به الصراع بين البنى العميقة والبنى المتحولة (السطحية)، وقد أشرنا سابقاً إلى أن عناية الدراسة به لن تكون كبيرة، لأن هذا الصراع لا يلتفت إلى الرتب ، بل هو تغليب نظري افتراضي في بعض الأحيان؛ لأن كثيراً مما يقصد بالبنى العميقة لم يقع ضمن دائرة الاستعمال، ولكننا نهتدي إليه في العربية من الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية.

المستوى الثاني:

ونعني به الصراع بين البنى المستعملة فعلاً في اللغة، وهو وجود أكثر من صيغة استعمالية في المستوى الصرفي أو المستوى المعجمي، أو وجود أكثر من صيغة دلالية أو بنى صرفية تشترك في سمة دلاليَّة واحدة في المستوى الدلالي.

وأما المستوى التركيبي (النحوي)، فهو يحتاج إلى دراسة مستقلة تأخذ بالحسبان أن اختلاف نظام اللغة العربية في بناء الجملة عن نظام اللغة الانجليزية، وأما هذه الدراسة فقد كانت كما يبدو من عنوانها مخصصة للأنماط اللغوية والدلالات المعجمية والسياقية المتعلقة بالمستوى الصرفي أو المعجمي.

الفصل الأول

صراع الأنماط اللغوية في الصرف:

-صيغ الأفعال

- المشتقات

- المصادر

- أبنية الأسماء

- صيغ الجموع

صيغ الأفعال

يركز هذا المبحث على دراسة الصراع اللغوي الناتج عن تعدد أنماط الفعل، سواء أكان مجرداً أم مزيداً، صحيحاً أم معتلاً، مع بيان أثر القوانين اللغوية، والاختلافات اللهجية في نشوء هذا التعدد.

وسبب التركيز على الأفعال التي تتعدد أنماطها على السطح الاستعمالي اللغوي، هو أن نتيجة الصراع في الأفعال ذات البنى العميقة والبنى السطحية، هي اندثار البنية العميقة، وبروز البنية السطحية في الاستعمال اللغوي في الغالب وهي نتيجة تتكرر في كثير من الأفعال، ولذا فإنه ليس من الضرورة أن تذكر هنا والأفعال التي سَيُدرس الصراع بين أنماطها هي:

١- الفعل الصحيح.

٢- الفعل الصحيح المهموز.

- مهموز الفاء.

- مهموز العين .

- مهموز اللام.

٣- الفعل المعتل

- المثال

- الأجوف

- الناقص

- اللفيف المفروق

- اللفيف المقرون.

٤- بعض الأفعال التي تشترك في وزني (فعل وأفعل) بمعنى واحد.

الفعل الصحيح:

الصحيح هو "ما خلت أصوله من أحرف العلّة"[1] وأوزانه من الثلاثي ثلاثة هي (فَعَل) و (فَعُل) و (فَعِل)، وقد يأتي الفعل الصحيح على أحد هذهِ الأوزان أو على اثنين منها، ومن الأمثلة على ذلك:

(سَقِمَ وسَقُمَ)، فقد روي عن العرب قولهم: «سَقِمَ يَسقَم سَقَماً، وهو سقيم، وقال بعضهم (سَقُمَ)، كما قالوا: (كَرُمَ) كَرَماً، وهو كريم»[2].

ويمكن أن نرد السبب في وجود مثل هاتين الصيغتين اللغويتين الاستعماليتين إلى اختلاف اللهجات فلعل صيغة (فَعُل) تختص بالقبائل البدوية، أما صيغة (فَعِل) فربما كانت لقبائل حضرية، إذ «مالت القبائل البدوية بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية، فحيث كسرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم، والكسر والضم من الناحية الصوتية متشابهان؛ لأنهما من أصوات اللين الضيقة»[3].

«ولسنا نعني بهذا أن لهجات البدو قد خلت من الكسرات أو أن لهجات الحضر لا تعرف الضمات، وإنما كلّ الذي نهدف إليه هو أنه إذا رويت لنا الكلمة بروايتين، إحداهما تشتمل على ضم في موضع معين من هذه الكلمة، والرواية الأخرى تتضمن الكسر في نفس الموضع من الكلمة، رجّحنا أن الصيغة المشتملة على الضم، تنتمي إلى بيئة بدوية، وأن المشتملة على الكسر تنتمي إلى بيئة حضرية، كذلك نرجح أن الصيغتين أو الروايتين كانتا تستعملان في زمن واحد، ولكن في بيئتين مختلفتين، فليست إحداهما بالأصل، والأخرى فرع عنها، أو ليست إحداهما متطوّرة عن الأخرى بل إن الصيغتين وجدتا معاً»[4].

ومنهم من يرى أن صيغة (فَعِل) هي الأصل ثم تطوّرت لقصد المبالغة إلى

١- شذا العرف في من الصرف، ٢٧.

٢- الكتاب ١٧/٤.

٣- في اللهجات العربية ٩١.

٤- المرجع السابق ٩٢.

(فَعُل)[1]، ومهما يكن من أمر فإننا نرجح أن صيغة (سَقِم) بالكسر، أكثر شيوعاً ودوراناً في اللغة من صيغة (سَقُمَ).

ونجد كذلك (جَبُنَ وجَبَنَ)، فقد قال بعض العرب «جَبَنَ يَجبُنُ» كما قالوا: «نَضَرَ يَنْضُرُ»[2].

ومثل ذلك (مَكَثَ ومَكُثَ)، فقد قالوا: مَكَثَ يمكث مكوثاً، وقال بعضهم (مَكُثَ شهوه بـ (ظَرُفَ)، لأنه فعل لا يتعدّى، كما أن (مَكُثَ) فعل لا يتعدى[3].

ولعل الأصل في هذا ونحوه هو (فَعَلَ)؛ فالماضي تحوّل إلى (فَعُلَ) بقصدَ المبالغة، بدليل ما ذكره الصرفيون من إمكان تحوّل (فَعَلَ) إلى (فَعُلَ)، حين يراد الدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه، فينسلخ حينئذٍ عن ا لحدث[4].

وصيغة (جَبُنَ) شائعة ومشهورة، أكثر من صيغة (جَبَنَ)، أما صيغة (مَكَثَ) فتعد أكثر استعمالاً وشيوعاً في اللغة من صيغة (مَكُثَ).

القلب المكاني:

وقد تتعدد أنماط الفعل الصحيح بفعل عملية القلب المكاني، كما في (جَذَبَ، وجَبَذَ) فقد ورد عن العرب قولهم: «جذب الشيء يجذبه جَذْباً وجَبَذهُ على القلب، أي: مدّه»[5].

والقلب هو «تغير مواقع الحروف في داخل الكلمة»[6]، ويقول ڤندريس: «يبدو الانتقال المكاني كما لو أن جزأين في كلمة واحدة قد تبادلا أحد العناصر»[7].

والقلب المكاني، هو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض، لصعوبة

١- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ٣٩٣.

٢- الكتاب ٣٢/٤.

٣- المرجع السابق ٩/٤-١٠.

٤- من أسرار اللغة، ٥٥.

٥- لسان العرب (جذب) ٢٥٨/١ وانظر كتاب الأفعال ٢٩٠/٢.

٦- أسس علم اللغة، ١٤٩.

٧- اللغة لفندريس، ٩٤.

تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي، وهو ظاهرة يمكن تعليلها في ضوء نظرية السهولة والتيسير[١].

فبعض اللهجات تسعى إلى تيسير نطق بعض الصيغ عن طريق عملية القلب المكاني، (فجَبَذَ) صيغة لغوية استعمالية موجودة في لغة تميم[٢]. والنمطان (جَذَبَ وجَبَذَ) مستعملان ، غير أن النمط الشائع والأكثر استعمالاً في اللغة هو (جَذَبَ) وهو البنية الأصلية أو العميقة، في حين أن (جَبَذَ) هي البنية السطحية المتطوّرة عنه، ومنهم من يرى أنهما أصلاً قائماً من دون أن يحدث بينهما قلب مكاني.

الفعل الصحيح المهموز:

والمهموز هو «ما كان أحد أصوله همزة»[٣].

ومن الأفعال مهموزة الفاء، الفعل (أخذ) الذي نجد إلى جانبه صيغة استعمالية أخرى هي (تخذ)، وقد تأتّى هذا النمط بسبب ظاهرة القياس الخاطئ، والقياس الخاطئ مصطلح يراد به «الميل العارض -الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه- من كلمة أو صيغة، إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطوّر والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى، لوجود مشابهة حقيقة أو متوهمة بينهما»[٤].

ويؤدي القياس بالتأكيد إلى نشوء كلمات جديدة في اللغة، «فإن بناء (اتبع) من (تبع) مثلاً، أدّى إلى توهم أن (اتخذ) مأخوذة من (تخذ)، مع أنها من (أخَذَ)، وبذلك نشأت كلمة جديدة هي (تَخِذَ)»[٥] وهي نمط لغوي مستعمل، وقد استعملها المزّق العبدي في قوله:

وقد تَخِذَتْ رجلي إلى جَنبِ غَرْزِها نسيفاً كأُفْحوصِ القطاةِ المُطَرَّقِ[٦]

١- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٨٩.
٢- لسان العرب (جذب) ٢٥٨/١ ٢٧.
٣- شذا العرب ٢٧
٤- أسس علم اللغة، ١٤١.
٥- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١٠٧.
٦- الأصمعيات ١٦٥.

«فقد طغت عملية القياس المتوهم على هذا التحرّك، إذ قيس الفعل الجديد (اتخذ) على الأفعال التي تكون فاؤها تاء مثل: (تبع)، فأعيد إلى الماضي على هذا الأساس، ولكن القياس جعل الناطقين يعيدونه إلى فعل تائي الفاء بعد أن كان أصله مهموزاً، وقد تمت العملية على النحو الآتي:

أ- المقيس عليه

تبع ‹ اتْتَبَع ‹ اتّبع ‹ تبع

(١) (٢) (٣) (٤)

(١) الماضي الأصلي.

(٢) الافتعال منه نظرياً.

(٣) الافتعال بعد التأثير (الإدغام).

(٤) عودة إلى صيغة الماضي.

ب- المقيس:

أَخَذَ ‹ إتخذ ‹ اتّخَذَ ‹ تخذ

(١) (٢) (٣) (٤)

(١) - الماضي الأصلي.

(٢) - الافتعال منه نظرياً.

(٣) - الافتعال بعد الحذف والتعويض

(٤) - الماضي الجديد، قياساً على (تبع)[١]

والصيغتان (أخذ وتخذ) موجودتان في اللغة، غير أن الصيغة البارزة في الاستعمال والشائعة هي صيغة (أخذ).

١- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ٥٤-٥٥.

وعند صياغة الفعل الصحيح مهموز الفاء فإنه يأتي على وزن (عُلْ)، كما في خُذْ ومُرْ وكُلْ، وخُذْ أصلها(أُؤْخُذ) ومُرْ أصلها (أُؤْمُر) و(كلْ) أصلها (أُؤْكُل)، «فلما اجتمعت همزتان وكثر استعمال الكلمة حذفت الهمزة الأصلية فزال الساكن فاستغنى عن الهمزة الزائدة»[1].

فالأنماط (أؤخذ وأؤمر وأؤكل) عبارة عن بنى عميقة غير مستعملة إذ تطوّرت إلى الصيغ (خُذْ ومُرْ وكُلْ) وهذه الأنماط تمثل بنى سطحية موجودة في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة.

وقد تتعدد أنماط الأفعال المزيدة المهموزة كما في (يؤاكل ويواكل) والنمطان مستعملان، فصيغة (يؤاكل) مستعملة على المستوى اللغوي الفصيح، أما صيغة (يواكل) فهي مستعملة على المستوى اللهجي «ويبدو أن قبيلة طيء كانت تميل إلى التخلص من صوت الهمزة في مثل: يؤاخي ويؤاكل ويؤاسي، فتبدلها حرفاً من جنس حركة ما قبلها، فتصير الأمثلة السابقة: يواخي ويواكل يواسي، وتشتق الماضي من هذه الصيغ الجديدة؛ فتقول: واخيت وواكلت، وواسيت»[2].

مهموز العين: ومثاله (سأل يسأل)، ومنهم من يخفف فيقول «سال يسال»[3]، فصيغة (سأل) تمثل بنية عميقة تطوّرت إلى صيغة (سال):

سأل > سال

sa*ala < sa<ala

فالذي حدث هنا هو حذف صوت الهمزة، مع بقاء حركتها، دون أن يحدث دمج بين الفتحتين القصيرتين في بعض الاستعمالات، وإلا فإنه سيتولد من اندماجهما الفتحة الطويلة (ā)، وإذا حدث هذا فإنّ الدَّمجَ قد يكون وجهاً من الوجوه المحتلمة لتفسير الفتحة الطويلة، والوجه الثاني هو أن الهمزة قد حذفت مع فتحتها، ثم

١- لسان العرب (أكل) ١٩/١١.

٢- بحوث ومقالات في اللغة ٢٣٢.

٣- لسان العرب (سأل) ٣١٨/١١.

حدث تعويض عن المحذوف عن طريق إطالة فتحة السين.

وهذا يسمى عند القدماء همزة بين بين، وتحدد بالهمزة التي تكون بين الهمزة والألف اللينة[1].

وصيغة (سال) بما يعرف بهمزة بين بين تعد قليلة الاستعمال، إذا ما قيست بصيغة (سأل). وعند صياغة فعل الأمر من الفعل (سأل) يتشكل نمطان هما «سَلْ واسْأَلْ»[2] وصيغة (اسْأَلْ) هي الصيغة القياسية، والتي تمثِّل البنية العميقة (الأصلية)، التي تعرَّضتْ لتأثيرِ القوانين التحويليةِ التي غيّرت في بنيتها، لتصل إلى السطح الاستعمالي الفعلي للغة، بصورتها النهائية (سَلْ)، فصيغة (سَلْ) تمثل البنية السطحية.

والبنيتان مستعلتان، فصيغة (اسْأَلْ) على الرغم من تطوّرها إلى صيغة (سَلْ) بفعل القوانين التحويلية، إلاّ أنَّ هذه القوانين التحويلية، لم تؤثر في هذه الصيغة في بيئات ولهجات معينة.

وعلى الرغم من أن صيغة (اسْأَلْ) هي الصيغة القياسية، فإن الصيغة المستعملة على المستوى اللغوي الفصيح هي (سَلْ).

وفي الفعل المزيد (يتساءل) قد تخفف الهمزة، فيقال: (يتسايل ويتساول)، فالعرب تقول: الرجلان يتساءلان، ومنهم من يقول: يتساولان ويتسايلان[3].

وصيغة (يتساءلان) هي البنية العميقة (الأصلية التي تحتوي على الأصول الصامتية الثلاثة للكلمة، وهي أصل يتطوّر إما إلى (يتساولان) أو إلى (يتسايلان)، فالنمطان (يتساولان ويتسايلان) يمثِّلان بنيتين سطحيتين متطورتين عن البنية العميقة (يتساءلان):

١- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ١٠٢-١٠٣.

٢- لسان العرب (سأل) ٣١٨/١١.

٣- المرجع السابق ٣١٨/١١.

والأنماط الثلاثة (يتساءلان ويتساولان ويتسايلان) موجودة ومستعملة في اللغة، ونرجح أن صيغة (يتساءلان) هي الأكثر بروزاً في الاستعمال اللغوي، وهي الصيغة المستعملة على المستوى اللغوي الفصيح.

مهموز اللام:

ومثاله الفعل (قرأ)، فقد نجد بعض اللهجات المعاصرة تخفف الهمزة، فتقول: (قرا):

ḳara>a < ḳarā

(قرأ) < (قرا)

حذف الهمزة التعويض عنها بمد الحركة (a)

وقد روي عن العرب قولهم: «قرأت وقريت»[1]، وصيغة (قريت) تمثل البنية السطحية المتطوّرة عن النمط الأصلي، أو البنية العميقة (قرأت):

ḳara>tu < ḳara*tu < ḳaraytu

الأصل حذف الهمزة التعويض عن الهمزة المحذوفة بإقحام شبه

(البنية العميقة) حركة يائية (y) (البنية السطحية)

١- لسان العرب (قرأ) ١/١٢٩.

وجميع هذه الأنماط (قرأ وقرا وقرأت وقريت) مستعملة في اللغة، غير أن الأنماط الشائعة والبارزة في الاستعمال هي الأنماط المهموزة، وهي الأنماط المستعملة على المستوى اللغوي الفصيح.

الفعل المعتل (المثال):

والفعل المثال هو «ما اعتلت فاؤه، نحو وَعَدَ ويَسَرَ، وسمي بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه»(١).

نقول في مضارع (وعد) يعد، وفي مضارع وصل (يصل)، ويفسّر القدماء ذلك بقولهم: «إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما ثقيلتان، فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو وجب الحذف، وحذفوا مع الهمزة والنون والتاء، فقالوا: تعد وأعد ونعد، حملاً على الياء، كما أنهم قالوا: أكرم، وأصله أوْكرم، فحذفوا الهمزة الثانية استثقالاً لاجتماع الهمزتين، ثم حملوا تُكرِم ونُكرِم ويُكرِم على أُكرِم»(٢).

«ويذهب العلماء إلى أن الأصل في مضارع المثال من حيث بناؤه يشبه مضارع الصحيح، فإذا كان مضارع الفعل (ضرب) على سبيل المثال (يضرب) فإنّ مضارع الفعل (وصل) سيكون (يَوْصل) من حيث أصله، لا من حيث استعماله، ولكن القياس الذي اتخذته العربية الفصحى لا يسمح بذلك البناء بسبب تكون مقطع صوتي يحتوي حركة مزدوجة هابطة وهو (yaw) حيث أن الحركة (aw) هي الحركة الهابطة، وتلجأ اللغة إلى التخلص من هذه الحركة المزدوجة عن طريق حذف الواو (w) منه، وهذا الحذف لا يسبب شيئاً من الصعوبة الصوتية، ولذا فإن اللغة لا تقوم بتعويض المحذوف(٣):

وصل < يَوْصِلُ < يَصِلُ

waṣala < yawṣilu < yaṣilu

١- شذا العرف ٢٨.

٢- الممتع الكبير في التصريف، ٢٨٠.

٣- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ٣١.

وهذه الطريقة القياسية انتهجتها العربية في التعامل مع هذا النوع من الأفعال، وهي متبعة في جيمع الأفعال التي تكون فيها الحركة المزدوجة الهابطة، باستثناء أمثلة قليلة مسموعة محفوظة عن العرب، ومنها (وجل) التي جاء فيها أكثر من نمط استعمالي مروي عن العرب[١]، فقد روي عنهم قولهم: «وجل يَوْجَل وياجَل ويَيْجَل»[٢] وقال بعضهم: «يِيجَل»[٣] yiyǧal، وزاد ابن خالوية لغة خامسة هي (نأجل) بالهمز[٤].

وصيغة (يَوْجَل) تطوّرت إلى صيغة (ياجل) بفعل قانون تطوّر الأفعال المعتلة، والمراحل التي مرّ بها خلال تطوّرها هي:

١- مرحلة الإمالة أو «انكماش الصوت المركب»[٥]:

yawǧalu < yōǧalu

(مرحلة التسكين) (مرحلة الإمالة) أو (انكماش الصوت المركب)

٢- مرحلة التفخيم أو «الفتح الخالص»[٦]:

yawǧalu < yōǧalu < yāǧal

(مرحلة التسكين) (مرحلة الإمالة) (مرحلة التفخيم) أو (الفتح الخالص)

ولعل صيغة (يأجَل) بالهمز، متطوّرة عن صيغة (يَاجَل):

yāǧalu < ya>ǧalu

الأصل تقصير الحركة الطويلة (ā) وإقحام همزة

فلعلّ صيغة (يأجل) تختص ببيئات استعمالية لا تحبذ النبر الطولي، بل مالت

١- المرجع السابق، ٣١.

٢- لسان العرب (وجل) ٧٢٢/١١، والكتاب ١١١/٤، و الخصائص ١٥٥/١، والممتع ٢٨٣-٢٨٤.

٣- المرجع السابق ١١٢/٤.

٤- ليس في كلام العرب: ابن خالويه ١٠٣.

٥- بحوث مقالات في اللغة ٢٤٨.

٦- المرجع السابق ٢٤٩.

إلى النبر التوتري، أي الحد من طول الحركة عن طريق الهمز.

وقد تتحول (يَوْجَل) إلى (يَيْجَل) «بسبب عملية المماثلة، حيث تأثرت الواو التي تشكل حد إغلاق المقطع الذي يحتوي الحركة المزدوجة الهابطة (yaw) بياء المضارعة قبلها تأثراً مقبلاً كلياً منفصلاً فانقلبت ياء »[1]:

yaygalu < yawgalu

يَوْجَل < يَيْجَل

أمَّا صيغة يِيجَلُ (yiygal) فلعلها تطوّرت عن صيغة (يَيْجَل) yaygalu بعد أن تأثرت الفتحة بالياء التي بعدها (تلتلة) فأصبحت (يِيْجَلُ) yiygalu ، «وقد تكونت في هذا النمط حركة مزدوجة هابطة في المقطع الأول (yiy) وهي (iy)، وقد جنحت اللغة إلى حذف الياء (y) ثم عوضت هذا الحذف عن طريق إطالة الكسرة القصيرة »[2].

yaygalu	< yiygalu	< yi*galu	< yīgalu	
الأصل	بعد عملية التماثل (التلتلة)	حذف شبه الحركة (y)	التعويض عن المحذوف بإطالة الكسرة	

ومن الممكن أن نرد تعدد هذه الأنماط إلى اختلاف اللهجات، فلعل أهل الحجاز يقولون: يَوْجَع، وبني تميم: يَيْجَح، وقيس: ياجع، غير مهموز[3].

وأخيراً فإن العربية قد استعملت هذه الأنماط (يَوْجَل وياجَل ويَيْجَل ويِيجَل) معاً في بيئاتها المختلفة، فقد جرت هذه الأنماط اللغوية على ألسنة أبناء اللغة في مختلف بيئاتهم اللغوية.

وعند صياغة فعل الأمر من الفعل المثال الواوي، فإنه يعامل معاملة الصحيح في بنيته الافتراضية أو العميقة، فالأمر من وَعَدَ يعد: اوْعِد، وهذه البنية العميقة

١- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ٣٣.

٢- المرجع السابق، ٣٣.

٣- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٨٣.

تتعرض لفعل القوانين التحويلية، فتغيّر من هيئتها لتصل إلى السطح الاستعمالي بصورتها الجديدة وهي (عِدْ).

فالأصل عند القدماء والمحدثين أيضاً -هو (اوْعِد)[1]، «وفيه تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (iw) ولذا فقد لجأت اللغة إلى حذف المقطع الذي يحتويه كاملاً وهو (ʾiw) ونلحظ أنه مكون من همزة الوصل المجتلبة والحركة المزدوجة الهابطة، فصار في صورته النهائية (ʾid<)[2]:

wa<ada	<	yaw<idu	<	(ʾ) iw<id	<	<id
وَعَدَ		يوعد		اوعد		عِدْ

وذلك مما ذكرناه ينطبق على جميع الأمثلة من هذا النوع

وقد روي عن العرب قولهم « ايعد »[3] (ʾ)i<id

وصيغة (ايعد) متطوّرة عن صيغة (اوعد):

(ʾ) iw<id	>	(ʾ) i<id	<	(ʾ)i<id
اوعد		اعد		ايعد

وما حدث أن اللغة حذفت شبه الحركة (w) وهي حد إغلاق للمقطع فتخلصت بالتالي من الحركة المزدوجة الهابطة، ثم عوضت عن المحذوف عن طريق إطالة الكسرة القصيرة[4].

والأنماط (اوعد) و (عِدْ) و (ايعد) أنماط لغوية مستعملة، فصيغة (اوعد) على الرغم من تعرضها لأثر القوانين التحويلية التي غيّرت في بنيتها، إلاّ أنها لم تندثر وظلت مستعملة عند بعض اللهجات المعاصرة، إذ لم تستطع هذه القوانين التحويلية

١- نزهة الطرف في علم الصرف ٢٨.

٢- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ٣٧.

٣- شرح المفصل ٦١/١٠.

٤- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ٣٨.

أن تؤثر فيها إلى حد تختفي معه من الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، فنجدهم يقولون في بعض اللهجات الدارجة:

اوزن لي كذا وكذا، واوعدني، واوصف لي المنظر[١].

أما صيغة (عِدْ) فَتُعَدُّ النمط اللغوي الاستعمالي الفصيح، وأقل هذه الصيغ الثلاث استعمالاً وشيوعاً في اللغة هي صيغة (ايعد).

وعند صياغة الفعل المبني للمجهول من الفعل المثال (وعد) فإنه يكون على صيغة (وُعِدَ)، وقد ذكر سيبويه أن بعضهم يقول (أُعِدَ)[٢]، بالهمزة، وهذا النمط يمثل بنية سطحية متطوّرة عن البنية العميقة (الأصلية): (وُعِدَ):

>u<ida < *u<ida < wu<ida

أُعِدَ < ـُعِدَ < وُعِدَ

واللغة هنا فرّت من ثقل الحركة المزدوجة (wu) فحذفت شبة الحركة (w) ثم عوضت عن المحذوف عن طريق إقحام همزة[٣].

إذن فاللغة تستعمل النمطين، غير أن النمط البارز والأكثر شيوعاً واستعمالاً هو (وُعِدَ).

و(يئس) فعل مثال يائي، وقد روي أن بعض العرب يقول في مضارعه (ياأس)[٤] وهي صيغة متطوّرة عن الصيغة الأصلية (ييأس):

yā>asu < yay>asu

فما حدث أن اللغة قد حذفت شبه الحركة (y) استثقالاً للحركة المزدوجة، ثم عوضت عن المحذوف بإطالة الفتحة (ā)[٥].

١- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ٣٣.

٢- الكتاب ٤/٤٠٥.

٣- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ٣٠.

٤- المقرب لابن عصفور ٥٥.

٥- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ٣٦.

الفعل الأجوف:

وهو ما اعتلت عين فعله، مثل قال وباع وسمي أجوفَ لاعتلال جوفه أو وسطه[1]. إن الأصل في الأفعال المعتلة العين هو مرحلة الصحة، فعلى سبيل المثال أصل (خاف) هو (خَوفَ) ثم تطوّرت هذه المرحلة إلى مرحلة الفتح الخالص، بفعل قانون تطوّر الأفعال المعتلة، وهذه المرحلة وصفها القدماء بقلب الواو أو الياء الفاً. فقد تنبه ابن جني بحسه اللغوي، إلى ضرورة وجود هذه المرحلة في طريق تطوّر الأفعال المعتلة، فقال «ومن ذلك قولهم إن أصل قام: قَوَمَ فابدلت الواو ألفاً، وكذلك (باع) أصله بَيَعَ، ثمَّ أبدلت الياء ألِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، إلاّ أنك لم تقلب واحداً من الحرفين إلاّ بعد أن أسكنته استثقالاً لحركته، فصار إلى قَوْمَ وبَيْعَ»[2].

ويرى المحدثون أن تطوّر الأفعال المعتلة قد مرّ بأربع مراحل هي:

١- مرحلة الصحة. ٢- مرحلة التسكين.

٣- مرحلة انكماش الحركة المزدوجة (الإمالة) ٤- مرحلة الفتح الخالص[3].

والمراحل التي مرّ بها تطوّر الفعل (قَوَلَ) هي:

ḳawala < ḳawla

مرحلة الصحة > مرحلة التسكين أو (ضياع الحركة (a))

(١) (٢)

ḳawla < ḳ̄ola

مرحلة التسكين > مرحلة انكماش الصوت المركب (الإمالة)

(٢) (٣)

ḳ̄ola < ḳ̄ala

مرحلة الإمالة > مرحلة الفتح الخالص

١- شذا العرف في فن الصرف ٢٨.

٢- سر صناعة الإعراب: ابن جني ٢٥/١ وانظر الخصائص/٤٧١-٤٧٢.

٣- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٢٩١-٢٩٦.

(٤) (٣)

أما المراحل التي مرّ بها تطوّر الفعل بَيَعَ هي:

baya<a < bay<a

مرحلة الصحة (١) > مرحلة التسكين (ضياع الحركة (a)) (٢)

bay<a < bī<a

مرحلة التسكين (٢) > انكماش الصوت المركب (الإمالة) (٣)

bī<a < bā<a

مرحلة الإمالة (٣) > مرحلة الفتح الخالص (٤)

وقد تركت بعض مراحل تطوّر الأفعال المعتلة رُكَاماً لغوياً في اللغة العربية واخواتها اللغات السامية، ونعني بالركام اللغوي بقايا الظواهر اللغوية المندثرة لأننا نعتقد أن الظاهرة اللغوية الجديدة، لا تمحو الظاهرة القديمة بين يوم وليلة بل تسير معها جنباً إلى جنب مدة من الزمن، قد تطول وقد تقصر، وهي حين تتغلب عليها، لا تقضي على أفرادها قضاء مبرماً، بل يتبقى منها بعض الأمثلة، التي تصارع الدهر وتبقى على مرّ الزمن[١].

فقد بقيت المرحلة الأولى من هذه المراحل وهي مرحلة الصحة -كما هي في اللغة الحبشية[٢]، في حين بقي من هذه المرحلة عدة أفعال في اللغة العربية مثل (عَوِرَ) بمعنى فقد إحدى عينيه، و(حَوِرَ)، والحور: نقاء بياض العين واشتداد سوادها، و (هَيِفَ) بمعنى: ضمر بطنه، واستحوذ، كما في قوله تعالى: «استحوذ عليهم

١- بحوث ومقالات في اللغة ٥٩.

٢- المرجع السابق ٥٩.

الشيطان »[1]، ففي قوله تعالى «استحوذ عليهم الشيطان)[2] قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه (استحاذ)[3].

وهذه الأنماط الباقية كما هي في اللغة، يمكن أن نعتبرها استعمالات لغوية لهجية، فنجد الحجازيون يقولون في الأجوف اليائي (هيف يهاف) و (صيد يصاد) ونجدها عند تميم بالألف (هاف يهاف) ، (صاد يصاد) وكذا في الأجوف الواوي العين، فأهل الحجاز يقولون (حولت) عينه تحول حَوْلاً و (عور) الرجل، وتميم تقول (حالت) عينه تحول حَوْلاً، و(عار) الرجل[4].

وقد تتعدد أنماط الفعل المبني للمجهول من الفعل الأجوف، فنجد «قُولِ وقِيْل وقِيل»[5] وصيغة (قُولَ) هي البنية العميقة (الأصلية) وقد سار تطوّرها في اتجاهين: فهي إما أن تكون قد تطوّرت إلى (قِيْل) أو إلى (قِيلَ).

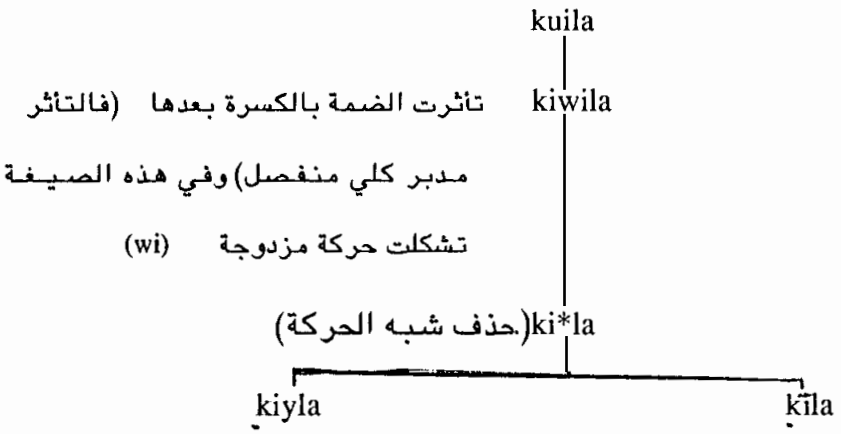

ما حدث هو أن صيغة (قُولِ) قد تحوّلت إلى صيغة (قِولِ) بفعل قانون المماثلة ثم تطوّرت هذه الصيغة إما إلى صيغة (قِيل) kīla، وذلك من خلال التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، والتعويض عنها بإطالة الكسرة (i)، أو أن تتطوّر إلى صيغة

١- بحوث ومقالات في اللغة ٦٠.
٢- المجادلة/١٩.
٣- البحر المحيط ٢٣٨/٨.
٤- لغة تميم ٤٤١-٤٤٢، وانظر المعجم الكامل في لهجات الفصحى: داود وسلّوم ٣٥٢.
٥- الكتاب ٤٠٥/٤.

(قِيْل) kiyla، وذلك بالتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، والتعويض عنها بشبه حركة يائية (y). واللغة تستعمل هذه الأنماط (قُولَ وقِيْلَ وقِيَلَ) غير أن الصيغة الشائعة والبارزة في الاستعمال هي صيغة (قِيل) kīla.

وكذلك الحال بالنسبة لـ «بُوع وبِيْع وبيع»[1].

وصيغة (بُوع) تمثل نمطاً سطحياً متطوّراً عن النمط الأصلي وهو (بُيِعَ):

buyi<a > bu*<a > bū<a

(الأصل) حذف شبه الحركة التعويض عنها بمد الضمة (ū)

وقد جاءت صيغة (بِيْعَ) من:

buyi<a > biyi<a > biy<a

(الأصل) > تأثرت الضمة بالكسرة بعدها حذف الكسرة (i)

(التأثر مدبر كلي منفصل)

وقد جاءت صيغة (بيع) bi<a من:

buyi<a > biyi<a > bi*<a > bī<a

الأصل تأثر الضمة بالكسرة بعدها حذف شبه الحركة (yi) التعويض عن المحذوف عن طريق مد الكسرة (ī)

وهذه الأنماط موجودة في اللغة، فهي تستعملها جميعاً (بُوع وبيْع وبيع)، إلاّ أن صيغة (بيع) bi<a تعد أكثرها استعمالاً وشيوعاً في اللغة.

ومن الأفعال المعتلة العين الفعل مات يموت أو يميت، وبنو طيء، كانوا يقولون (يمات)[2]، فالأنماط (يموت ويميت ويمات) تتصارع في الاستعمال اللغوي غير أن صيغة (يموت) أكثرها استعمالاً وشيوعاً في اللغة.

وعند صياغة فعل الأمر من الفعل الاجوف «يحصل في بداية الأمر هو ما

١- الكتاب ٣٤٢/٤.

٢- لغة تميم ٤٢٤ وانظر في اللهجات العربية ٩٩.

يحصل في الأفعال الصحيحة، أي أنها تبنى على السكون، فمثلاً عندما نأمر من الفعل (يقول) فإننا نحذف حرف المضارعة ونسكّن آخره فيصبح: قُولْ وعند كتابته نرى أنه مكون من مقطع واحد وهو المقطع الثلاثي الطويل المغلق، أي قُول (kūl) وهو في هذا الوضع مقطع مرفوض؛ لأن شروط جوازه لم تتوافر في هذا الفعل، ولذا فقد لجأ الناطقون بالعربية إلى التخلص من هذا المقطع عن طريق تقصير الصائت الطويل الذي يمثل نواة هذا المقطع فيصبح (kul) وهو مقطع ثلاثي قصير مغلق من النوع الشائع في العربية»[1].

yakūl	<	kūl	< kul
المضارع		الأمر (الأصلي)	(البنية السطحية) تقصير الحركة

والنمطان (قُولْ وقُلْ) مستعملان في اللغة، فصيغة (قُلْ) مستعملة على المستوى اللغوي الفصيح، في حين أن صيغة (قُول) مستعملة على المستوى اللهجي في اللهجات المحكية في بعض البلاد العربية.

الفعل الناقص:

والناقص: هو «ما اعتلت لامه، مثل غزا ورمى، وسمي بذلك لنقصانه، بحذف آخره في بعض التصاريف، كغزت ورَمَت»[2].

وقد تتعدد أنماط الفعل الناقص إما لاختلافات لهجية، وإما لتدخل القوانين اللغوية، فنجد مثلاً (طغى وطغيْ) وصيغة (طغيْ) تمثل المرحلة الثانية من مراحل تطوّر الأفعال المعتلة، وهي مرحلة التسكين أو ضياع الحركة «ويبدو أنّ بعض الأفعال المعتلة، قد وصلت إلى هذه المرحلة عن طيء»[3] يقول واحد من رجّازهم استشهاداً على قلب ألف المقصور ياء:

١- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ٢٦.

٢- شذا العرف ٢٨.

٣- بحوث ومقالات في اللغة ٢٤٦.

إن لطيً نسوةً تحت الغَضيْ

يمنعهنّ الله ممـــن قد طغيْ

بالمشرفيات وطَعْنٍ بالقنيْ[1]

يريد: الغضا، وطغى، والقنا.

فالنمطان (طغى وطغيْ) مستعملان في اللغة غير أن النمط البارز في الاستعمال هو (طغى) ṭaġā الذي وصل إلى ما يسمى بمرحلة الفتح الخالص أو مرحلة التفخيم في اللهجات الحضرية في الحجاز.

ونعرف ان مضارع الفعل (نما) هو (ينمو)، ولكن سمع عن بعض سليم أنهم قالوا: (ينمى)، وسئل جماعة من بني سليم عن الواوي فلم يعرفوه[2].

فالفعلان (ينمو) و (ينمى) نمطان لغويان استعماليان، غير أن الفعل (ينمو) هو المشهور والشائع في الاستعمال اللغوي.

ووفقاً للقوانين اللغوية التي تحكّمت في تطور الأفعال المعتلّة المشار إليه سابقاً، فإنه يمكن تمثيل ما حدث لهذا الفعل في هذه اللهجة على النحو الآتي:

ينمو > ينمو > ينموّ > ينمو (بالإمالة) > ينما/ى

yanmā yanmō yanmaw yanmuw yanmuwu

مرحلة الفتح الخالص | انكماش الحركة المزدوجة (aw) على فتحة الإشعار مثل (يسعى) | حذلقة بسبب القياس على الأفعال التي تحتوي | مرحلة التسكين | الأصل بنية عميقة

وأشير إلى أن المرحلة الثالثة التي نسبناها إلى الحذلقة مرحلة اجتهدنا في تفسيرها لتفسير المرحلة النهائية التي تشير إليها الصورة الاستعمالية (ينمى)

١- المنصف ١٦١/١ وانظر المحتسب ٧٧/١.

٢- لسان العرب (نمى) ٣٤١/١٥.

ويبدو أنها كتبت بالألف المقصورة اعتباطاً إذا كان الأصل واوياً، وقد نسب ابن منظور رواية (ينمو) بمعنى (يزيد) إلى بعض بني سليم، وذكر أن الكسائي ذكر عن أبي عبيد أن الكسائي سأل عن (ينمو) جماعة من (سليم) فلم يعرفوه بالواو ومن جهة ثانية فقد ذكر عن ابن السكيت أنه يقال: يَنْمَى وينمو بالدرجة الاستعمالية نفسها[١].

وروي عن العرب قولهم: جَبَى يَجبَى، وقَلَى يَقلَى على وزن يَفْعَل[٢]، وقالوا: قلا يقلو قلواً، وقليته أقليه قِلَى[٣] «وأما جَبَى يَجبَى وقَلَى يَقلَى، فغير معروفين إلا من وجه ضعيف»[٤].

وبالتالي، فإنّ قياس مضارع (جَبَى) و (قَلَى) عند الصرفيين هو (يَفْعِل) أو (يَفْعُل)؛ ولذلك عدّ سيبويه اللهجة التي بنت مضارعها على يَفْعَل ضعيفة، ولا نرى داعياً لوصفها كذلك[٥]، إذ إنّ علم اللغة الحديث لا يتيح لنا أن نصف اللغة بالضعف أو الرداءة، حتى لو كانت قليلة، فهي أنماط لغوية مستعملة وإنْ كان استعمالها محدوداً أو قليلاً بالقياس إلى غيرها.

ومن الأفعال الناقصة المهموزة، الفعل (جأي)، يقال: «جَأوتُ السرّ وجأيته بمعنى كتمته»[٦]، والصيغتان موجودتان في اللغة، ونرجح أن صيغة (جأيت) هي المشهورة والشائعة.

١- لسان العرب (نمي) ٣٤١/١٥.
٢- الكتاب ١٠٥/٤.
٣- المرجع السابق ٤٦/٤.
٤- المرجع السابق ١٠٦/٤.
٥- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ٤٣٤.
٦- لسان العرب (جأي) ١٢٧/١٤.

اللفيف المفروق

«وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، مثل وقى ووفى، وسمي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة»[1].

ومثال ما وقع فيه من الصراع اللغوي «ورّيت وأرّيت» وهو فعل معتل الفاء واللام مزيد على وزن (فعّلت)، فقد ورد عن العرب قولهم: «ورّيت عنه: أرَدْته وأظهرت غيره، وأرّيت لغة»[2].

وصيغة (أرّيت) تعد بنية سطحية متطوّرة عن البنية العميقة (الأصلية) (ورّيت):

warraytu	<	*arraytu	<	>arraytu
(الأصل) وفيه تتشكل		حذف شبه		إقحام همزة للتخلص من الوضع
الحركة المزدوجة الصاعدة		الحركة (w)		المرفوض الذي تشكّل بعد حذف
(wa)				شبه الحركة

فما حدث هو أن اللغة فرّت من ثقل الحركة المزدوجة بأن حذفت شبه الحركة (w) فتشكّل بسبب هذا الحذف مقطع غير مقبول في اللغة (ar) ، ولأجل التخلص منه أقحمت اللغة همزة لابتداء المقطع.

والنمط الأصلي (ورّيت) هو النمط الأكثر شيوعاً وبروزاً في الاستعمال اللغوي.

وعند صياغة الفعل المبني للمجهول من الفعل (وري) نجد أنماطاً لغوية استعمالية مختلفة هي (ووري) wūriya و (أوري) و (وُرِي)، وصيغة (ووري) wūriya هي البنية العميقة (الأصلية) وقد تطوّرت إما إلى (أوري) أو إلى (وُرِي):

١- شذا العرف ٢٨.

٢- لسان العرب (وري) ٣٨٩/١٥.

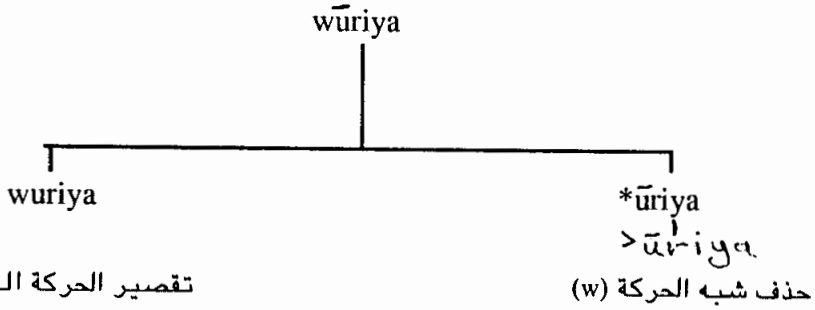

التعويض عنهابإقحام همزة (uriya>)

فما حدث أن اللغة أرادت أن تتخلص من ثقل الحركة المزدوجة الصاعدة (wū) وهي مقطع طويل مفتوح، ولأجل التخلص من هذا الاستثقال، حذفت اللغة شبه الحركة (w) مما أدّى إلى تشكّل مقطع مرفوض في اللغة، وهو ابتداء المقطع بحركة (ū) ولاجل التخلص من هذا الوضع، أقحمت اللغة همزة لابتداء المقطع (>ūriya)، والطريقة الأخرى التي تخلّصت فيها اللغة من ثقل الحركة المزدوجة والتي تمثل مقطع طويل مفتوح (wū) قامت بتقصير الحركة (wuriya)، إذ يبدو أن الحركة المزدوجة الوا ية التي تكون نواتها ضمة قصيرة أسهل من تلك التي تكون نواتها ضمة طويلة.

وتتمثل هذه الأنماط الاستعمالية في قوله تعالى: «ليبدي لهما ما وُورِي عنهما من سوآتهما»[1] فقد قرأ عبدالله بن مسعود (أوري) وقرأ يحيى بن وثاب (وُرِيَ)[2].

اللفيف المقرون:

المقرون هو «ما اعتلت عينه ولامه، وسمي بذلك لاقتران حرفي العلة بعضهما ببعض، نحو طوى وروى»[3].

ومن الأمثلة على تعدد أنماطه الاستعمالية «حيي وحيّ»[4]، ففي قوله تعالى:

١- الاعراف /٢٠.

٢- الكشاف ٧٢/٢ وانظر البحر المحيط ٢٧٩/٤.

٣- شذا العرف ٢٨.

٤- الكتاب ٣٩٥/٤.

«ويحيا من حيَّ عن بينة»[1] قرأ نافع من السبعة وأبو بكر عن عاصم والبزي (حيي) بفك الإدغام، وقرأ باقي السبعة بالإدغام (حيّ)[2].

ولعل النمط الشائع والأكثر بروزاً في الاستعمال اللغوي هو النمط المدغم (حيَّ).

ونجد كذلك النمطين (حَيُّوا وحَيُوا)[3] والنمط الأصلي هو (حَيِيُوا) hayyu ثم تطوّر إلى (حَيُوا) عن طريق حذف إحدى اليائين (حذف شبه الحركة (y) طلباً للخفة:

ḥayū < ḥayyū

ونجد من الأفعال المزيدة المعتلة العين واللام الفعلين (يستحي ويستحيي) ففي قوله تعالى «إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة»[4] وفي قوله: «يذبح ابناءهم ويستحيي نساءهم»[5] وفي قوله: «ذلكم كان يؤذي النبي فيستحيي منكم والله لا يستحيي من الحق»[6] فقد قرئت (يستحيي) بيائين، كما قرئت بياء واحدة[7].

والصيغة الأصلية هي (يستحيي) ثم تطوّرت إلى (يستحي):

yastaḥī < yastaḥyī

حذف شبه الحركة (y) الأصل

والبنيتان مستعملتان في اللغة، من القدماء، من العلماء من يرى أن النمط القياسي أو الأصلي (بيائين) هو لهجة الحجاز، أما حذف الياء بتعبيرهم فهو لغة تميم[8].

١- الانفال /٤٢.

٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٩٢/١، وانظر البحر المحيط ٥٠١/٤ واملاء ما من به الرحمن ٧/٢ والنشر في القراءات العشر ٢٧٦/٢، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣١١.

٣- الكتاب ٣٩٥/٤.

٤- البقرة/٢٦.

٥- القصص/٤.

٦- الأحزاب/٥٣.

٧- املاء ما من به الرحمن ٢٦/١.

٨- شرح المفصل ١١٨/١٠.

وقد تشترك بعض الأفعال في وزني (فعلت وأفعلت)، كما في قولنا: «كفأت الإناء، وأكفأته؛ بمعنى قلبته، وأكفأته لغة»[1].

والبنية الأصلية أو العميقة هي (كفأت)، أما (أكفأت) فهي بنية سطحية والبنيان مستعملتان، غير أن صيغة (كفأت) تعد الشائعة والأكثر استعمالاً في اللغة.

ونقول كذلك «عصفت وأعصفت»[2] و «بدأ وأبدأ»[3] والنمطان الأصليان في هذه الأنماط هما (عصفت) و (بدأ) وهما أكثر استعمالاً من صيغتي (أعصفت) و (أبدأ).

وأخيراً فإن كثيراً من الأفعال الثلاثية والمزيدة، لم تذكر ههنا، إذ امتازت هذه الأفعال بأنها تمثل بنى سطحية لبنى عميقة غير مستعملة، فالنتيجة الوحيدة التي يقدمها الصراع في مثل هذه الأنماط اللغوية، هي اندثار البنية العميقة وبروز البنية السطحية في الاستعمال، ومن ثم فليس لدينا على السطح الاستعمالي اللغوي سوى بنية واحدة؛ وعليه، فإنّ ذكر هذه الأنماط هنا يشغل حيزاً ولا يخدم هدف الدراسة، وهو دراسة الصراع اللغوي الناتج عن تعدد الأنماط اللغوية الاستعمالية.

نخلص من خلال دراسة الصراع الناتج عن تعدد صيغ الأفعال، إلى أن تعدد الأنماط المستعملة، قد تأتّى بسبب اختلاف اللهجات تارة، وبسبب القوانين اللغوية تارة أخرى.

وتوصلنا عند دراسة تعدد أنماط الفعل الأجوف إلى أن بعض الأفعال بقيت كما هي في مرحلة الصحة، من مراحل تطوّر الأفعال المعتلة، مثل (حَوِر وعَوِر وصيد وهيف) وهذه الأنماط التي مثلت ركاماً لغوياً، تعدُّ أنماطاً لهجية.

١- كتاب الأفعال ١٤٥/٢.

٢- فعلت وأفعلت للجواليقي ٥٥.

٣- فعلت وأفعلت للسجستاني ٢٧.

المشتقات

يبحث هذا الجزء من الدراسة في تعدد صيغ المشتقات وأنماطها، وقد تأتّى هذا التعدد في كثير من الأحيان؛ نتيجة أسباب تتعلق بالقوانين اللغوية، أو بسبب اختلاف اللهجات المحكومة بالقوانين اللغوية أيضاً، ومهما يكن من أمر فإن هذه الأنماط تمثل صراعاً يفضي في النهاية إلى أن تكون بنى مستعملة في اللغة سواء على المستوى الفصيح، أم على مستوى اللهجات، فهي أنماط لغوية مستعملة عند العرب قياسية كانت أم سماعية، فسنرى كيف أدّت التبدلات الصوتية المقترنة بالمستوى اللهجي إلى نشوء أكثر من نمط لكلٍّ اسم من الأسماء المشتقة، وهذه الأنماط المذكورة في هذا الباب وغيرها من الأنماط، التي لم تذكر -لاكتفاء الدراسة بما طرحته من نماذج- تعبّر عن الصراع القائم بين البنى اللغوية، في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، وهذا الصراع الذي تمتاز الأنماط فيه بأنها مستعملة، يؤدي أيضاً إلى نتيجة مهمة، وهي أي هذه الصيغ فشت في الاستعمال أكثر من غيرها.

وهذه المشتقات التي تعددت أنماطها وصيغها هي:

١- اسم الفاعل وصيغ المبالغة.

٢- الصفة المشبهة.

٣- اسم المفعول

٤- اسما المكان والزمان.

٥- اسم الآلة.

٦- اسم التفضيل.

اسم الفاعل

عرف القدماء اسم الفاعل بأنه « ما يجري على يفعل من فعله كضارب ومُكْرِم ومنطلق ومستخرج ومدحرج واسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، فضارب ومُكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج جار على فعله الذي هو يضرب ويكرم وينطلق ويستخرج ويدحرج، فإذا أريد به الحال أو الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى فجرى مجراه وحمل عليه في العمل[١] اذن فهناك علاقة بين اسم الفاعل والفعل المضارع. فاسم الفاعل «وصف يدل على حدث وزمن ودلالته على الزمن ترتبط بالحال وبالمستقبل وهذا هو زمن المضارع فكلاهما يدل على الاستمرار »[٢].

واسم الفاعل «اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل واشتق منه لمناسبتهما في الوقوع صفة للنكرة »[٣]، وهذا يعني أنهم سوّغوا اشتقاق اسم الفاعل من المضارع لوجود مشابهة أو مناسبة بين اسم الفاعل وبين المضارع «كوقوعهما صفة للنكرة، نحو: مررت بطالب يجتهد، ومررت بطالب مجتهد، ويقع كل منهما خبراً للمبتدأ، نحو: المتفوِّقون يتقدّمون، والمتفوِّقون متقدِّمون »[٤].

وقد عرف اسم الفاعل أيضاً بأنهّ «صفة تشتقّ من مصدر الفعل المتصرّف المبني للمعلوم، للدلالة على من وقع منه الفعل حدوثاً لا ثبوتاً »[٥]، إذن ففي اشتقاق اسم الفاعل رأيان: أحدهما أنه مشتق من الفعل، والثاني أنه مشتق من المصدر، وعلى أي حال فإن هذا الاسم المشتق «يدل على أصل الحدث بمعنى التجدد والحدوث »[٦].

١- شرح المفصل ٦٨/٦.

٢- المنهج الصوتي للبنية العربية، ١١٤.

٣- شرح المراح في التصريف ١١٥.

٤- الصرف الواضح ، ١٤٩.

٥- تصريف الاسماء والأفعال، ١٤٩.

٦- موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ١٩٣/١، وانظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١٧٦ والكليات ٨٨ ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ١٦١.

يصاغ اسم الفاعل على زنة فاعل من الفعل الثلاثي المجرد، والأكثر فيه أن يكون فعله متعدياً، نحو: طالب وهادم، وقد يكون فعله لازماً، نحو: جالس ويائس وشاذّ ومارّ[1].

فاسم الفاعل من الفعل الثلاثي الصحيح يكون على وزن فاعل كما في هادم وجالس وكذلك يكون في المضعف، كما في شاذّ ومارّ، وقد نسمعه بفكّ التضعيف كقولهم: شادِدْ ومارِرْ، فابن اللغة هنا يستعمل النمطين، غير أن النمط الشائع والأكثر استعمالاً هو النمط المضعف.

ويصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المهموز على النحو الآتي:

أ-مهموز الفاء:

يكون على وزن فاعل، نحو: أخذ آخِذ، أكل: آكِل، «فالهمزة الممدودة تمثل فاء الكلمة وألف الفاعل معاً»[2]، فالأصل هو ألخِذ، وهو بنية عميقة غير مستعملة، فهي من الجذور المندثرة، والتي عبّر عنها رمضان عبدالتواب «بالركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة»[3]، أما آخِذ وآكل وما شابهما فهي الأنماط المستعملة والتي تمثل بنى سطحية تشكلت بعد ادغام الهمزة مع ألف الفاعل.

ب- مهموز العين:

يصاغ اسم الفاعل من الفعل المهموز العين على وزن فاعل، نحو: ثأر: ثائر ودأب: دائب، وسأل :سائل، وقد يرد نمط آخر زيادة على النمط الأصلي، كقول بعض العرب: ثاير بدلاً من ثائر، وسايل بدلاً من سائل وذلك على لغة من يخفف «وهي لغة أهل الحجاز»[4] فسايل مشتقة من الفعل المخفف سال إذ قد يخفف «فيقال: سال

١- همع الهوامع ٥٧/٦، وانظر أوضح المسالك ٢٤٣/٣ وتصريف الاسماء والأفعال ١٥٠ ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٧٦ ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ١٦١.

٢- الصرف الواضح ١٥٢.

٣- لحن العامة والتطوّر اللغوي، ٣٧٦.

٤- الكتاب لسيبويه ٥٤٢/٣.

يسال »[1]، وقد فسّر سيبويه هذا الأمر بقوله: «تصير الهمزة في التخفيف بين بين وتبدل وتحذف وكل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققة غير أنك تُضْعِف الصوت ولاتتمه، لأنك تقربها من هذه الألف »[2].

أما اللغويون المحدثون، فيرون أنّ ما حدث هنا هو «حذف صوت الهمزة فقط مع بقاءحركتها دون أن يحدث دمج بين الفتحتين القصيرتين، وإلاّ، فإنّه سيتولّد من إندماجهما الفتحة الطويلة (a) وإذا حدث هذا، فإنّ الدمج سيكون وجهاً من الوجوه المحتملة لتفسير الفتحة الطويلة، والوجه الثاني هو أنّ الهمزة قد حذفت مع فتحتها، ثم حدث تعويض عن المحذوف عن طريق إطالة فتحة السين »[3].

sa>ala < sa*ala > sāla

الأصل حذف الهمزة التعوض عن طريق إطالة الفتحة

وصيغة سائل من من الفعل سأل يسأل (المهموز) تشبه صيغة سائل من الفعل سال يسيل (الأجوف)، غير أن صيغة سائل الأولى، تمثل بنية عميقة؛ لأنّ هذه الصيغة تطوّرت إلى صيغة حادثة أخرى وصفت بأنها البنية السطحية وهي (سايل)، أمّا الصيغة الثانية وهي سائل من سال يسيل، فتمثل بنية سطحية لأن الأصل فيها هو (سايل)، وعلى هذا فإن «اسم الفاعل (سائل) تحتمل أن تكون اسم فاعل للماضي المهموز (سأل) والثلاثي الأجوف (سال) »[4].

وبالتالي فإنه ينبغي أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند وزن هذه الكلمات «فوزن (سائل) من سأل هو (فاعل) في بنيته السطحية التي لا تختلف عن بنيته

١- لسان العرب (سأل) ٣١٨/١١.

٢- الكتاب ٥٤١/٣-٥٤٢.

٣- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ١٠٢-١٠٣.

٤- الصرف الواضح ١٥٣.

العميقة، أما وزن (سائل) من (سال) غير المهموزة في الأصل فهو (فائل)، فقد سقطت العين وعُوِّض عنها بالهمزة التي جاءت للتخلص من ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة في بنيته السطحية، أما بنيته العميقة، فهي (سايل) التي تقابل (سائل) من سأل »[1].

وقد صوّرت القراءات القرآنية هذه الظاهرة، ففي قوله تعالى «سأل سائل »[2] يقرأ بإثبات الهمز وطرحه، فالحجة لمن همز أنه أتى به على الأصل والحجة لمن ترك الهمز أنه أراد التخفيف، ويحتمل أن يكون أراد الفعل الماضي من (السيل) فلم يهمزه، وهمز الأسم؛ لأنّه جعله اسم الفاعل أو اسم وادٍ في جهنم، فأما همز (سائل) فواجب من الوجهين »[3].

وعلى أيّ حال، فإنّه على الرغم من ورود النمطين في اللغة، فإننا نكاد نجزم بأنّ النمط الأكثر شيوعاً هو (سائل). أمّا (سايل)، فهو نمط يقتصر استعماله على لغة من يخفف.

ج- مهموز اللام:

يصاغ اسم الفاعل من الفعل مهموز اللام على وزن فاعل، على نحو: بدأ بادئ، وملأ مالئ.

وقد نسمع العامة تقول: بادي[4] ومالي، وبالتالي، فإنّنا أمام نمطين لغويين مستعملين في اللغة غير أن النمط الأصلي وهو (بادئ ومالئ) هو النمط الأكثر استعمالاً وهو النمط المستعمل على المستوى اللغوي الفصيح، أما النمط الثاني

١- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، ١٦٣-١٦٤.

٢- المعارج/ ١.

٣- الحجة في القراءات السبع لابن خالوية ٣٥٢، وانظر اتحاف فضلاً البشر، ٤٢٣، والمبسوط في القراءات العشر، ٤٤٦، والسبعة في القراءات ، ٦٥٠ والتبصرة في القراءات، ٣٥٩ واملاء ما منّ به الرحمن ٢٦٨/٢.

٤- «وربما تركوا الهمز لكثرة الاستعمال » اللسان ٢٧/١.

(البنية السطحية) فهو مستعمل على المستوى اللهجي فقط، وقد ورد هذان النمطان اللغويان في القراءات القرآنية، ففي قوله تعالى: «لا يأكله إلاّ الخاطئون»[١] قرأ الحسن والزهري والعتكي وطلحة: (الخاطون) بغير همز، وقرأ الجمهور (الخاطئون) بالهمز»[٢].

$$\underline{h}\bar{a}\underline{t}\bar{u}n \quad < \quad \underline{h}\bar{a}\underline{t}\underline{t}^{*}\bar{u}n \quad < \quad \underline{h}\bar{a}\underline{t}i{>}\bar{u}n$$

«وما حدث هنا أنه لمّاحذفت الهمزة التقت الضمة الطويلة (ū) مع الكسرة (i) وهو وضع صوتي مرفوض في اللغة، وتم التخلص منه عن طريق حذف الكسرة لتصبح $\underline{h}\bar{a}\underline{t}\bar{u}n$.

وقد وردت قراءة الزهري وموسى بن طلحة عن ابن جني في كتابه (المحتسب): «الخاطيون» بإثبات الياء وعدم الهمز[٣].

$$\underline{h}a\underline{t}iy\bar{u}n \quad < \quad \underline{h}a\underline{t}i\bar{u}n \quad < \quad \underline{h}a\underline{t}i{>}\bar{u}n$$

انزلقت شبه الحركة	حذفت الهمزة وبقيت حركتها	الأصل المهموز
(y) بين الحركتين	فالتقت الضمة الطويلة (u) مع سابقتها (i)	(خاطئون)

«فما حدث هنا أنه حذفت همزة (خاطئون) لصعوبتها بعد تدخل قانون السهولة والتيسير، فالتقت الضمة الطويلة (ū) مع سابقتها (i) وهو وضع صوتي غير مقبول في العربية، فانزلقت شبه الحركة لتفصل بينهما كمايبدو في الصورة الأخيرة لنطقها»[٤].

وفي قوله تعالى: «الصابئين»[٥] قرأ نافع وأبو جعفر بحذف الهمزة: «الصابين»، وقرأ الباقون بالهمز[٦].

١- الحاقة / ٣٧.
٢- البحر المحيط ٣٢٧/٨، وانظر المبسوط في القراءات العشر ١٠٥-١٠٦.
٣- المحتسب ٣٢٩/٢، وانظر البحر المحيط ٣٢٧،٨، والسبعة في القراءات، ٤٤ والكشاف ١٣٦/٤.
٤- الجوانب الصوتية الوظيفية في توجيه القراءات الشاذة، ١٠٤.
٥- البقرة/ ٦٢.
٦- اتحاف فضلاء البشر ١٣٨، وانظر املاء ما منّ به الرحمن ٤٠/١ والحجة في القراءات السبع ٨١ والمبسوط في القراءات العشر، ١٠٥-١٠٦ والسبعة في القراءات ١٤٤.

ʾsābīn < sābi*īn < ʾsābiʾīn

حذف الكسرة بعد حذف الهمزة التقت الكسرة بالهمزة (الأصل)

الطويلة (ī) مع الكسرة القصيرة(i)

فبعد أن حذفت الهمزة التقتا الكسرة الطوية (ī) مع الكسرة القصيرة (i) وهو وضع غير مقبول في اللغة، وتم التلخص منه عن طريق حذف الكسرة.

اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المعتل:

يصاغ اسم الفاعل من الفعل المثال على وزن فاعل، مثل: وصل واصل ويسر ياسر، ولا تتعدد أنماط اسم الفاعل هنا، أما اسم الفاعل من الفعل الأجوف، فيرى القدماء أنه «إذا بنيت فاعلاً من قلت وبعت، لزمك أن تهمز موضع العين»[1]، وقد فسّر القدماء همز عين (اسم الفاعل) من الفعل الأجوف بأن العين قد اعتلت في الماضي (قام وباع)، فانقلبت ألفاً وبالتالي فقد التقت في اسم الفاعل ألفان (قاأم، فلم يجز حذف إحداهما لئلا يعود إلى لفظ (قام)، فحركت الألف الثانية التي تقابل عين فاعل، فانقلبت عين فاعل همزة، لأن الألف إذا حركت صارت همزة، فصارت (قائم) وبائع)[2] أما رأي المحدثين هو مختلف تماماً، فالمسألة لديهم لا ترتبط بالقلب أو الإبدال ولكنها عملية حذف ثم تعويض، أو هي عملية إقحام همزة من أجل التخلص من صوت المد الطويل في المقطع الطويل المغلق «فيرى بعضهم أن العربية قد جنحت في طائفة من مستوياتها اللهجية القديمة إلى الغلق المفاجئ لصوت المد الطويل، ولا سيّما في الحالات التي يتطلب صوت المد فيها إغراقاً في التطويل»[3]، كقولنا: (مائت)، فليس في صيغة (مائت) «قلب للواو همزة لأنه لا قرابة صوتية بينهما»[4]،

١- المقتضب ٩٩/١، وانظر الكتاب ٣٦٣/٢ وسر صناعة الإعراب، ٩٢/١.

٢- المنصف، ٢٤٤ وانظر شرح المفصل، ١٠/١٠ والمقتضب ٩٩/١.

٣- في الأصوات اللغوية، ٢٧٥.

٤- المنهج الصوتي للبنية العربية، ١١٥.

وما حدث هنا أن الأصل هو (ماوت) māwitun قد تشكلت فيه حركة مزدوجة صاعدة، وهي (wi) فقامت اللغة بالتخلص من شبه الحركة (w) فصار النمط mā*it وبسبب هذا الوضع المرفوض في اللغة وهو التقاء الفتحة الطويلة (ā) مع الكسرة (i)، وأقحمت همزة بين الحركتين، حتى يبتدأ المقطع بصامت، ليصبح الوضع مقبولاً في اللغة[1]، فتصبح الكلمة: mā>itun كما أن صيغة (مايت) هي صيغة حادثة ومتطوّرة عن صيغة (ماوت) التي توصف بأنها البنية العميقة فما حدث هو محاولة التخلص من شبه الحركة الواوية (w) عن طريق إبدالها ياء (y) وذلك لمناسبة الكسرة بعدها:

māyitun < mā*itun < māwitun

إذن فالأصل الذي هو māwitun تشكلت فيه الحركة المزدوجة الصاعدة وهي (wi) فقامت اللغة بالتخلص من شبه الحركة (w) فصار النمط: mā*it، وقد حدث التطوّر في هذا الوضع، فالأصل على هذا هو البنية العميقة التي لا أعتقد بوجودها في الواقع الاستعمالي الفعلي لغة، فالتغيّر كان في هذه المرحلة النظرية mā*it، إذ إنّ اللغة في سبيل التخلص من التقاء الحركة مع الحركة أقحمت همزة mā>it، وهو وضع مقبول في النظام الصوتي للغة العربية، وإذا لم يحدث هذا، فإن شبه حركة سهلة ستنزلق وهي الياء māyit، أي أن اللغة إمّا أن تفرّ من الحركة المزدوجة الصعبة إلى الهمزة، أو إلى حركة مزدوجة أسهل منها يكون حدُّ الابتداء فيها ياء، وهي أسهل من الهمزة.

وهكذا وردت أنماطٌ متعددة لاسم الفاعل من مثل: ماوت ومايت ومائت، وتوّصلنا إلى أن صيغتي مائت ومايت صيغتان مستعملتان في اللغة ولا نستطيع أن نجزم أي الصيغتين أكثر استعمالاً من الأخرى، ولكن نستطيع أن نقول بأن صيغة (مائت) تمثل نمطاً لغوياً استعمالياً فصيحاً، في حين أن صيغة (مايت) مستعملة على المستوى اللهجي، وبناء على ذلك قد تكون أقل استعمالاً من الصيغة الأولى (مائت)، أما صيغة (ماوت) فنحسب أنها من الأصول أو الجذور المندثرة.

١- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ١٥٠.

إن وجود صيغتي (مايت ومائت وبايع وبائع) ، وما شابههما من صيغ يرتبط بأسباب صوتية لهجية، فنجد «أن لتوافق الحركات وانسجامها في الصيغ العربية دوراً في تفسير ظاهرتي المخالفة والمماثلة الصوتيتين اللتين تقعان في النطق الخاص باللهجات العربية، فعلى الرغم من أن الحجازيين كانوا أميل إلى تسهيل الهمزة واشتهروا بذلك، فإنَّهم في مثل هذا الموضع لجأوا إلى الهمزة، حتى لا يجمعوا في الكلمة بين صوتين ضعيفين»[١]، «فأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا»[٢]، وقد وصف هنري فليش هذه الحالة بـ«كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوّت من جنسه، كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، (وكذلك الواو مع الكسرة)[٣]، وهذا يفسّر لنا التحوّل الذي طرأ على صيغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف، فقاول تصبح قائل، وبايع تصبح بائع، فالذي طرأ على هاتين الصيغتين هو أنه «لمّا تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة في (قاول) (wi) ، وفي بايع (yi) استثقلت اللغة هاتين الحركتين المزدوجتين، فلجأت في سبيل التخلص منهما إلى حذف شبه الحركة (w) و (y) فصارت الكلمتان:

(bāi<) (K̨āil)

وهنا نلحظ التقاء الكسرة (i) والفتحة الطويلة (ā)فيهما، وهذا الوضع مرفوض في اللغة العربية، ولهذا فقد تخلصت اللغة من هذا الوضع الصوتي المرفوض عن طريق اجتلاب همزة بين الحركتين فصارتا: (k̨āʾil) و (bāʾi<)»[٤].

فهذه الحركة المزدوجة الصاعدة التي نواتها كسرة «هي حركة مقبولة في النظام الفنولوجي العام للعربية، ولكنها وضع مستثقل في بعض اللهجات مما يدفعها إلى أن تقوم بإطراح شبه الحركة (w) ثم تعوض عنها عن طريق الهمز»[٥].

١- القيمة الوظيفية للصوائت ١٢٥.

٢- لسان العرب ١/٢٢.

٣- العربية الفصحى ٤٧.

٤- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٦٢.

٥- الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة العربية، ٢١٦.

إذن فقد استعمل ابن اللغة النمطين (بائع وبايع)، غير أنه اعتبر النمط الأول (بائع) هو النمط المستعمل ضمن النطاق اللغوي الفصيح، وإن كان نمطاً لهجياً متطوّراً عن البنية العميقة (بايع)، «فالهمز وإن كان من خصائص لهجة تميم، إلاّ إنه لمّا شاع وظهر أمره اتخذته الفصحى شعاراً لها، وأصبح الهمز ينتمي لها أكثر مما ينتمي إلى مهده الأول في تميم»[١].

وقد ترتب على ذلك أن صار الهمز رمزاً للفصاحة عند أبناء اللغة، بل «ربما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز»[٢]، وهذه الظاهرة تندرج ضمن قانون القياس الخاطئ أو التوّهم، ومثال ذلك «حلأت السويق ورثأت زوجي بأبيات، ولبأت بالحج»[٣]، فهذه الصيغ إنما هي حلّيت ورثيت ولبّيت.

وكذلك قد نجد أنماطاً أخرى متعددة لاسم الفاعل من الفعل الأجوف، كقولنا: عاود وعايد وعائد، كلها اسم فاعل من الفعل (عاد يعود)، وجميعها مستعملة في اللغة مع اختلاف في الدرجة، فصيغة (عائد) مستعملة على المستوى اللغوي الفصيح، وهي أكثر شيوعاً من صيغتي (عايد وعاود) المستعملتين على المستوى اللهجي أو العامي، كما أن صيغة (عايد) أكثر شيوعاً من صيغة (عاود).

والرابط بين هذه الصيغ، أن الأصل أو البنية العميقة وهي (عاود) تشكلت فيها الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) فتخلصت اللغة منها بأن حذفت شبه الحركة (w)فصارت (<ā*id) وهو وضع غير مقبول في اللغة، وفي هذا الوضع النظري حدث التغيّر، إذ تخلصت اللغة منه إما عن طريق إقحام همزة (<ā>id) أو عن طريق إنزلاق شبه حركة يائية (y) تناسب الكسرة بعدها:

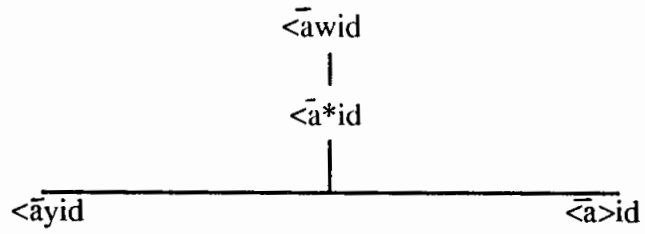

١- اللهجات العربية في التراث، ٣١٩.

٢- المزهر ٢٥٢/١.

٣- المرجع السابق ٢٩٦/٢ وانظر التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١١٨.

أما اسم الفاعل من الفعل الأجوف مهموز اللام، ففي وصوله إلى شكله النهائي نحو جاءٍ وشاءٍ وناءٍ، رأيان: «الأول حصل فيه قلب مكاني فتحولت الهمزة محل الياء، وأصبح كل منهما محل الآخر فصارت الكلمة، شائي وجائي ونائي على وزن (فالع)، والثاني، طبقت عليها قاعدة الأجوف أي أن عين الفاعل تقلب همزة نحو: قال قائل، باع وبائع، فتصير شاء: شاءء وجاء جاءء، وناء ناءء، تلتقي همزتان فتبدل الثانية ياءً فتصير شائي وجائي ونائي»[1].

فالأنماط الواردة في هذه الحالة هي: (شايئ وجايئ ونايئ)، (شاءء وجاءء وناءء) و (شائي وجائي ونائي) و (شاءٍ وجاءٍ ناءٍ). والنمطان الأكثر شيوعاً واستعمالاً هما النمطان الأخيران (شايء وشاءٍ) و (جائي وجاءٍ) و (نائي وناءٍ)، وهما أيضاً النمطان اللغويان الفصيحان وقد نسمع العامة تقول: جاي بدلاً من (جايئ) أي بدون همز، ولا نعتقد بوجود النمط (شاءء وجاءء وناءء) في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة.

«ولعل من القضايا المهمة أن اللغة قد اختارت طريقاً غير الطريق القياسي في تعاملها مع هذا النوع من الأنماط اللغوية، وهو طريق القلب المكاني وذلك نحو: شاكٍ والقياس شائك، والأصل فيها (شايك) ثم حدث القلب للتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) فتخلصت اللغة منها عن طريق حذفها وعوضت عنها بإطالة الكسرة:

$$\text{ˇsākī} < \text{ˇsāki} < \text{ˇsākiyu} < \text{ˇsāyik}$$ [2]

ثم عوملت معاملة الأسماء الناقصة مثل «قاضٍ، ومثلها أيضاً هاعٍ ولاعٍ وجاءٍ ولاثٍ وغيرها»[3].

وشاكي وشاكٍ وشايك وشائك، أنماط مستعملة في اللغة، فقد وردت في اللسان بالقلب المكاني وبغيره، فيقال: «رجل شاكي السلاح وشائك»[4]، وصيغة (شايك)

١- الصرف الواضح ١٥٤-١٥٥.

٢- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٦٤.

٣- الكتاب ٣٧٧/٤-٣٧٨، وانظر شرح المفصل ٧٧/١٠ وشرح المراح في التصريف ٢٢٣-٢٢٤.

٤- لسان العرب (شوك) ٤٥٤/١٠.

وهي الأصل، مستعملة على المستوى اللهجي العامي، أما (شائك وشاكي وشاكٍ) فهي أنماط لغوية فصيحة. وكذلك ورد في اللسان: «هو لائث ولاثٌ ولاثٍ مقلوب عن لائث، من لاث يلوث، فهو لائث، ووزنه فالع»[١]، وورد أيضاً «رجل هاعٌ لاعٌ وهائعٌ لائعٌ إذا كان جباناً ضعيفاً»[٢]، فالأنماط (لائث ولاث وشاك وشائك وهاع وهائع ولاع ولائع) أنماط لغوية فصيحة مستعملة في اللغة العربية أما (شايك ولايث وهايع ولايع) فهي أنماط لهجية عامية ذات استعمال محدود، أو بمعنى آخر (استعمال لهجي)، قد لا يشيع عند الجميع أما الاستعمال الفصيح فهو الاستعمال الشائع عند الجميع أي عند أبناء اللغة.

اسم الفاعل من الفعل الناقص:

يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الناقص على وزن فاعل، ويجيء على صورتين، مثل (رامٍ، ورامي) وهنا أيضاً تتخلص اللغة من شبه الحركة في الحركة المزدوجة التي تتشكل فيه في حالتي الرفع والجر، كقولنا: هذا رامٍ والأصل رامي، ومررت برامٍ والأصل برامي، حيث تتشكل الحركتان المزدوجتان (yu)و (yi) ، فتقوم اللغة بالتلخص منهما عن طريق حذفهما، وتعوّض في حالة التعريف عن طريق مدّ الكسرة السابقة لهما، أمّا في حالة التنكير فتضاف النون الساكنة وهي التنوين»[٣].

rāmin < rāmī < rāmiyun

rāmin < rāmī < rāmiyin

أما في حالة النصب، فلا تحذف «وليس لها إلاّ البيان»[٤]، كقولنا: رأيت رامياً (ramiyan) ، ويعود السبب في هذا إلى أن الحركة المزدوجة الصاعدة اليائية التي تكون نواتها فتحة أسهل نطقاً من قبيلتها التي تكون نواتها ضمة أو كسرة.

١- لسان العرب (لوث) ١٨٧/٢.
٢- المرجع السابق (لوع) ٣٢٨/٨.
٣- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٦٥.
٥- الكتاب ١٨٣/٤.

أما رأي القدماء فهم يرون أن العرب قد فعلوا هذا لأن الياء مع الكسرة تستثقل، وقد اضطروا إلى الحذف؛ بسبب التنوين الذي لحق هذا الاسم لأنه لا يلتقي ساكنان، وقد كرهوا التحريك لاستثقال ياء فيها كسرة بعد كسرة[١].

ويعد الابقاء على ياء اسم الفاعل (هذا قاضي) لهجةً، وقد عزيت هذه اللهجة إلى «أهل الحجاز»[٢]، «فهي تتفق مع ما يميلون إليه من تأن في النطق وإعطاء كل صوت حقه من الأداء»[٣]، فقد سمع أن بعض العرب ممن يوثق بعربيته يقول: «هذا رامي وغازي، أظهروا في الوقف، حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال»[٤].

والأغلب ان الاستثقال الذي عبّر عنه سيبويه هنا ناتج عن وجود مقطع صوتي مستثقل في اللغة وهو (mīl) في رامي الكرة:

rā/m*il/ku/ra/ta

وقد تخلصت اللغة من هذا الاستثقال بأن قصرت الحركة الطويلة وهي نواة المقطع ليصير (mil) وهو ما عبّر عنه سيبويه بعدم إظهار الياء، «وقد قال بعضهم في حالة الوقف وعدم التنوين: هذا قاضْ»[٥]. «وقد عزيت هذه اللهجة إلى هذيل»[٦]، غير أننا لانظنها مقصورة على هذيل «وذلك لوصف سيبويه لها بالكثرة، ولأنها تتفق وما يميل إليه البدو من سرعة في الأداء»[٧].

وبعض العرب من حذف في الوقف في حالة التعريف، قياساً على حالة التنكير «فقد حذفوا في الوقف في الألف واللام، إذ كانت تذهب وليس في الاسم ألف ولام»[٨]، كقولهم: القاضْ، وربما كانت هذه اللهجة مقصورة على هذيل»[٩].

١- الكتاب ١٨٣/٤.
٢- إتحاف فضلاء البشر ١١٣، وانظر اللهجات في الكتاب لسيبويه، ٣٦٩.
٣- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية: ٣٦٩.
٤- الكتاب ١٨٣/٤.
٥- المرجع السابق ١٨٣/٤.
٦- اتحاف فضلاء البشر ١١٣ وانظر اللهجات في الكتاب لسيبويه ٣٦٨.
٧- اللهجات في الكتاب لسيبويه ٣٦٨.
٨- الكتاب ١٨٣/٤.
٩- اللهجات في الكتاب لسيبويه ٣٦٨.

إذن فنحن هنا أمام أنماط متعددة لاسم الفاعل وهي (قاضي وقاضٍ وقاضْ والقاضي والقاضْ)، والأنماط اللغوية الأكثر استعمالاً وشيوعاً هي (قاضي وقاضٍ والقاضي)، وهي في نفس الوقت أنماط لغوية فصيحة، تستعمل في أحوال ومواضع معينة وهذه الأحوال هي حالات التعريف والتنكير التي أشرنا إليها سابقاً، أما (القاضْ وقاضْ) فهي أنماط محدودة الاستعمال والشيوع، إذ هي مقصورة على لهجات بعينها.

اسم الفاعل من غير الثلاثي:

يصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على زنة المضارع بإبدال أوله ميماً مضمومه، وكسر ما قبل الآخر، سواء كان مكسوراً في المضارع كـ(مُنطلق) و (مستخرج) أو مفتوحاً، كـ(مُتعلم) و (مُتدحرج)[1].

فاسم الفاعل من الفعل المزيد الصحيح يكون على وزن (مُفْعِل) كما في مُنطلق وعلى وزن (مُسْتَفْعِل) كما في مُستخرِج وعلى وزن (مُتَفَعِّل) كما في (مُتعلِّم) و (مُتَفَعْلِل) كما في مُتدحرِج.

ويكون في المضعف على وزن (مُفْعِل) ولكنه يجيء على صيغتين، مرة مضعفاً ومرة بفك التضعيف، فيقال: «مُمِدّ ومُمْدِد»[2] والصيغتان مستعملتان، ولكن عُدّ (بالتضعيف) أكثر شيوعاً واستعمالاً.

ويقال أيضاً «مستردّ ومستردِد»[3]، فـ(مستَرِدّ) اسم فاعل على وزن مستفعل من الفعل اسْتَرَدّ على وزن استفعل، ويأتي أيضاً بفك التضعيف (مُستردِد) وكما ذكرنا أن النمط الأكثر شيوعاً هو النمط المضعف (مُستردّ).

وقد يأتي اسم الفاعل من الفعل المزيد المهموز على وزن (مُفْعِل) كما في مُنْشئ

١- همع الهوامع ٥٧/٦، وانظر اوضح المسالك ٢٤٥/٣ وشرح ابن عقيل ٩٥/١ وتصريف الأسماء والأفعال ١٥١ ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٧٦ ومعجم مصطلحات النحو والعروض والقافية ١٦١.

٢- الكتاب ٤١٨/٤.

٣- المرجع السابق ٤١٨/٤.

من الفعل أنشأ على وزن أفْعَلَ، وقد يرد نمط آخر بدون همز، فيقال: منشي، غير أن النمط الأكثر شيوعاً هو النمط المهموز (منشئ)، وقد صوّرت القراءات القرآنية هذان النمطان كما في قوله تعالى «المنشئون»[1] قرأها أبو جعفر بغير همز»[2]:

munsun < munsiun < munsi>un

وقد يأتي أيضاً على وزن (مُفْتَعِل)، مثل (متكئ) اسم فاعل على وزن مفتعل من الفعل (اتكأ) على وزن (افتعل) وقد يرد أيضاً بغير همز، فيقال (متكي) على لغة من أراد التخفيف، وهذا يعني أن ترك الهمز يعدّ لهجة، أما النمط المهموز فهو النمط الفصحيح والشائع، وفي قوله تعالى (متكئون)[3] قرأ أبو جعفر بحذف الهمزة وضم الكاف»[4]:

muttakūn	<	muttaki*ūn	<	muttaki>ūn
حذف الكسرة ليصير الوضع مقبولاً		حذف الهمزة والتقاء الكسرة مع الضمة الطويلة		الأصل (المهموز)

و(مستهزء) اسم فاعل على وزن (مستفعل) من الفعل (استهزأ) على وزن (استفعل)، ويجيء كذلك بغير همز لمن أراد التخفيف، فيقول: (مستهزي) والأكثر استعمالاً هو (مستهزئ) بالهمز، وفي قوله تعالى (مستهزءون)[5] قرأها أبو جعفر بترك الهمز (مستهزون)»[6].

إن ما حدث في كل من (منشئون ومتكئون ومستهزءون) عند حذف الهمزة، أنه

١- الواقعة /٧٢.

٢- المبسوط في القراءات العشر ١٠٥-١٠٦- وانظر اتحاف فضلاء البشر ٤٠٩.

٣- يس:/٥٦.

٤- المبسوط في القراءات العشر ١٠٥-١٠٦ وانظر التبصرة في القراءات ١٠٢، والسبعة في القراءات ١٤٤ واتحاف فضلاء البشر ٣٦٦.

٥- البقرة / ١٤.

٦- التبصرة في القراءات ١٠٢ وانظر السبعة في القراءات ١٤٤ والمبسوط في القراءات العشر ١٠٥-١٠٦ واملاء ما منّ به الرحمن ١/٢٠.

بعد حذفها التقت الكسرة (i) مع الضمة الطويلة (u)، فحذفت الكسرة ليصير الوضع مقبولاً في اللغة.

ويصاغ اسم الفاعل من الفعل المزيد الناقص على وزن مُفْعِل، وهو يأتي في هذه الحالة على عدة أنماط، فنقول: (مرجئ ومرجي ومرجٍ) وهي اسم فاعل على وزن مُفْعِل من الفعل (أرجأ) على وزن (أفعل)، ونقول: «هذا مرجئ وهم المرجئة، وإن شئت قلت: مُرجٍ، وهم المرجية»[١].

إذ يقال «أرجأت الأمر وأرجيته، إذا أخرته، بهمز وبغير همز»[٢]. وزيادة على هذه الأنماط الثلاثة (مرجي مرجٍ ومرجئ) يوجد نمط رابع ولكنه نمط غير مستعمل أو بمعنى آخر مندثر، وهو (مُرْجِو) الذي يمثّل البنية العميقة أو الأصل، وهو من الفعل (رَجَوَ)، «فالهمزة منقلبة عن واو، بدليل ظهورها في المصدرين رَجْواً ورَجَاوَة»[٣].

(فمرجي) أصلها (مُرْجِو) murǧiwun، ثم حذفت اللغة شبه الحركة الواوية (w) (murǧiun) ، وعوّضت عنها بمطل الحركة لتصبح: مُرْجِي (murǧī)، ولعل العربية تخلصت من الحركة الطويلة (ī) عن طريق إقحام همزة، لتصبح:

(>)almurǧi> < (>)al مُرْجِي

وربما كانت صيغة مرجي (murǧī) من بيئة تلجأ إلى ما يسمّى بالنبر الطولي، وبعض البيئات الاستعمالية لا تحبذ النبر الطولي، بل مالت إلى النبر التوتري، أي الحد من طول الحركة عن طريق الهمز، وهذا الأمر واردٌ في اللغة العربية «فقد لجأت في بعض مستوياتها اللهجية إلى التخلص من الحركة الطويلة في المقطع الطويل المفتوح، عن طريق تقصيرها، فقامت هذه المستويات اللهجية بإغلاق المقطع عن طريق إقحام همزة في آخره»[٤] أما في حالة التنكير، فتقصُر ويعوّض عنها بالنون

١- اصلاح المنطق، ١٤٦.

٢- لسان العرب (رجو) ٣١١/١٤.

٣- المرجع السابق (رجو) ٣٠٩/١٤.

٤- الهمزة المقحمة ودورها في بنية الكلمة العربية ٢١٢.

الساكنة (التنوين):

$$murǧin < murǧī$$

«وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، وغيرهم «مرجئون»[1] بالهمز، والباقون يقرأون ذلك بغير همز»[2]. وهذه الأنماط (مرجي ومرجٍ ومرجئ) يستعملها ابن اللغة جميعاً، ولكننا لا نعتقد أنه يستعمل (مُرْجِو) بأي حال من الأحوال.

و(مُمضٍ) اسم فاعل على وزن (مُفْعِل) من الفعل الناقص المزيد (أمضى) على وزن (أفعل)، والأصل: ممضي، وكذلك (مُقاضٍ) على وزن (مُفَاعِل)، من الفعل (قاضى) على وزن (فَاعَل)، والأصل: مقاضي، وما حدث فيهما هو نفسه الذي ذكرناه عند صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الناقص، «فقد تخلصت اللغة من الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) ثم عوّضت عنها عن طريق إغلاق المقطع بالتنوين في حالة التنكير والرفع والجر:

$$mumḍī < mumḍi < mumḍiy$$

وفي حالة التعريف فإن الحركة الطويلة لا تشكل ثقلاً صوتياً وكذلك في حالة النصب»[3] وهذه الأنماط (مقضي ومقضٍ ومقاضي ومقاضٍ) جميعاً مستعملة، ولكننا لا نستطيع أن نقول أي هذه الأنماط يشيع أكثر من الآخر، إذ أن كل نمط يستعمل في أحوال وأوضاع معينة ترتبط بالتعريف والتنكير والرفع والجر والنصب.

وقد ورد نمطان لاسم الفاعل من الفعل المزيد الأجوف (المهموز الفاء)، وهما المتأوب والمتأيب)[4] على وزن مُتَفَعِّل من الفعل (تأوّب) على وزن تَفعَّل، والبنية العميقة أو الأصل في هذين النمطين هو (المتأوِّب، أما النمط الثاني [متأيب]، فهو

١- التوبة: ١٠٦.

٢- اتحاف فضلاء البشر ٥٤، وانظر المبسوط في القراءات العشر ٢٢٩، واملاء ما منّ به الرحمن ٢١، والتبصرة في القراءات ٢١٦ والكشف عن وجوه القرءات، ٥٠٦/٢.

٣- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١١٧.

٤- اصلاح المنطق، ١٣٨.

يمثل بنية سطحية متطوّرة عن النمط الأول (متاوِّب):

muta>ayyibun < muta>awwibun

(٢) (١)

ففي النمط الأول تتشكل حركتان مزدوجتان، الأولى هابطة (aw) والثانية صاعدة (wi)، وقد فرّت اللغة من ثقل هاتين الحركتين المزدوجتين، بأن أبدلت شبه الحركتين الواويتين (ww) بشبه حركتين يائيتين لمناسبة الكسرة بعدهما فذلك أيسر وأخف.

وعلى الرغم من أن أحد هذين النمطين يعد بنية عميقة والآخر بنية سطحية، إلاّ أنهما يمثلان معاً بنية سطحية، بدليل وجودهما معاً على السطح الخارجي، أو في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، ولعل الصيغة الأصلية (متاوِّب) هي الصيغة الأكثر شيوعاً.

وهناك أسماء فاعلين اشتقت من أفعال مزيدة معتلة كانت تتميز بوجود بنى عميقة وبنى سطحية لها، والواقع أننا لسنا معنيين كثيراً بذكرها هنا لأنها تندرج ضمن نظرية البنى العميقة والبنى السطحية، أكثر من اندراجها ضمن نظرية صراع الأنماط اللغوية، كقولنا مثلاً: مُسْتقيل على وزن (مُسْتَفِعل) من الفعل استقال على وزن استفعل، فهذا النمط (مُسْتَقِيل) يمثل بنية سطحية متطوّرة عن البنية العميقة المندثرة وهي (مستقول) «وهنا تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) وتخلصت اللغة منها عن طريق حذف شبه الحركة والتعويض عن هذا الحذف بمد الكسرة»[١].

mustaḳīl < mustaḳil < mustaḳwil < istaḳwala

إذن يوجد نمطان، نمط مندثر أو يقتصر وجوده على المستوى النظري فقط وهو (مستقوِل) mustaḳwil، والنمط الآخر هو المستعمل فقط في اللغة والذي يمثل البنية السطحية وهو (مستقيل) mustaḳīlوينطبق ذلك أيضاً على (مُقيل) على وزن مُفْعِل من الفعل أقال على وزن أفعل، فالأصل في اسم الفاعل هذا (مُقْوِل) muḳwil حيث

١- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٦٩.

حذفت شبه الحركة (w) وعوض عنها بمدّ الكسرة:

mukīl < mukil < mukwil

فالأصل (مُقْوِل) نمط غير مستعمل في اللغة، أما (مُقيل) فهو النمط المستعمل والشائع في اللغة.

ويوجد في اللغة غير ذلك من أسماء الفاعلين ذات البنى العميقة المندثرة المشتقة من الأفعال المزيدة المعتلة، والتي كما قلنا لسنا بصدد الحديث عنها بشكل موسَّع هنا.

صيغ اسم الفاعل

تتعدد صيغ اسم الفاعل، فمنها:

١- صيغة فاعل:

وقد ذكرنا بأنه إذا كان اسم الفاعل مشتقاً من فعل ماضٍ ثلاثي مجرد غلب عليه ان يكون على وزن فاعل، مثل: علم عالم، وقرأ قارئ.

وقد تأتي هذه الصيغة من فعل مزيد، «كقولهم: أورس الشجر فهو وارس وأيفع الغلام فهو يافع، وعاشب من أعشب، وما حل من أمحل ولاقح من ألقح ومُلْقَح من ألقح ومُسْهَب من أسهب ومُحْصَن من أحصن -بفتح ما قبل الآخر- ويقال أيضاً: باقل من أبقل»[١].

وكل ذلك مسموع فقط، وهو «شاذ لا يقاس عليه»[٢] ونحسب أن هذه الأنماط الشاذة قد ظهرت لأسباب لهجية «فأهل صقلية تختلط عندهم صيغة اسم الفاعل بين ما كان من الثلاثي وما كان من الرباعي فيقولون مثلاً: مُرِيح ومُخسِر ومُغْرِم ومُحِث ومُحكِي ومُوِيس، بدلاً من رابح وخاسر وعازم وحاث وحاكي ويائس، كما قالوا عكس ذلك رجل فاطر بدلاً من مُفطِر»[٣].

وهذه الأنماط الشاذة مستعملة ولكنه استعمال قليل أو محدود.

٢- صيغة مفعول:

«في القليل النادر يأتي اسم الفاعل على صيغة (مفعول) بدلاً من (فاعل) مثل محصول، بمعنى: حاصل، ومسقوطة بمعنى: ساقطة، وقالوا: جارية مغنوجة، بمعنى غانجة، ومكان مهول بمعنى: هائل. وقالوا : رجل مرطوب، وحجاب مستور، ووعده

١- المقرب لابن عصفور ٤٩٨ وانظر شرح المراح في التصريف ١٢٦-١٢٧ والواضح في علم الصرف، ١٧٥.

٢- المقرب ، ٤٩٨.

٣- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ١٥٧.

مأتي، وكلها بمعنى فاعل »[1].

واستعمال صيغة مفعول للتعبير عن اسم الفاعل استعمال شاذ وغير شائع فهو محصور ضمن نطاق لهجي معين، كما هو عند أهل صقلية « فهم يستخدمون اسم المفعول في مكان اسم الفاعل، فيقولون مذهول ومهول ومستفاض ومسكر وعالم مُبَرَّز، والصواب، ذاهل وهائل ومستفيض ومُسْكِر ومُبَرِّز، ومن عكس ذلك قوله: أنا مُعجِب بك، والصواب مُعْجَب »[2] فهم إذن يستخدمون صيغة اسم المفعول للتعبير عن اسم الفاعل تارة، وتارة أخرى يستخدمون صيغة اسم الفاعل للتعبير عن اسم المفعول، وهذا الخلط ليس مقبولاً إلاّ على مستوى اللهجات، ومن ثم فإن وجوده وشيوعه محدودان جداً.

٣- صيغة فعيل:

قد يأتي اسم الفاعل على صيغة (فعيل) مثل « عفيف من عفَّ وشفيق بمعنى مُشفِق وأليم بمعنى مؤلم ونذير بمعنى مُنْذِر وخليط بمعنى مخالط وعشير بمعنى معاشر وجليس بمعنى مجالس، وكذلك قولهم: نصير »[3]، واستعمال صيغة (فعيل) التي تعبّر عن اسم الفاعل استعمال محدود أيضاً ولعله قد نشأ في ظروف لهجية اقتصر وجوده عليها.

١- الواضح في علم الصرف: ١٧٥.

٢- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ١٥٨.

٣- همع الهوامع للسيوطي ٥٨/٦، وانظر الواضح في علم الصرف ١٧٥ وشرح المراح في التصريف ١٢١ والصرف الواضح والنظام اللغوي، ٩٤.

صيغ المبالغة

صيغ المبالغة «ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة في المعنى، فهي في الحقيقة اسماء فاعلين تحوّلت إلى صيغ المبالغة بهدف المبالغة والتكثير»[١]، وصيغ المبالغة «اسماء تشتق من الفعل الثلاثي المتعدّي فقط لتدل على معنى اسم الفاعل مع المبالغة في المعنى وتأكيده وتقويتهُ»[٢].

إذن فصيغة المبالغة تفيد التكثير في حدث اسم الفاعل «وليس في صيغته، (فجاهل) يحتمل الوصف بقلّة الجهل أو كثرته، أما (جَهُول) فالمراد به الوصف بكثرة الجهل، وكذلك الفرق بين عالم وعلاّم، وكارّ ومكرّ وصادق وصِدِّيق»[٣].

وصيغ المبالغة القياسية هي: «فَعَّال ومِفْعَال وفَعُول وفَعِيل وفَعِل» ومعنى قياسية أنه يجوز اشتقاق أيّ صيغة على مثالها من أي اسم فاعل»[٤] وصيغ المبالغة السماعية هي: «فاعول وفِعِّيل وفَيعول ومِفْعَل وفُعُّول ومِفْعيل وفُعَلَة وفَعَّالة»[٥] و «فُعَال وفُعَّال وفُعْالة وفاعلة وفَعَلة»[٦].

والحالة التي تهمنا دراستها هنا هي تعدد أنماط الصيغة الواحدة من صيغ المبالغة، فنجد على سبيل المثال: «صَوَّاغ وصَيّاغ»[٧]، والصيغة القياسية هي (صوّاغ) على وزن (فَعَّال)، أما (صيّاغ) فهي صيغة حادثة، وصيغة فعَّال هذه «لم تكن في لغة الشعر القديمة وفي لغة القرآن سوى اسم فاعل للمبالغة -وتحوّلت بتأثير الآرامية إلى التعبير عن أسماء الحرف، ومن ذلك: نجّار وبنّاء وفخّار، وتستعمل لقباً في

١- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ٢٢٩ وانظر معجم مصطلحات النحو الصرف والعروض والقافية ١٨٢ وموسوعة النحو والصرف والإعراب ٣٣٤.

٢- الصرف الواضح ١٥٨.

٣- تصريف الأسماء والأفعال ١٥٣ وانظر الواضح في علم الصرف ١٧٦.

٤- الصرف الواضح ١٦٢.

٥- تصريف الاسماء والأفعال ١٥٤-١٥٥.

٦- الصرف الواضح ١٦١-١٦٢.

٧- اصلاح المنطق ١٣٧.

مثل: كلاّب (مربي الكلاب)، وجمّال (مربي الجمال)، وفيّال (مُروِّض الفيلة)»[1].

ومع ذلك فإن صيغة (فعّال) تدّل على المبالغة، وإن دلت في جانب منها على الحرفة أو اللقب.

والنمطان (صوّاغ وصيّاغ) مستعملان في اللغة، غير أن النمط الشائع هو النمط الأصلي (صوّاغ)، وهي الصيغة اللغوية الفصيحة، أما النمط المستحدث فأغلب الظن أنه استعمال لهجي.

وتقول العرب أيضاً: «سقّاءة وسقّاية»[2]، و (سقّاية) هي الأصل لأنها من الفعل (سقي)، أما (سقاءة) فهي صيغة حادثة ومتطوّرة عن الصيغة الأصلية، حيث حذفت شبه الحركة (y) وعوض عنها بالهمزة:

saḳā>atun < saḳāyatun

والبنيتان (العميقة والسطحية)، مستعملتان، وهذا يعني أن البنية العميقة (سقّاية) تمثل أيضاً بنية سطحية، ومع أن (سقاءة) صيغة حادثة إلاّ أنها تمثل الاستخدام اللغوي الفصيح، في حين أن (سقّاية) ذات استخدام لهجي.

وهذا ينطبق أيضاً على «رثّاءه ورثّاية»[3]، وهما صيغتان مستعملتان عند العرب، والصيغة الفصيحة هي (رثّاءة) بالهمز.

وورد عن العرب قولهم: «سُبُّوح وسَبُّوح»[4]، وورد أيضاً: «قُدُّوس وقَدُّوس»[5]، وصيغتا المبالغة (سُبُّوح وقُدُّوس) هما الصيغتان السماعيتان، على وزن (فُعُّول)، ولعل الأصل في هاتين الصيغتين هو: (سَبُّوح وقَدُّوس) على وزن (فَعُّول) ثم حدثت عملية التأثر، فأصبحت الصيغتان (قُدُّوس، وسُبُّوح) على وزن (فُعُّول):

١- العربية الفصحى ٧٩.
٢- اصلاح المنطق ١٥٩.
٣- المرجع السابق ١٥٩.
٤- المرجع السابق ١٣٢.
٥- المرجع السابق ١٣٢.

ḳuddūs < ḳaddūs

subbūh < sabbūh

والتأثر هنا مدبر كلي منفصل.

وهاتان الصيغتان مستعملتان في اللغة، غير أن الاستعمال الفصيح والشائع هو الصيغة القياسية (سُبُّوح وقُدُّوس) على وزن (فُعُّول) وقالوا : «رؤوف ورؤُف»[1]. و (رؤوف) هي الصيغة القياسية على وزن (فَعُول)، «وهذه الصيغة أشبه ما تكون بلهجات القبائل البدوية، لما فيها من إشباع لصوت الضمة يخفف من حدة سرعتهم في الأداء، ولما فيها من نبر للمقطع الأخير، وهو مما تحرص عليه القبائل البدوية»[2]، أما (رؤُف) على وزن (فَعُل)، فقد عزيت هذه الصيغة إلى «أهل الحجاز»[3].

والصيغتان مستعملتان، غير أن الصيغة الأكثر شيوعاً واستعمالاً هي الصيغة القياسية (رؤوف).

وقالوا: «حَذِر وحَذْر»، و (حَذِر) صيغة مبالغة قياسية على وزن (فَعِل) أما (حَذْر) فهي لهجة «فقد عرف عن القبائل البدوية أنهم يسكنون العين في مثل هذه الحال»[4].

والنمطان (حَذِر وحَذْر) مستخدمان، غير أن النمط الشائع هو الصيغة القياسية (حَذِر) على وزن (فَعِل).

ومن الملاحظ أخيراً على صيغ المبالغة أنه نتيجة لتعددها، فإننا قد نجد أسماء فاعلين تتنازع أحياناً على أكثر من صيغة من صيغ المبالغة كقولنا مثلاً: ، وكذّاب وكذُوب وعليم وعلاّم وصَدُوق وصِدِّيق وغيرها...

١- الكتاب ١٠٨/٤.

٢- اللهجات في الكتاب لسيبويه اصواتاً وبنية ٤٨٣.

٣- البحر المحيط ٢٨٩/٣.

٤- المرجع السابق ٢٨٤/٣.

نستخلص من خلال عرض صيغ اسم الفاعل وتعدد أنماطه وصيغ المبالغة وتعدد أنماطها ما يلي:

١- عند صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الصحيح فإنه يجيء على نمط واحد فقط، كما في عالم وجاهل.

٢- عند صياغته من الفعل المضعف الثلاثي فإنه يجيء على نمطين، مرة بالتضعيف ومرة بفك التضعيف، كما في (شادّ وشادد)، والأكثر شيوعاً هو النمط المضعف.

٣- عند صياغته من الفعل المهموز الفاء يأتي على نمط واحد كما في (آخِذ) وهذا النمط له أصل أو بنية عميقة (أأخِذ) ولكنها اندثرت ولم تستعمل.

٤- عند صياغته من الفعل الثلاثي المهموز العين يأتي على نمطين، مرة مهموزاً ومرة بغير همز كما في (سائل وسايل) والنمط الأكثر شيوعاً هو النمط المهموز.

٥- عند صياغته من الفعل الثلاثي المهموز اللام يأتي على نمطين، بالهمز وبغير همز، كما في (بادئ وبادي) والنمط الشائع هو المهموز.

٦- عند صياغته من الفعل الثلاثي المعتل (المثال) فإنه يجيء على نمط واحد فقط كما في (يسر: ياسر).

٧- عند صياغته من الفعل الثلاثي الأجوف فإنه قد يأتي على نمطين كما في (بايع وبائع) وقد يأتي على ثلاثة أنماط كما في (ماوت ومايت ومائت)، والنمط الشائع هو المهموز.

٨- عند صياغته من الفعل الثلاثي الأجوف (مهموز اللازم) فإنه قد يأتي على عدة أنماط كما في (جائي وجايئ وجاءٍ وجاءئ وجاي)، والأنماط الثلاثة (جايء وجائي وجاءٍ) هي الأنماط الشائعة والفصيحة، أما (جاي) فهي صيغة استعمالية عامية، في حين أن صيغة (جاءئ) هي صيغة غير مستعملة كما نحسب.

٩- عند صياغته من الفعل الناقص فإنه يجيء على نمطين كما في (رامٍ رامي) والنمطان مستعملان، ولكن لكل نمط حال معنية يستخدم فيها فـ (رامٍ) تستخدم

في حالتي الرفع والجر و (رامي) تستخدم في حالتي الوقف والنصب، وقد يرد نمطان آخران مثل (قاضْ والقاضْ) وهما صيغتان لهجيتان غير شائعتين.

١٠- عند صياغته من الفعل المزيد الصحيح فإنه يأتي على نمط واحد فقط كما في (مُنطلِق) و (مُستخرج)..

١١- عند صياغته من الفعل المزيد المضعف فإنه يرد بصيغيتن مرة مضعفاً ومرة بفك التضعيف كما في (مُستردّ ومُستردِد) والنمط الأكثر شيوعاً هو النمط المضعف.

١٢- عند صياغته من الفعل المزيد المهموز اللام فإنه يجيء على نمطين بالهمز وبتركه، والنمط الشائع هو النمط المهموز.

١٣- عند صياغته من الفعل المزيد الناقص فإنه يكون على ثلاثة أنماط كما في (مرجي ومرجٍ ومرجئ) ويوجد نمط رابع هو (مُرْجو) ولكنه نمط مندثر وغير مستعمل، أما بقية الأنماط الثلاثة فهي أنماط شائعة ومستعملة.

١٤- عند صياغته من الفعل المزيد الأجوف (المهموز الفاء) فإنه يجيء على نمطين كما في (متأوِّب ومتأيِّب)، والنمطان مستعملان، ولكن الأكثر شيوعاً هو النمط الأصلي (متأوّب).

١٥- قد يرد اسم الفاعل على صيغة فاعل من فعل مزيد، كما في (يافع من أيفع)، وقد يأتي على صيغة اسم المفعول كما في (مُسهَب) بدلاً من مُسهِب.

١٦- قد تأتي صيغة اسم الفاعل على صيغة مفعول بدلاً من فاعل مثل: (محصول، بمعنى حاصل).

١٧- قد يأتي اسم الفاعل على صيغة (فعيل)، مثل (شفيق بمعنى مُشْفِق).

١٨- ورد نمطان لصيغة (فَعَّال) للمبالغة، كما في (صوّاغ وصيّاغ) وهما مستعملان ، غير أن النمط الفصيح والشائع هو (صوّاغ).

١٩- وردت الصيغتان (قُدَّوس وقَدُّوس) للمبالغة، والنمطان مستعملان ولكن النمط الشائع هو الصيغة القياسية (قُدُّوس) على وزن (فُعُّول).

٢١- ودرت الصيغتان (رَؤوف ورَؤُف) ولكن الصيغة الأكثر استعمالاً هي صيغة المبالغة القياسية (رؤوف) على وزن (فَعُول).

٢٢- وردت الصيغتان (حَذِر وحَذْر)، وكانت الصيغة الشائعة هي الصيغة القياسية (حَذِر) على وزن (فَعِل).

٢٣- قد تنازع أسماء الفاعلين أحياناً على أكثر من صيغة من صيغ المبالغة كقولنا: عليم وعلاّم صَدُوق وصِدِّيق.

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة عند النحاة اسم اشتق من فعل لازم لما قام ذلك الفعل به على معن الثبوت[١].

والصفة المشبهة «ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب، وهي لذلك تعمل عمل فعلها فيقال: زيد كريم حسبه وحسن وجهه وصعب جانبه»[٢].

والصفة المشبهة لا تبنى من فعل متعدٍّ بل من لازم[٣]، فهي تشتق من (فَعِل) اللازم، وتأتي على وزن (فَعِل) كفَرِح وأشِر، وعلى (أفعل) في الألوان والخلق، كأخضر وأعور، وعلى (فَعْلان) فيما دلّ على الامتلاء وحرارة الباطن كشبعان وعطشان، وتشتق من (فَعُلَ) -بالضم- اللازم وتأتي على وزن (فعيل) مثل ظريف وشريف، وعلى (فَعْل) كشَهْم وضَخْم، وعلى (أفعل) كأخطب، إذا كان أحمر إلى الكدرة، وعلى (فَعَل) كبَطَل وحَسَن، وعلى (فَعَال) كجبان، وعلى (فُعَال) بالضم -كشُجَاع، وعلى (فُعُل) كجُنُب، وعلى (فِعْل) كعِفْر- أي شجاع ماكر[٤].

وتأتي الصفة المشبهة أيضاً على وزن (فَيْعل) نحو، مات ميّت وساد فهو سيّد، وتأتي على (فيعلان) مثل بَيْحان من باح، وعلى (فوعل) كخوتع من (ختع)[٥]. «وخوتع: حاذق بالدلالة ماهر بها، والخوتع: الدليل»[٦].

وقد قلَّ في الصفة المشبهة وزن اسم الفاعل، نحو: طاهر القلب ومنطلق اللسان، منبسط الوجه، وهذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين، قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست صفات مشبهة[٧].

١- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٠٨٧/٢، وانظر موسوعة النحو والصرف والإعراب : ٣٣١.

٢- شرح المفصل ٨١/٦.

٣- همع الهوامع ٥٨/٦.

٤- أوضح المسالك ٢٤٣/٣-٢٤٤.

٥- همع الهوامع ٥٨/٦.

٦- لسان العرب (ختع) ٦٢/٨.

٧- همع الهوامع ٥٨/٦.

ونحسب أنه يوجد تقارب في المعنى بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، ونتيجة لهذا التقارب ترك الفرق[1] عند بعضهم، فقد قالوا: «قانع، كما قالوا: قَنِع»[2].

وهناك شبه أيضاً بين الصفة المشبهة واسم المفعول، ووجه الشبه بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل واسم المفعول، يظهر في جانبين، أحدهما معنوي، وهو أن كلاً من الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول أنماط تدل على ذات موصوفة بحدث، قامت به أو وقع عليها، والآخر لفظي، وهو أن كلاً من هذه المشتقات الثلاثة يؤنث ويثنى ويجمع وقد تكون علامات التأنيث والجمع فيها واحدة[3].

وقد تتحول صيغة اسم الفاعل إلى صيغة الصفة المشبهة، وتبقى تدل على اسم الفاعل في الاستخدام، وقد تدل أيضاً على الصفة المشبهة، كتحوّل صيغة (مايت) إلى صيغة (مَيْت) على وزن (فَعْل):

mayt(un) < māyit(un)

وما حدث هنا هو تقصيرٌ لنواة المقطع الأول ā > a ، وحذف لنواة المقطع الثاني yi > y، والفونيم (y) لا يصلح أن يكون في مقطع مستقل ولذا فقد انضم إلى المقطع السابق الذي صار بعد تقصير حركته مقطعاً قصيراً مفتوحاً، ولما انضمت الياء إليه أصبح مقطعاً قصيراً مغلقاً may؛ لأن الياء صارت حدَّ إغلاق.

وإلى جانب هذه الصيغة نجد صيغة أخرى هي (ميّت)، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في وزن (ميّت) وكذلك (هيّن وسيّد) فقد «ذهب الكوفيون إلى أن وزن (سيِّد وهيِّن وميِّت) في الأصل على (فعيل)، نحو: سَوِيد وهَوِين ومَوِيت. وذهب البصريون إلى أن وزنه (فَيْعِل) بكسر العين وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على (فَيْعَل) بفتح العين»[4].

١- شرح المراح في التصريف ١١٨.

٢- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ٤٧٧.

٣- تصريف الأسماء والأفعال ١٦١-١٦٢.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٩٥-٧٩٦.

ويرى سيبويه أن وزن (ميّت) هو (فَيْعِل) وكذلك (سيِّد وصيّب) على وزن (فَيْعِل) لأن أصلهما سَيْود وصَيْوب[1].

والصيغتان (مَيْت ومَيِّت) مستخدمتان في اللغة، والميِّت والمَيْت بمعنى واحد، وفي قوله تعالى (إنما حرّم عليكم الميتة والدم)[2] قرأ الجمهور: الميْتة بالتخفيف، وقرأ أبو جعفر: الميِّتة بالتشديد، وهي الأصل والقراءتان بمعنى، وقد حكى بعض النحويين القدماء أن المَيْت بالتخفيف الذي فارق الحياة، والميّت بالتشديد الذي لم يمت بل عاين أسباب الموت[3]. قال الشاعر عدّي بن الرعلاء الغساني:

ليس من مات فاستراح بمَيْتٍ إنما المَيْتُ ميِّتُ الأحياء[4]

فثقل وخفف بمعنى واحد.

ولم يعدْ يقال (مائت) فهي صيغة قلّ استعمالها وإن كانت موجودة في المعاجم العربية، وقد حلّت صيغة (ميّت) مكانها: غير أن المناطقة استعملوا (مائت) بمعنى (قابل للموت)، إذ قالوا في تعريف الإنسان: إنه حي ناطق مائت، وهذا معنى جديد أضافة الفلاسفة لصيغة اسم الفاعل[5]. للدلالة على ما يستقبل الإنسان من مصير.

ولعلّ اختلاف لهجات القبائل أثر في تعدد أنماط الصفة المشبهة ، فصيغة (فَعْل) نجدها عند هذيل (فعيل)[6]، ومن الأمثلة على ذلك:

«السَمْج والسميج: الذي لا ملاحة له، والأخيرة هذلية»[7]

١- الكتاب ٤/٤٦٥.

٢- البقرة: ١٧٣.

٣- البحر المحيط ١/٤٨٦ وانظر اتحاف فضلاء البشر ١٥٢، واملاء ما منّ به الرحمن ١/٧٦، ومعاني القرآن: الأخفش الأوسط ١/١٥٥.

٤- الأصمعيات. ١٥٢.

٥- رسائل إخوان الصفا ١/٢٥٤.

٦- من لغات العرب لغة هذيل ٢٤٩.

٧- لسان العرب (سمج) ٢/٣٠٠.

وقال أبو ذؤيب:

فإنْ تَصْرمي حَبْلي وإنْ تَتبدّلي خَليلاً، ومنهمْ صالِحٌ وسَمِيح[1].

- «النذل والنذيل من الناس: الخسيس المحتقر في جميع أحواله»[2].

- السَمْح والسميح»[3]. وقد تستعمل صيغة (فعيل) عند هذيل بدلاً من صيغة (فَعِل) أيضاً، ومن ذلك:

«بهج وبهيج»[4]، قال أبو ذؤيب:

فذلك سُقْياً «أمّ عمر» وإنّني إذا بذَلتْ من سَيْبِها لَبَهِيجُ[5].

(فبهيج) استعملت بدلاً من (بَهِج).

فلعلّ صيغة (فعيل)، إذن قد نتجت لسبب لهجي، وإن كان الأمر كذلك، فهذا لا يعني أن صيغة (فعيل) غير شائعة، بل على العكس فهي «من أهم الصيغ التي تصاغ عليها الصفة المشبهة، وأكثرها عدداً في كلمات اللغة العربية»[6].

وكذلك الحال بالنسبة لصيغتي (فَعِل وفَعْل)، فهما من الصيغ الكثيرة الاستعمال في باب الصفة المشبهة[7].

وقد نجد في شعر الهذليين أحياناً صيغة (فُعَال) في معنى (فعيل)، كخُفَاف مكان خفيف، كما في قول مالك بن خالد الخناعي:

١- لسان العرب (سمح) ٢/٣٠٠ وانظر ديوان الهذلين ١/٦٠. وانظر لغة هذيل ٢٤٩.
٢- لسان العرب (نذل) ١١/٦٥٦.
٣- لسان العرب (سمح) ٢/٤٨٩.
٤- لسان العرب (بهج) ٢/٢١٦.
٥- ديوان الهذليين ١/٥٦ ولغة هذيل ٢٥١.
٦- المغني الجديد في علم الصرف، ٢٧٣.
٧- المرجع السابق ٢٧٤-٢٧٥.

فَضَارَبهم قومٌ كرامٌ أعــزةٌ بكُلِّ خُفافِ النصل ذي رُبَدٍ عَضبِ[1]

ويقال أيضاً «صغير وصُغار»[2]، ويرى سيبويه بأن هاتين الصيغتن تتعاقبان، فقد «قالوا مُدْية هُذام ومُدْية جُراز، جعلوا فُعَالاً بمنزلة أختها فعيل»[3] وهو يقول في موضع آخر «فُعَال بمنزلة فعيل؛ لأنهما أختان، ألا ترى أنك تقول: طويل وطُوَال وبعيد وبُعَاد، وسمعناهم يقولون: شجيع وشُجَاع، وخفيف وخُفَاف»[4] وصيغة (فعيل) هنا أكثر شيوعاً واستعمالاً من صيغة (فُعَال)؛ إذ أن «مجيء الصفة المشبهة على صيغة (فُعَال) ليس بالكثير»[5].

وقد تأتي أيضاً (فَعَال) بفتح الفاء بمعنى (فعيل) أو (فعيلة) مثل: ثَقَال، أي (ثقيل) أو (ثقيلة)، ولكن هذا قليل في شعر الهذليين، فهم مايزالوان يؤثرون صيغة (فعيل) حتى في هذا المجال، أي مكان (فُعَال وفَعَال) في بعض ألفاظهم، ومن ذلك (جزيف) بمعنى (جزاف) في قول صخر الغي:

فأقبلَ منه طِوالُ الذُّرَا كأن عليهنّ بَيْعاً جزيفا[6]

ويمكن اعتبار (فعيل) هنا محل (فِعَال) بكسر الفاء، أو (فَعَال) بفتحها فإن لفظ (جزاف) رَوى فيه اللغويون هذه الأوزان الثلاثة.

ويُقال: « رجل بَجَال وبجيل: يبجلّه الناس، وقيل وهو الشيخ الكبير العظيم السيد مع جمال ونبل»[7].

«ورجل كهيم وكَهَام، بمعنى ثقيل حسن دثور لاغناء عنده»[8] ونقول أيضاً: عقيم

١- ديوان الهذلين ١٦/٣ ولغة هذيل ٢٦٣-٢٦٤.

٢- لسان العرب (صغر) ٤٥٨/٤، وانظر اصلاح المنطق ١٠٨-١٠٩.

٣- الكتاب ٦٣٨/٣.

٤- المرجع السابق ١٣٤/٣.

٥- المغني الجديد في علم الصرف ٢٧٥.

٦- ديوان الهذليين ٦٩/٢، وانظر لسان العرب (جزف) ٢٧/٩، ولغة هذيل ٢٦٤.

٧- لسان العرب (بجل) ٤٤/١١ وانظر اصلاح المنطق ١٠٧-١٠٨.

٨- لسان العرب (كهم) ٥٢٩/١٢ ونظر اصلاح المنطق ١٠٧-١٠٨.

وعقام، أي لا يولد له، ورجل عَقام وامرأة عَقَام إذا كانا سيئي الخُلُق »[1].

ويقال كذلك « شحيح وشَحَاح »[2].

وصيغة فعيل هنا أكثر شيوعاً كذلك من صيغة فَعَال، وصيغة فَعَال أكثر شيوعاً من صيغة فُعَال « فما جاء على فَعَال يزيد على ما جاء على فُعَال »[3].

وصيغة فعلان التي تدل على خلو وامتلاء أو جيشان عاطفة مؤنثها فَعْلى، وعلى هذه اللغة يقولون: سكران وسكرى، أما بنو أسد فإنهم يصوغون مؤنث فعلان على فعلانة فيقولون سكران و (سكرانة) وشبعان و (شبعانة) ونعسان و (نعسانة)، وهو المستعمل اليوم في العامية[4].

فالاستعمال الفصيح لمؤنث فعلان هو فعلى، أما فعلانة فهو استعمال لهجي، ولذلك فهو استعمال محدود وغير شائع بالقياس إلى الاستعمال الفصيح.

ومن تفرعات أنماط الصفة المشبهة، ورودها على صيغتي (فَعُل وفَعِل) كقولنا: « يَقُظ ويَقِظ »[5]، وقد تأتي على (فَعْلان) « كيقظان »[6].

ويقال: « عَجُل وعَجِل »[7]، ولعل (عَجِل) بالكسرة هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً؛ لأن « فَعِلاً في الصفة أكثر من فَعُل »[8]، وقد تأتي أيضاً على (فعلان وفعيل) « كعجلان وعجيل »[9].

وزيادة على « فطن وفَطُن »[10] نجد أيضاً « فطين وفَطْن »[11] وهي كلها صفات

١- لسان العرب (عقم) ٤١٣/١٢ وانظر اصلاح النطق ١٠٧-١٠٨.
٢- اصلاح المنطق ١٠٧-١٠٨.
٣- المغني الجديد في علم الصرف ٢٧٥.
٤- لسان العرب، (سكر) ٣٧٢/٤ وانظر: دراسة اللهجات العربية القديمة ٥٧.
٥- لسان العرب (يقظ) ٤٦٦/٧ وانظر إصلاح المنطق ٩٩.
٦- لسان العرب (يقظ) ٤٦٦/٧.
٧- المرجع السابق (عجل) ٤٢٥/١١ وانظر اصلاح المنطق ٩٩.
٨- لسان العرب (عجل) ٤٢٥/١١.
٩- المرجع السابق ٤٢٥/١١.
١٠- المرجع السابق (فطن) ٣٢٣/١٣.
١١- المرجع السابق ٣٢٣/١٣.

مشتقة من الفعل (فَطَن)، وكلها مستخدمة، ولعل صيغتي (فَطِن وفطين) أكثر استعمالاً وشيوعاً من غيرها.

«ورجل حَذِر وحَذُر، متيقظ شديد الحذر»[١]، والأرجح أن صيغة (حَذِر) على وزن (فَعِل) هي الأكثر شيوعاً كما قلنا.

وتتفرّع أنماط الصفة المشبهة بحيث تأتي مرة على (فَعِل) ومرة أخرى على (فَعَل) مثل: «لَهَقَ ولَهِقَ إذا كان شديد البياض»[٢] ويُقال: «رجل دَنَف ودَنِف: براه المرض حتى أشفى على الموت»[٣] «ومن قال (دَنَف) لم يثنه ولم يجمعه ولم يؤنثه كأنه وصف بالمصدر، ومن كسر ثنّى وجمع وأنّث»[٤]، وفي هذا دليل على كون (دَنِف) أكثر شيوعاً واستعمالاً؛ لأنه كما قلنا أن الصفة المشبهة تكثر على (فَعِل)، فلعل (فَعِل) في الصفة المشبهة أكثر من (فَعُل) و (فَعَل) أيضاً.

وترد أنماط الصفة المشبهة أيضاً على (فعيل وفَعُول) نحو :«وديق وودوق»[٥] فيقال «ودقت الناقة فهي وديق وودوقَ، إذا حرصت على الفحل»[٦].

وقد قالت العرب: «أثيم وأثوم»[٧] و «حصير وحصور»[٨]، و «الحصير والحصور: الممسك البخيل الضيّق، ويقال أيضاً: رجل حَصِر: كتوم للسر حابس له لا يبوح به»[٩].

وقالت أيضاً: «قبيل وقَبُول»[١٠] و «القبيل والقَبُول بمعنى: القابلة»[١١]

١- لسان العرب (حذر) ١٧٥/٤ وانظر اصلاح المنطق ٩٩.
٢- لسان العرب (لهق) ٣٣٢/١٠ وانظر اصلاح المنطق ١٠٠.
٣- لسان العرب (دنف) ١٠٧/٩ وانظر صلاح المنطق ١٠٠.
٤- لسان العرب (دنف) ١٠٧/٩.
٥- المرجع السابق (ودق) ٣٧٢/١٠ وانظر اصلاح المنطق ١٤٢.
٦- لسان العرب (ودق) ٣٧٢/١٠.
٧- اصلاح المنطق ١٤٢.
٨- المرجع السابق ١٤٢.
٩- لسان العرب (حصر) ١٩٤/٤.
١٠- المرجع السابق (قبل) ٥٤٤/١١ وانظر اصلاح المنطق ١٤٢.
١١- لسان العرب (قبل) ٥٤٤/١١.

والنمط الشائع والأكثر استعمالاً هنا هو : (وديق وأثيم وحصير وحَصِر وقبيل)، أما صيغة (فَعُول) فهي «قليلة في الصفة المشبهة إذا قيست إلى فعيل وفَعِل»[1]فصيغة (فعيل وفَعِل) شائعة ومستخدمة أكثر من صيغة (فَعُول) في باب الصفة المشبهة.

وهناك صيغ في الصفة المشبهة تتناوب بين الفصحى والعامية مثل: (فَعِيل وفِعِيل) كما في (لَئِيم ولِئِيم) ونجد كذلك (فَعِل وفِعْل) مثل: (لَعِب ولِعْب).

نخلص من خلال عرضٍ لبعض أنماط الصفة المشبهة وصيغها إلى أن صيغة اسم الفاعل قد تتحوّل إلى الصفة المشبهة مع الاحتفاظ بدلالتها على اسم الفاعل، وإن عدّها اللغويون صفة مشبهة كما في(ميّت وميْت)، وهاتان الصيغتان مستخدمتان، ونحسب أن صيغة (ميّت) بالتشديد، هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً؛ إذ عدّها بعضهم الأصل، إذا علمنا أن المقاطع القصيرة المغلقة مستحسنة في العربية أكثر من المفتوحة وقد عرفنا كيف أثّرت اللهجات في تعدد صيغ الصفة المشبهة، كما في صيغة (فعيل) الهذلية، التي تُستعمل بدلاً من (فَعْل) وبدلاً من (فَعِل)، ونحسب أن هذه الصيغ جميعاً مستعملة بنفس الدرجة واستعملت صيغة (فعيل) الهذلية بدلاً من (فُعَال) و (فَعَال)، وكانت صيغة (فعيل) هي الأكثر شيوعاً من هاتين الصيغتين الموصوفتين بأنهما قليلتا الاستعمال بالقياس إلى (فعيل).

وصيغة (فعلان) التي مؤنثها (فَعْلى)، فإن بنو أسد يصوغون مؤنثها على (فعلانة)، وقد اعتبرنا ذلك استعمال عامي أو لهجي، أما (فعلى) فهو الاستخدام الفصيح، ومن الممكن أن نحكم بأن الاستعمال اللهجي يعد محدود الشيوع بالقياس إلى الاستعمال اللغوي الفصيح.

كما وردت بعض أنماط الصفة المشبهة على صيغتي (فَعُل وفَعِل) كيَقُظ ويَقِظ، وعلى (فَعِل وفَعَل) كما في لَهِق ولَهَق، وكانت صيغة (فَعِل) أكثر شيوعاً من صيغتي (فَعُل وفَعَل)؛ إذ إن صيغة (فَعِل) تكثر في باب الصفة المشبهة.

وتأتي الصفة المشبهة على صيغتي (فعيل وفَعُول)، مثل: (أثيم وأثوم). وقد عُدّت صيغة (فعيل) هي النمط الشائع والأكثر استعمالاً من صيغة (فَعُول).

وما نريد أن نخلص إليه هو أننا نأخذ بالحسبان أن بعض هذه الصيغ كان

١- المغني الجديد في علم الصرف ٢٧٦.

مستعملاً في بيئة لغوية دون أخرى، ولكن اللغة الأدبية عندما شكّلت نظامها الصوتي والصرفي أخذت من جميع هذه البيئات، فحدث الصراع داخل نظام اللغة الأدبية، وقد أدى هذا الصراع إلى تقدم تلك الأنماط التي وصفناها بأنها أكثر شيوعاً، وأما في بيئاتها اللهجية، فإن الحكم سيكون مختلفاً، إذ ربما وجدنا ما انحاز إلى غير المرتبة الكثيرة الاستعمال هنا، كثير الاستعمال في بيئته، وهذا يعني بالضرورة أنَّ مسألة الصراع تأخذ أبعاداً مختلفة عن تلك الأبعاد التي تتخذها في اللغات التي لا تتعدد مستوياتها الاستعمالية.

اسم المفعول

يُقصد باسم المفعول الاسم المشتق الدال على حدث وما يوصف بوقوع الحدث عليه(١).

ويجيء اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد وفقاً للقاعدة على وزن مفعول كـ «مضروب» ومن غير الثلاثي، يجيء بلفظ مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، أو يجيء بلفظ اسم الفاعل بشرط فتح ما قبل الآخر، نحو: مُستخرَج(٢).

وصيغة اسم المفعول تعد صيغة حادثة، بدليل أنّ اللغات السامية الأخرى لم تستعمل هذه الصيغة، أو أنها لم تستعمل سابقة الميم، كما أن هناك صيغاً أخرى استعملت للتعبير عن اسم المفعول، وهذا دليل قوي على أن الميم في العربية طارئة(٣).

وما يهمنا دراسته في باب اسم المفعول صيغه التي تنوب عنه، وكذلك تعدد

١- التعريفات للجرجاني ٣٥، وانظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٩٦/١، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ١٦١.

٢- اوضح المسالك ٢٤٥-٢٤٦، وانظر شرح ابن عقيل ٩٥/٢.

٣- أثر التطوّر التاريخي في صيغة اسم المفعول ٩٠.

أنماطه عند صياغته من بعض الأفعال، وليس كلها، إذ إن بعض الأفعال عند صياغة اسم المفعول منها فإنه لا يأتي إلاّ على نمط استعمالي واحد أو قد يكون ذا بنية عميقة وبنية سطحية، والبنية العميقة فيه مندثرة وغير مستعملة، وهذا مما لا تعنى به الدراسة كثيراً لأنه يُعدّ صراعاً محسوماً.

فعند صياغة اسم المفعول من الفعل الصحيح والمضعف، سواء أكان ثلاثياً أم مزيداً، فإننا لا نجد أكثر من نمط استعمالي واحد، فهو من الثلاثي على وزن (مفعول) ومن غيره على وزن (مُفْعَل)، ومن المستحيل أن تكون القاعدة على غير هذا النحو، إلاّ إذا كانت محكومة بمستوى لهجي معين، فأهل صقلية «تختلط عندهم صيغة اسم المفعول بين الرباعي والثلاثي، فيقولون من الرباعي: مبطول، ومتعوب ومبغوض وموجوع ومفسود ومصلوح ومسروج ومخروبة وموقودة، والصواب في كل ذلك أن يكون على وزن (مُفْعَل)»[1]، وهذا الاستعمال شاذ وغير مقبول، ولكن ما يجعلنا نقبله هنا هو أنه محكوم بلهجة أهل صقلية.

وعند صياغة اسم المفعول من الفعل المهموز الفاء، فإنه يجيء على وزن (مفعول)، نحو : أكل فهو مأكول، وأخذ فهو مأخوذ، ولعل بعض العامة يخففون فيقولون: مَاكول ومَاخوذ، وهذا النطق نتج بسبب لهجي محكوم بقانون لغوي، هو قانون السهولة والتيسير:

mākūl(un)	<	ma*kūl(un)	<	ma>kūl(un)
التعويض بإطالة الحركة (a)		بعد حذف الهمزة		الأصل المهموز

فما حدث هنا أن الهمزة قد حذفت، وتم التعويض عنها بإطالة الفتحة (a)، وهذا ينطبق أيضاً على (مأخوذ وماخوذ) وما شابههما من أنماط.

وقد نجد نمطاً ثالثاً هو :مَـأكُول» بفتح الهمزة، ففي قوله تعالى: «فَجَلَهم كَعَصْفٍ مَأكول»[2] قرأ أبو الدرداء بفتح الهمزة اتباعاً لحركة الميم، وهو شاذ[3].

١- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ١٥٧.

٢- الفيل/ ٥.

٣- البحر المحيط ٥١٢/٨، وانظر مختصر في شواذ القرآن ١٨٠.

«وقد يكون مرد الشذوذ من جهة السند، وأما من حيث التركيب الصوتي، ففتح حرف الحلق ظاهرة عامة»[١]:

ma>akūl(un) < ma>kūl(un)

والتأثر هنا مقبل كلي منفصل.

والنمط اللغوي الشائع بين الأنماط الثلاثة (مَأْكُول ومَاكول ومَأْكُول)، هو النمط المهموز، وهو النمط اللغوي الفصيح، والذي يمثل الأصل أو البنية العميقة، أما (ماكول ومَأكول) فهما نمطان غير شائعين بالقياس إلى النمط الأصلي المهموز، وهما يمثلان بنيتين سطحيتين موجودتين على المستوى اللهجي أو العامي.

وعند صياغة اسم المفعول من الفعل المهموز اللام فإنه يكون على وزن مفعول أيضاً، كما في : قرأ فهو مقروء، وقد ورد عن سيبويه: «مقروءٌ ومقروٌّ»[٢].

وقد فسّر وجود النمط الثاني؛ بأنه إذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو أو ياء زائدة، وكانت مدة في الاسم، أبدل مكانها واوٌ إن كان بعدها واو، وياء إن كان بعدها ياء[٣].

أما علماء اللغة المحدثون فيرون بأن الهمزة قد حذفت ولم تُبدل:

maḳru wwun < maḳruwun < maḳrūwun < maḳrū*un < maḳrū>un

(٥) (٤) (٣) (٢) (١)

وهنا حذفت الهمزة من الأصل المهموز (makru>un)، فالتقت الضمة مع الضمة (حركة مع حركة) في المرحلة الثانية، وللتخلص من هذا الوضع انزلقت شبه حركة (w)، ففصلت بين الحركتين في المرحلة الثالثة، وفي المرحلة الرابعة تم تقصير الضمة الطويلة؛ للتخفيف من تتابع الضمة الطويلة والواو، ويُعوَّض بالتشديد (في

١- منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٩٤.

٢- الكتاب ٥٤٧/٣.

٣- المرجع السابق ٥٤٧/٣.

المرحلة الخامسة) للتخفيف من ثقل الحركة، المزدوجة؛ لأنَّ التشديد يسوِّغ النطق بها ويخففه.

والنمط الشائع هنا هو النمط المهموز الأصلي (البنية العميقة): مقروءٌ، وهو النمط اللغوي الفصيح، أما النمط الثاني والذي يمثل البنية السطحية (مقروٌ)، فهو محدود الاستعمال، وربما كان مستعملاً عند بعض البيئات أو بعض اللهجات.

وتأتي صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل (الأجوف) على وزن مفعول، مثل: مبيع ومقول، وقد نتصوّر أن الصيغة القياسية لاسم المفعول من الفعل الأجوف، قد اختفت، أو اقتصر وجودها في المعاجم فقط، ولكن في الحقيقة أن هذه الصيغة استخدمت في إحدى اللهجات «فالتميميون يقولون: مبيوع ومخيوط ومديون، في المفعول اليائي العين من باع وخاط ودان، ويقولون: مقوود ومعوود في الواوي العين من قاد وعاد»[1].

ونحسب أن الأمر ليس مطرداً لديهم بدليل أن «بني تميم فيما زعم علماؤنا يتمّون مفعولاً من الياء، فيقولون: «مبيوع ومعيوب»، فإذا كانت من الواو لم يتمّوه»[2] وإن كان قد ورد عن العرب قولهم: «ثوب مصوون» فالأكثر (مصون)، وقالوا كذلك: «رجل معوود وفرس مقوود»[3].

وهذا يعني أنهم قد أتموا مفعولاً من الواوي، ولكن هذا لم يكن «إلاّ في ألفاظ معدودة، وردت بالتمام والنقص»[4]، والواقع أننا قد لمسنا هذا الأمر من خلال اطلاعنا على بعض كتب القدماء، إذ وجدنا أن بعض الألفاظ الواردة عن العرب بالتمام والنقص من المفعول الواوي العين تتكرر.

ويمكن القول إن أهل تميم يستخدمون الصيغة الأصلية أو القياسية، أما أهل

١- الخصائص ١/ ٢٦٠، وانظر شرح الشافية ١٤٩/٣.

٢- المنصف ٢٤٦.

٣- المرجع السابق ٢٤٨.

٤- لغة تميم ٤٤٤.

الحجاز فيستخدمون الصيغة الحادثة، أو ما عبّر عنه القدماء بـ (الناقصة)، «وإذا كانت الصيغة التميمية (يائية كانت أو واوية) هي التامة، والحجازية هي الناقصة، فهذا لا يعني سوى أمر واحد، هو أن الصيغة التميمية تمثل مرحلة أقدم من الحجازية»[1]، وقد أشار القدماء إلى ذلك، فسيبويه يقول: «وبعض العرب يخرجه على الأصل، فيقول: مخيوط»[2].

وابن جني يقول في مبيع: «وأصله (مبيوع)، كما قال: وربمّا تخطّوا الياء في هذا إلى الواو وأخرجوا مفعولاً منها على أصله»[3].

وقد ورد في المعاجم العربية أنَّ هذه الصيغة قد تأتي على الأصل، فقد جاء في لسان العرب «رجل معُود ومعوود -والأخيرة شاذة وهي تميمية»[4].

وجاء أيضاً «مسك مدووف- وهي تميمية»[5]

وورد كذلك «ثوب مصُون -على النقص، ومصوون -على التمام، والأخيرة نادرة وهي تميمية»[6].

نلاحظ أن الاستعمال التميمي لهذه الصيغة قد وصف بأنه نادر مرّة وشاذٌّ مرّة أخرى «وإنما كانت هذه الصيغة نادرة أو قليلة أو شاذة؛لأن الضمة ثقيلة على الواو، ولا سيما وبعدها واو أخرى»[7]، ووصفه بالندرة لا يدل على أنه انحاز إلى مرتبة متأخرة في بيئته الاستعمالية عند تميم، ولكن هذا الوصف ينبني على عدم اعتداد النظام الفصيح به في المرتبة الأولى، أي أن الصراع الذي حدث في الفصحى هو الذي جعل النمط الناقص (لغة النقص) هي المتقدّمة استعمالاً عن نمط التمام، ولذلك

١- المرجع السابق ٤٤٧، وانظر اللهجات العربية في التراث ٢/٥٣٠.
٢- الكتاب ٤/٣٤٨.
٣- الخصائص ١/٢٦١.
٤- لسان العرب (عود) ٣/٣١٩.
٥- المرجع السابق (دوف) ٩/١٠٨.
٦- المرجع السابق (صون) ١٣/٢٥٠.
٧- اللهجات العربية في التراث ٢/٥٣٠.

فقد تحوّل الاستعمال من صيغة (مصوون) إلى صيغة (مصُون):

masūn < maswūn

وهنا تم التخلص من شبه الحركة الواوية (w)، لما تمتاز به من ثقل، ولا سيما أن بعدها حركة ضم طويلة (ū) ولم تعوِّض اللغة هنا عن الصوت المحذوف.

وكذلك فقد تحوّلت صيغة (مكيول) إلى صيغة (مكيل):

makīl < makyūl

ونحسب أن هذا التطوّر قد مرّ بمراحل، فلعل الضمة الطويلة (ū) في صيغة (makyul) قد أبدلت كسرة طويلة (ī) لمناسبة الياء قبلها (y)، أي أن ماحدث هو عملية تأثر مقبل جزئي متصل:

makyīl < makyūl

أي أنه تم حذف شبه الحركة اليائية(y)لثقلها، فأصبحت الصيغة النهائية: (makīl)

وهكذا فإن قانون السهولة والتيسير أتاح لابن اللغة أن يطوّر الصيغة بحيث تصبح أخف وأيسر على النطق، ولكن هذا لا يعني أن الصيغة الأصلية قد ماتت، فهي موجودة في لهجة تميم، «ونجد سكان حائل وما حولها (ومنهم تميميون) يستعملون الألفاظ التي أوردها اللغويون، فهم يقولون: فلان مديون، والثوب مخيوط، ومبيوع، ومكيول، ومعيون، والتفاحة مطيوبة، ومغيوم، وفي مصر تستعمل كلمة (مديون) وهي مستعملة كذلك في الكويت، وكلمة مبيوع مستعملة في جدة وفي الكويت وفي أبو ظبي، ويقول الكويتيون: مزيود (من زاد يزيد) ، ومخيوط ومشيول ومزيون ومشيون، ومحيوس (أي مخلوط بغيره) ومعيوب »[1]، ولعل العاميات بشكل عام تستعمل هذه الألفاظ، فنحن نقول : معيوب ومبيوع ومديون...، وغيرها من الصيغ التي تمثل بنى عميقة وبنى سطحية في الوقت نفسه.

١- لغة تميم ٤٤٦.

والاستعمالان مستخدمان، غير أن استعمال البنية العميقة (مبيوع)، موجود على المستوى العامي أو اللهجي، وهو استعمال محدود، أما استعمال البنية السطحية (مبيع)، فهو على المستوى اللغوي العربي الفصيح، وهو الشائع أكثر من غيره، وهذا ينطبق على بقية الأنماط الواردة.

ونجد الصيغتين «مشوب ومشيب»[١]، وهما نمطان مستعملان، والنمط الأول هو الشائع؛ لأنه من الفعل (شوب)، أما النمط الثاني فهو أقل استعمالاً من الأول؛ لأنه من الفعل «(شيب) الذي لم يسم فاعله»[٢]، وهما بمعنى: مخلوط[٣].

وعند صياغة اسم المفعول من الفعل المعتل (الناقص) فإنه يجيء على وزن مفعول، كما في الفعل (رضى) فاسم المفعول منه هو (مرضوي) وهو الوزن القياسي والأصلي (البنية العميقة)، وهذه البنية العميقة تطوّرت في اتجاهين: مرضيٌّ ومرضوٌّ:

marḍūwyun	<	marḍūwun	<	marḍuwwun
(مرضوي)				(مرضوّ)
(١)		(٢)		(٣)
marḍūwun	<	marḍūyun	<	marḍĭyun	<	marḍiyyun
(مرضوي)		(مرضُيي)		(مرضِيي)		(مرضِيٌّ)
(١)		(٢)		(٣)		(٤)
الأصل		إبدال شبه الحركة (y) بشبه حركة (w)		إبدال الحركة (u) بحركة (i)		البنية السطحية

فصيغة (مرضوٌّ) الأصل فيها (مرضوي) وفي هذا الأصل أبدلت شبه الحركة اليائية (y) بشبه حركة واوية (w) ثم أدغمت مع شبه الحركة (w) التي قبلها، بعد أن حذفت الكسرة (i).

١- الكتاب ٣٤٨/٤، وانظر إصلاح المنطق ١٣٩.

٢- لسان العرب (شوب) ٥١٢/١.

٣- المرجع السابق (ثوب) ٥١٢/١.

أما صيغة (مرضيّ) فالأصل فيه هو (مرضوي) أيضاً وفيه أبدلت شبه الحركة (w) بحركة يائية (y) وذلك عكس ما حدث في الصيغة الأولى (مرضوّ)- ثم أبدلت الضمة في (marduyiyun) كسرة (i) لتناسب الياء بعدها، فتصبح الصيغة (mardiyiyun) ثم تدغم شبه الحركة اليائية (y) بشبه الحركة اليائية (y) التي بعدها، بعد أن تحذف الكسرة (i) لتصبح الصيغة (mardiyyun)

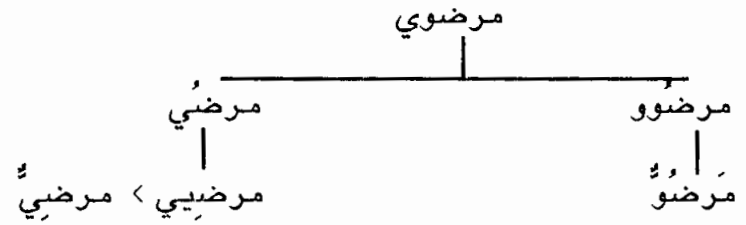

والصيغتان مستعملتان ، فقد ورد عن العرب قولهم «مرضيٌّ ومرضوٌّ»[1] ونحن لا نستطيع أن نحكم أي الصيغتين أكثر شيوعاً على وجه التحديد، ولكننا نحسب أن صيغة (مرَضي) أكثر استعمالاً من صيغة (مرضوّ).

ومثل هاتين الصيغتين، نجد أيضاً «مغزوٌّ ومغزيٌّ»[2]، فالأصل منهما هو (مغزُوي) وفي هذه المرحلة النظرية سار التطوّر في طريقين هما: مغزوٌّ ومغزيّ، وما حدث فيهما هو نفسه ما حدث في (مرضَوّ ومرضيّ). وجاء في اللسان: «وبر مكيل، ويجوز في القياس مكيول، ولغة بني أسد مكُول ومكال لغة رديئة؛ قال الأزهري: أما مَكال فمن لغات الحضريين، قال: وما أراها عربية محضة، وأما مكول فهي لغة رديئة، واللغة الفصيحة مكيل ثم يليها في الجودة مكيول»[3]، إذن فقد ورد عن العرب أربعة أنماط هي: (مكيل ومكيول ومكول ومكال) والنمط الشائع والأكثر استعمالاً هو مكيل ثم يليه مكيول، أما مكال فهو نمط شاذ ونادر وثمة ما نشير إليه هنا ، وهو أن علم اللغة الحديث لا يجيز وصف اللغة بالرداءة حتى لو كانت قليلة وفقاً لاستقراء دقيق للغة، بل يمكن استناداً إلى هذا الاستقراء الدقيق أن نقول إنَّها أقلُّ من غيرها.

١- لسان العرب (رضي) ٣٢٤/١٤ وانظر الكتاب ٤٨٥/٤ واصلاح المنطق ١٣٩.

٢- الكتاب ٣٨٤/٤.

٣- لسان العرب (كيل) ٦٠٤/١١.

صيغ اسم المفعول

من الصيغ التي قد تنوب عن اسم المفعول:

١- صيغة (فاعل) بمعنى مفعول:

فهذه الصيغة قد تحمل معنى مفعول، كقوله تعالى «خلق من ماء دافق»[١] فدافق هنا بمعنى (مدفوق)[٢]، ومعنى دافق: النسبة إلى الدفق الذي هو مصدر دفق كاللابن والتامر[٣].

ودافق بمعى مدفوق هي قراءة زيد بن علي[٤].

ويرى الفراء أن أهل الحجاز يجعلون المفعول فاعلاً إذا كان في موضع نعت كقول العرب: هذا سر كاتم، وهمٌّ ناصبٌ وعيشةٌ راضيةٌ[٥]. ومن الشواهد المشهورة على هذه الظاهرة، قول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي[٦]

أي: المطعوم المكسوّ.

«ومن الصعب أن نتصوّر أن هذا الوزن يمكن أن يعمّم في استعمال العرب وينتشر فيه للتعبير عن اسم المفعول، إذ غلبت عليه دلالة اسم الفاعل، وهي الدلالة المعاكسة لاسم المفعول، ولا يكون الشيء دالاً على نقيضه في الأعم الأغلب»[٧]، وبالتالي فإن استعمال صيغة (فاعل) بمعنى (مفعول) استعمال محدود وغير شائع.

١- الطارق/ ٦.
٢- املاء ما منّ به الرحمن ٢/٢٨٥.
٣- الكشاف ٤/٢٤١.
٤- البحر المحيط ٨/٤٥٥.
٥- معاني القرآن للفراء ٣/٢٥٥.
٦- ديوان الحطيئة ١٠٨، وانظر المقتضب ٣/١٦٣.
٧- أثر التطوّر التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ٩٠.

٢- صيغة (فَعُول) بمعنى (مفعول):

هي من الصيغ التي تنوب عن اسم المفعول أحياناً، وهي أكثر استعمالاً من صيغة (فَاعل) التي بمعنى (مفعول)[١]، وقد تناول ثعلب هذه الصيغة (فَعُول) «من جهة لحوق تاء التأنيث بها وعدمه، فيقول لا تدخل الهاء إلاّ إذا كانت بمعنى المفعول به، فيجوز أن تقول ناقة حلوب وحلوبة بمنى محلوبة»[٢].

وورد في اللسان: «ناقة حلوبة وحلوب، التي تحلب، والهاء أكثر لأنها بمعنى مفعولة»[٣].

ومن الأمثلة على مجيء صيغة (فَعُول) بمعنى مفعول:

«الركوب والركوبة من الإبل: التي تُركَب، وقيل: الركوب كلُّ دابة تركب»[٤].

- «اللبوس: ما يلبس»[٥].

- «الغبوق: ما اغتبق، وخصّ بعضهم به اللبن المشروب في ذلك الوقت»[٦] ومن الأمثلة عليها «صبوح، زبور، أكول»[٧].

وقد تأتي صيغة (فَعُول) من فعل مزيد مثل «رسول من الثلاثي المزيد: أرسل»[٨].

إن هذه الصيغ وغيرها من الصيغ على وزن (فَعُول)، التي نابت عن اسم المفعول مستعملة ولكنه استعمال محدود وضيّق بالقياس إلى صيغة (مفعول)، ويرى المحدثون أن صيغة (فَعُول) قد تطوّرت إلى مفعول[٩]؛ ولعل ذلك يفسّر عدم انتشار صيغة (فَعول) بشكل واسع.

١- أثر التطوّر التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ١٠١.
٢- الصرف في مجالس ثعلب ٤١.
٣- لسان العرب (حلب) ٣٢٨/١.
٤- المرجع السابق (ركب) ٤٣١/١.
٥- المرجع السابق (لبس) ٢٠٢/٦.
٦- المرجع السابق (غبق) ٢٨١/١٠.
٧- تصريف الأسماء والأفعال ١٥٩.
٨- المرجع السابق ١٥٩.
٩- أثر التطوّر التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ١٠١.

٣- صيغة (فعيل) بمعنى (مفعول):

قد تنوب صيغة (فعيل) عن (مفعول) في الدلالة على معناه، نحو: جريح وكحيل وطريح[١].

ومن خلال التتبع لهذه الصيغة في المعاجم العربية وُجد أنها الصيغة الأولى التي اختارتها اللغة العربية للتعبير عن اسم المفعول، أي أنها كانت الصيغة القياسية لهذا الباب، وأما صيغة (مفعول) فهي صيغة جديدة طارئة على اللغة بعد استعمال صيغة (فعيل)[٢].

ومن الأمثلة على هذه الصيغة:

- (الضرير) وهي بمعنى فاقد البصر، وهي مستعملة بمعنى مفعول، إذ يقال: «ضرير ومضرور»[٣].

- «القطيف: المقطوف من الثمر»[٤].

- «الأخيذ: المأخوذ»[٥].

ومن الأمثلة أيضاً «حليب»[٦] و «دفين»[٧] و «ظنين»[٨]، وغيرها من الأمثلة الموجودة في المعاجم.

وكما قلنا فإن صيغة (فعيل) قد تطوّرت إلى صيغة (مفعول)، ولعل ذلك كان سبباً في عدم انتشار صيغة (فعيل) بشكل واسع في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة.

١- همع الهوامع ٢/٩٦، وانظر أوضح المسالك ٦/٢٤٦.
٢- أثر التطوّر التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ٩٣.
٣- لسان العرب (ضرر) ٤/٤٨٣.
٤- المرجع السابق (قطف) ٩/٢٨٥.
٥- المرجع السابق (أخذ) ٣/٤٧٣.
٦- المرجع السابق (حلب) ١/٣٢٩.
٧- المرجع السابق (دفن) ١٣/١٥٥.
٨- المرجع السابق (ظنن) ١٣/٢٧٣.

٤- صيغة (فَعَل) بمعنى (مفعول):

وقد تنوب صيغة (فَعَل) عن صيغة (مفعول) «وهو وزن نادر الاستعمال في باب اسم المفعول»[١] ومن أمثلته «القَبَض، وهو ما جمع من الغنائم، بمعنى المقبوض[٢] و«الحَلَب: بمعنى المحلوب»[٣] و «السَلَب بمعنى المسلوب»[٤] و «الجَلَب: ما جُلب من خيل وابل ومتاع»[٥] و «الوَلَد والوُلْد، ما وُلِد أياً كان»[٦] و «العدد: مقدار ما يُعدّ ومبلغه»[٧]، وهناك أمثلة أخرى كـ «قَنَص، ولقط ونَكَل، وإبل هَمَل، أي مهملة»[٨].

«وورود المفعول على فَعَل -بفتحتين- كقَبضَ بمعنى مقبوض»[٩] يعد من الاستعماالات المحدودة وغير الشائعة في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة.

٥- صيغة (فِعْل) بمعنى (مفعول):

وهي إحدى صيغ اسم المفعول السماعية «وفِعْل بالكسر والسكون كذِبحْ بمعنى مذبوح»[١٠]و «الذِّبْح: ما أعدَّ للذبح، وهو بمنزلة الذبيح والمذبوح، والذِّبْح: المذبوح»[١١].

ومن الأمثلة عليه : «الطِحْن»، و «الطِّحْنُ الطحينُ المطحون»[١٢]. و «القِطْف: ما

١- أثر التطوّر التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ٩٣.
٢- لسان العرب (قبض) ٢١٤/٧.
٣- المرجع السابق (حلب) ٣٢٩/١.
٤- المرجع السابق (سلب) ٤٧١/١.
٥- المرجع السابق (جلب) ٢٦٨/١.
٦- المرجع السابق (ولد) ٤٦٧/٣.
٧- المرجع السابق (عدد) ٢٨٢/٣.
٨- المغني الجديد في علم الصرف ٢٦٥.
٩- لسان العرب (قبض) ٢١٤/٧.
١٠- المرجع السابق (ذبح) ٤٣٧/٢، وانظر همع الهوامع ٥٨/٦.
١١- لسان العرب (ذبح) ٤٣٧/٢.
١٢- المرجع السابق (طحن) ٢٦٤/١٣.

قُطِف من الثمر »[1] فهو بمعنى : مقطوف وهناك أمثلة أخرى على هذه الصيغة منها « حِمْل وسِمْع ومِسْخ وطِلْب ونِضْو وقِدٌ وحِبٌ »[2].

وهذه الصيغة (فِعْل) غير شائعة، فقد « استعملتها العربية على قلّة »[3] فهي على الرغم من وجودها في المعاجم العربية، إلا أنها لم تنتشر بكثرة في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة.

٦- صيغة (فُعْل) بمعنى (مفعول):

وقد تدل هذه الصيغة على ما تدل عليه صيغة (مفعول)، ومن أمثلتها « النُكْر بمعنى: المُنْكَر »[4] و « رجل جُدّ بضم الجيم، أي مجدود عظيم الجد »[5] و « الغُفْل: المقيد الذي أُغْفِل فلا يُرجى خيره ولا يخشى شره »[6]، وهذا الوزن (فُعْل) قليل، « ولم يستعمل إلاّ على نطاق ضيّق »[7].

وقد نجد صيغاً أخرى قليلة الاستعمال تدل على (مفعول) مثل: (فُتُح: أي مفتُوح) و « الفُتُح: الطلب إلى الله والمسألة هو فُعُل بمعنى مفعول »[8]، وصيغة (فُعُل) نادرة، وغير شائعة في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة.

نستنتج من خلال هذا العرض الموجز لبعض أنماط اسم المفعول، وصيغه التي تنوب عنه، أنه قد تختلط صيغة اسم المفعول بين الرباعي والثلاثي، مثل مبطول ومتعوب ومبغوض ومفسود وغيرها، فهذه الصيغ يجب أن تكون على وزن (مُفْعَل) وكان هذا الاستعمال شاذاً وما جعله مقبولاً أنه كان يمثل لهجة معينة، وهي لهجة

١- لسان العرب (قطف) ٢٨٥/٩.
٢- المغني الجديد في علم الصرف ٢٦٥ وانظر الصرف الواضح ١٧٤.
٣- أثر التطوّر التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ٩٣.
٤- لسان العرب (نكر) ٢٣٣/٤.
٥- المرجع السابق (جدد) ١٠٧/٣.
٦- المرجع السابق (غفل) ٤٩٨/١١.
٧- أثر التطوّر التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية ٩٣.
٨- لسان العرب (فتح) ٥٣٧/٢.

أهل صقلية كما ذكرنا.

وعند صياغة اسم المفعول من الفعل المهموز الفاء، فإن اسم المفعول يجيء على نمطين نحو: مأكول وماكول، والنمط الشائع والمنتشر هو النمط المهموز (مأكول) وهو النمط اللغوي الفصيح، أما (ماكول)، فهو نمط اقتصر استعماله على بعض العامة.

واسم المفعول من الفعل المهموز اللام يأتي على هيئتين، كما في (مقروء ومقروّ) والنمط الأكثر شيوعاً هو النمط المهموز، وهو الفصيح، أما (مقروٌ) فهو ذو استعمالٍ محدود.

وفي صياغة اسم المفعول من الفعل الأجوب الواوي واليائي، فإننا نجد له بنيتين، بنية عميقة وبنية سطحية، مثل: (مبيع ومبيوع) و (مصون ومصووَن)، والبنيتان مستعملتان، وتطفوان على السطح، غير أنّ الاستعمال الفصيح والأكثر شيوعاً هو (مبيع ومصون)، أما (مبيوع ومصووَن)، فهو استعمال محدود؛ لأنه استعمال لهجي.

واسم المفعول من الفعل الناقص يأتي على نمطين، كما في (مرضيٌّ ومرضوٌّ) و (مغزيٌّ ومعزوٌّ)، والنمطان مستعملان؛ إذ وردا عن العرب، ولعل صيغة (مرضيّ) أكثر استعمالاً من صيغة (مرضوّ) ومن الصيغ التي تنوب عن اسم المفعول صيغة (فاعل)، وهي صيغة غير منتشرة في استعمالات العرب بشكل واسع؛ لأنها ذات دلالة معاكسة لاسم المفعول؛ وبالتالي فهي صيغة غير شائعة ومحدودة الاستعمال.

ومن الصيغ أيضاً صيغتا (فَعُول وفعيل)، فهما تنوبان عن اسم المفعول غير أنهما أقل شيوعاً وانتشاراً من وزن (مفعول).

وكذلك الحال بالنسبة لصيغة (فَعَل) وصيغة (فِعْل) وصيغة (فُعْل) وصيغة (فُعُل)، فهذه الصيغ قد تنوب عن اسم المفعول ولكنها صيغٌ قليلة الاستعمال.

اسما المكان والزمان

يصاغ اسما المكان والزمان من الفعل الثلاثي المجرد على ضربين، مفتوح العين ومكسورها، ويكون مفتوح العين (مَفْعَل) عند اشتقاقه من فعل كانت عين مضارعه مفتوحة، كالمَشْرَب والمَلْبَس والمَذْهَب، أو مضمومة كالمَصْدَر والمَقْتَل والمَقام، ويكون مكسور العين (مَفْعِل) إذا اشتق من فعل كانت عين مضارعه مكسورة كالمَحْبِس والمَجْلِس والمَبِيت والمصيف، إلاّ ما كان منه معتل الفاء أو اللام، فإن المعتل الفاء مكسور دائماً كالموعِد والمورِد والموضِع والموحِل، والمعتل اللام مفتوح دائماً، كالمأتى والمرمى والمأوى والمثوى»[1].

أما بناؤه من غير الثلاثي (المزيد)، والرباعي فيكون «على لفظ اسم المفعول كالمدخل والمُخرج، والمُغار، المُقاتل، والمُضطرب، والمُتَقلَّب، والمُتحامل، والمُدَحرَج»[2].

فقياس اسمي المكان والزمان من المضارع (يَفْعِل)، هو (مَفْعِل) وقياسهما من المضارع (يَفْعَل) و (يَفْعُل) وهو مَفْعَل، ولكن وردت عن العرب أنماط شذّت عن القاعدة، فقد وردت على (مَفْعِل) مما مضارعه (يَفْعُل)، ومن هذه الأنماط «المَنْسِك والمَجْزِر والمَنْبِت والمَطْلِع والمَشْرِق والمَغْرِب والمفرِق والمسقِط والمَسْكِن والمَرْفِق والمَسْجِد»[3].

وقد علّل بعض المحدثين هذه المخالفة للقاعدة، بأنه لم يقصد بها التعبير عن اسم الزمان أو المكان بالمعنى الصرفي، بل هي أسماء لأماكن معينة، فهي إطلاقات خاصة لا تندرج تحت شروط الصيغة[4].

غير أنّ التفسير الأرجح لتغيّر الصيغة؛ هو اختلاف لهجات القبائل، «فقد عزيت هذه اللهجة إلى تميم»[5]، في حين عزيت اللهجة التي وافقت القياس (مَفْعَل)

١- شرح المفصل ٦/١٠٧-١٠٨، وانظر دقائق التصريف ١٢٢ وشرح الشافية ١/١٨٣

٢- شرح المفصل ٦/١٠٩.

٣- نفسه ٦/١٠٧.

٤- المنهج الصوتي للبنية العربية ١٢٠.

٥- لهجة تميم ٤٥٨، وانظر اللهجات العربية في التراث ٢/٦٠٦.

إلى أهل الحجاز[1].

ويمكن القول إن اللهجات كان لها دورٌ في تعدد الصيغ واختلافها، وهذه الصيغ مستعملة عند العرب، ولم يمت أي منها، بل ظلت الأنماط الخاصة بلهجات القبائل مستعملة إلى جانب الأنماط القياسية، ومن هذه الصيغ أو الأنماط:

- «المَشْرَقة والمَشْرُقة والمَشْرِقَة: الموضع الذي تشرق عليه الشمس وخصّ بعضهم به الشتاء»[2]، وورد أيضاً بالمعنى نفسه «الشّرق والشَّرْقة والمشَّرَقة: موضع الشمس في الشتاء، فأما في الصيف فلا شَرقة لها، والمَشْرق موقعها في الشتاء على الأرض بعد طلوعها»[3]، ووردت أيضاً صيغة (مِشْرِيق) «والمشريق: المَشْرق، ومِشْرِيق الباب: مدخل الشمس فيه»[4]، وهذه الأنماط (المَشْرقة والمَشْرُقة والمَشْرِقة والشَّرق والشَّرْقة والشَّرَقة والمَشّرِق والمِشْريق) جميعها أنماط وردت عن العرب، ومستعملة في بيئات معينة، غير أن النمط الأكثر استعمالاً هو (مَشْرِق) على وزن (مَفْعِل)، على الرغم من أن الوزن القياسي هو (مَشْرَق)، وما جعلنا نحكم عليه بأنه أكثر استعمالاً من غيره؛ هو كثرة استعماله ودورانه في اللغة.

وبعبارة أخرى، لقد استعملت العربية في بيئاتها المختلفة عدة أنماط استعمالية للتعبير عن اسم المكان من (شرق) وقد سارت هذه الأنماط على ألسنة الناس في مختلف بيئاتهم اللغوية، ويبدو أن صيغة (مَشْرِق) على الرغم من أنها غير متفقة مع القاعدة، قد رست في الاستعمال الفصيح، في حين انحازت الصيغة القياسية والصيغ الأخرى إلى المراتب التي تليها.

«المَسْكَنُ والمَسْكِن: المنزل والبيت، والأخيرة (المَسْكِن) نادرة، وأهل الحجاز يقولون: «مَسْكَن، بالفتح»[5] نلحظ من خلال ما وراه ابن منظور أن الصيغة الشائعة

١- لهجة تميم ٤٥٨، وانظر اللهجات في الكتاب لسيبويه ٤٨٨.

٢- لسان العرب (شرق) ١٠/١٧٤، ونظر إصلاح المنطق ١١٨-١١٩.

٣- لسان العرب (شرق) ١٠/١٧٥.

٤- المرجع السابق ١٠/١٧٤.

٥- المرجع السابق (سكن) ١٣/٢١٢.

هي مَسْكن، وهي كمثل لهجة أهل الحجاز، أما صيغة (مَسْكِن) فهي نادرة، على الرغم أنها الصيغة القياسية والأصلية (البنية العميقة).

- «المَغْرِب والمَغْرَب»، والمَغْرِب: موضع الغروب، وقد استعمل في المصدر والزمان، وقياسه الفتح (مَغْرَب)، ولكنه استعمل بالكسر[1] نستنتج من قول ابن منظور أن النمط المفتوح (مَغْرَب) غير مستعمل، في حين أن النمط المستعمل هو (مَغْرِب) بالكسر.

- «المَطْلِع والمَطْلَعَ: موضع طلوع الشمس»[2]، والنمطان مستعملان في اللغة، والصيغة القياسية هي (مَطْلَع)؛ لأنها من (طَلَعَ يَطْلُعُ)، ولعل (مَطْلِع) هي الصيغة الشائعة والأكثر دوراناً في اللغة.

- المَفْرِق والمَفْرَق و «مَفْرِق الطريق ومَفْرَقُهُ: مَتَشَعَّبُه الذي يتشعب منه طريق آخر»[3]، والنمطان يتصارعان في الاستعمال اللغوي، غير أن النمط الأكثر شيوعاً هو (مَفْرِق) بالكسر، مع أن الفتح هو القياسي.

- «المَنْسَك والمَنْسِك: الموضع الذي تذبح فيه النُّسُك (المذبح)»[4] والصيغة القياسية هي (المَنْسَك)، وهي أقل استعمالاً من (المَنْسِك).

- المَسْقَط والمَسْقِط، «ومَسْقِطُ الشي ومَسقَطُه: موضع سقوطه، والأخيرة نادرة، وقالوا: البصرة مَسْقَطُ رأسي ومَسْقِطُه»[5] فقد نطقت العرب بالصيغتين، غير أن الصيغة الشائعة والأكثر استعمالاً هي (مَسْقِط) على وزن (مَفْعِل)، على الرغم من أن الصيغة القياسية هي (مَسْقَط)؛ لأنها مِن (سَقَطَ يَسْقُط).

- «المَسْجَد والمَسْجِد: الذي يُسْجَد فيه»[6]، والنمطان مستعملان؛ والنمط

١- لسان العرب (غرب) ٦٣٨/١.
٢- المرجع السابق (طلع) ٢٣٥/٨.
٣- المرجع السابق(فرق) ٣٠١/١٠.
٤- المرجع السابق (نسك) ٤٩٩/١٠.
٥- المرجع السابق (سقط) ٣١٦/٧.
٦- المرجع السابق (سجد) ٢٠٤/٣.

القياسي هو (مَسْجَد)؛ فهو من (سَجَد يَسْجُد)، وهو قليل الاستعمال، أما النمط الثاني (مَسْجِد) فهو الشائع والكثير الاستعمال.

(المَنْبَت والمَنْبِت): وقد «جاء عن العرب بكسر الباء، وإنه لفي مَنبِت صدق، أي في أصل صدق»[1] والنمط القياسي هو (مَنْبَت) بالفتح؛ فهو من (نبت ينبُتُ)، ومع ذلك فنحنُ نحسب أن العامة تستخدمه في استعمالاتها اللغوية، أما النمط الثاني وهو نمط لهجي، فأغلب الظن أنه استعمال لغويّ فصيح، وهو أكثر شيوعاً من النمط الآخر.

ونجد أيضاً أنماطاً أخرى نحو «مَقْبَرة ومَقْبُرَة ومَزْرَعَة ومَزْرُعة على مَفْعَلة ومَفْعُلة»[2]، والنمط الشائع والأكثر استعمالاً في هذه الأنماط هو (مَفْعَلَة) بفتح العين.

وقد تتعدد أنماط اسمي الزمان والمكان عند صياغتهما من فعل معتل، كما في (مَعْوَد ومَعَاد)، «ففي حديث عليّ: والحَكَمُ اللهُ والمَعْوَد إليه يوم القيامة[3]، أي المعاد، قال ابن الأثير، هكذا جاء المعود على الأصل، وهو (مَفْعَل) من عاد يعود، ومن حقّ أمثاله أن تقلب واوه ألفاً كالمقام والمراح، ولكنه استعمله على الأصل»[4]، وعلى هذا، فقد استعملت اللغة النمطين (مَعْود ومَعْاد)، غير أن النمط الشائع والأكثر استعمالاً هو النمط الثاني (معاد).

ونجد أيضاً «المأوَى والمأوِي»[5]، وهو اسم مكان مشتق من فعل معتل مهموز، ونجد أيضاً «المأواة»[6] «والمأوى والمأواة والمأوي: المكان، أوكل مكان يأوي إليه شيء ليلاً أو نهاراً»[7]، وهذه الأنماط الثلاثة (المأوى والمأواة والمأوي) واردة عن العرب، غير

١- المرجع السابق (نبت) ٢/٩٧.
٢- إصلاح المنطق ١١٨-١١٩.
٣- النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣١٦.
٤- لسان العرب (عود) ٣/٣١٧.
٥- شرح المفصل ٦/١٠٨.
٦- لسان العرب (أوي) ١٤/٥٢.
٧- المرجع السابق (أوي) ١٤/٥٢.

أن النمط الشائع والأكثر استعمالاً هو (المأوى)، وهو النمط الفصيح.

نستخلص من خلال عرض بعض الصيغ والأنماط، لاسمي الزمان والمكان، أن هناك صيغاً قد شذّت عن القاعدة، ولكن لا يعني بالضرورة أن الصيغة القياسية لم تستعمل، بل على العكس، فقد ظلّت الصيغ القياسية مستعملة على الرغم من أن الصيغ الجديدة قد حلّت مكانها مثل (المَسْكَن، والمَسْكِن) فالصيغة القياسية هنا هي الأكثر استعمالاً وشيوعاً، وكذلك «المشْرِق والمَشْرَق والشَّرق والشَّرْقة والشَّرَقة والمِشْريق) كلها صيغ موجودة، ولكن الصيغة الشائعة هي (المَشْرِق)، وهي الأكثر استعمالاً، وكذلك الحال بالنسبة لسائر الصيغ فلعلها مستعملة في بيئات معينة ولهجات معينة، وهذا ينطبق على سائر الصيغ المذكورة.

وقد تتعدّد أنماط اسمي الزمان والمكان المشتقين من الفعل المعتل نحو (المأوى والمأوي والمأواة) وكان النمط الشائع والأكثر استعمالاً هو (المأوى) على وزن (مَفْعَل)، وهو النمط القياسي وقد ورد نمطان آخران لاسم المكان المشتق من الفعل المعتل، هما (المعاد، المَعْود) ونلحظ في هذين النمطين وجود بنيتين: بنية عميقة (مَعْوَد)، وبينة سطحية (معاد) والبنيتان مستعملتان، فهما تمثلان معاً (بنية سطحية) غير أن صيغة (معاد) تعد الصيغة الشائعة والأكثر استعمالاً، وهذا يمكننا من الحكم على أن الصراع الذي ساد بين هذه الأنماط المختلفة قد أدى في النهاية إلى غلبة الاستعمال، وهو ما تنبه إليه السابقون حين قرروا أن النمط المستعمل قد فاق المقيس الخاضع للقاعدة التي وضعها التصريفيون.

اسم التفضيل

هو ما اشتق من فعل لموصوف بهدف الزيادة على غيره[١] فاسم التفضيل صفة تشتق من الفعل للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة وأنّ أحدهما قد زاد على الآخر فيها[٢] وقد شذّ بناؤه من فعل غير ثلاثي مثل «هذا الكلام أخصر من غيره»[٣] فنحن هنا أمام نمطين استعماليين هما: أَخْصَر وأكثر اختصاراً ولعل النمط الثاني هو الأفصح والأكثر استعمالاً وإن كان النمط الأول قد استعمل.

وتعد صيغة التفضيل من المشتقات التي قد تتعدد أنماطها، غير أن الأمثلة على هذه الأنماط قليلة بالقياس إلى سائر المشتقات، من هذه الأنماط: قول العرب: الضُّوقى والضّيقى والكُوسى والكِيسى»[٤]، ولهذه البنى السطحية، بنى عميقة، اختفت من الواقع الاستعمالي للغة، وهي (ضُيقى، وكُيْسى) وصيغة (ضُيقى) قد تطوّرت إما إلى ضِيقى:

١- ضوقى ḍuyḳā̈ > ḍuḳā̈ < ḍuḳā̈

الأصل خذف شبه الحركة التعويض عن طريق إطالة الضمة

وهنا تم حذف شبه الحركة (y) والتعويض عنها بمطل الحركة (ū)

٢- ضيقي ḍuyḳā̈ > ḍiyḳā̈ < ḍiḳā̈ < ḍīḳā̈

الأصل بعد عملية المماثلة حذف شبه الحركة التعويض عن طريق إطالة الكسرة

وهنا تم حذف شبه الحركة (y) والتعويض عنها بمطل الحركة (ī) وكذلك الحال بالنسبة (لكُوسى وكيسى):

كيسى = kīsā̈ kisā̈ < kiysā̈ < kuysā̈

كوسى = kūsā̈ < kusā̈ kuysā̈

١- التعريفات ٤١.

٢- جامع الدروس العربية ١٩٣ وانظر المعجم المفصل في علم الصرف ١٤٨ ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٧٤.

٣- أوضح المسالك ٢٨٦/٣.

٤- إصلاح المنطق ١٣٧.

أما القدماء فيرون بأنه «إما أن تقلب الضمة كسرة لتِصحّ الياء، أو تبقى الضمة فتقلب الياء واواً»[1].

وهذه الأنماط مستعملة في اللغة غير أن النمط الشائع والأكثر استعمالاً هو الضُوقى والكُوسى، ولعلّ تعدد الأنماط هنا كان لسبب لهجي مقترن بالقانون اللغوي الذي تحدثنا عنه سابقاً.

ومن الأنماط التي تعددت بسبب اللهجات : (القُصوى والقُصيا)، «فأهل العالية يقولون: القُصوى، وأهل نجد يقولون: القصيا»[2] واللغة الأدبية الفصيحة تفضل النمط الأول (القصوى) وهو الشائع والأكثر استعمالاً.

كما ورد عن العرب قولهم «هو أحول منك وأحيل منك، من الحيلة»[3] والنمط الشائع والمشهور هو (أحيل) لأنه من الحيلة.

وأخيراً فإن هذه الأنماط القليلة لاسم التفضيل، قد تعددت نتيجة أسباب لهجية محكومة بقوانين صوتية، وهذ القوانين الصوتية تهدف في هذه البيئات أو عند هذه اللهجات، إلى تيسير النطق وتسهيله.

١- شرح ابن عقيل ٤٠٦/٢.

٢- إصلاح المنطق ١٣٩.

٣- المرجع السابق ١٣٧.

اسم الآلة

هو اسم يصاغ للدلالة على آلة الفعل، أو أداة العمل، ويصاغ غالباً من الفعل الثلاثي المجرد المتعدّي، نحو: مِبْرَد ومِنْشار[١].

واسم الآلة «هو ما يعالج به الفاعل المفعول بوصول الأثر إليه»[٢] «وقد عدّه بعضهم مصوغاً من مصدر الفعل وليس من الفعل، فعرف بأنه «اسم مصوغ من مصدر ثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته»[٣].

وقد استعملت لفظة(غالباً) عند صياغته من الفعل الثلاثي المجرد؛ لأنه «قد يشتق من مصدر غير الثلاثي المجرد، نحو: مِئزر، ومحراك ومِرْساه ومِنصاة»[٤].

وكذلك فإنه «قد يشتق من مصدر الفعل اللازم، نحو: مصباح، مدخن، مزراب، معراج، معزف، ملهى، مذياع»[٥].

ويكون بناء اسم الآلة على (مِفْعَل) و (مِفْعَال) و(مِفْعَله)، بكسر الميم وفتح العين، مثل مِبْرَد ومِفتاح ومِكْنَسة[٦]. وأهل صقلية ينطقون اسم الآلة التي على وزن مِفْعَال، بضم الميم فيقولون: مُفْتاح ومُصْباح ومُسْمار ومُسْواك[٧].

وفي هذه الحالة يتشكل في اللغة نمطان (مِفْعال) ومُفْعال)، والنمطان تتضارعان على الصح الاستعمالي اللغوي، غير أن النمط الأصلي أو القياسي (مِفْعَال) طغى في الاستعمال على النمط السطحي (مُفْعَال) الموجود على المستوى اللهجي.

١- المعجم المفصل في علم الصرف٨٠، وانظر موسوعة النحو والصرف والإعراب ٤٧.
٢- التعريفات ٤٠.
٣- شذا العرف في فن الصرف ٨٩.
٤- تصريف الأسماء والأفعال ١٧٣.
٥- المرجع السابق ١٧٣.
٦- همع الهوامع ٥٦/٦، وانظر شذا العرف في فن الصرف ٩٠.
٧- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية ١٥٨.

وقد خرج عن القياس ألفاظ معينة، منها مُسْعُط ومُنْخُل ومُنْصُل ومُدُقّ ومُدْهُن ومُكْحُله، بضم الميم والعين، أي عين (مَفْعُل)[1].

ولعلّ للهجات أثر في تشكّل هذه الصيغ، فمنهم من يرى أن هذه الصيغ التي على وزن (مُفْعُل) «قد عزيت إلى عامة أهل بغداد، وأثر الاتباع يبدو واضحاً عليها»[2]، وهذا يعني أن قانون صوتياً أثر في وجود هذه الصيغة في هذه اللهجة، وهذا القانون هو قانون المماثلة الصوتية، حيث تأثرت الفتحة بالضمة التي قبلها فتحوّلت إلى ضمة، مثل:

مُنْخَل > مُنْخُل

munhul < munhal

والتأثر هنا مقبل كلي منفصل، وهذا ينطبق على بقية الأمثلة المذكورة، وعلى هذا فأنماط اسم الآلة قد تتعدد، وهذا التعدد يظهر على النحو الآتي:

- «المُنْخُل والمُنْخَل: ما ينخل به، وهو أحد ما جاء من الأدوات على مُفْعُل بالضم»[3]، وهذان النمطان يمثلان بنية عميقة (المُنْخَل) وبنية سطحية (المُنْخُل)، والبنيتان مستعملتان، غير أن البنية السطحية (المُنْخُل) وهي الصيغة الحادثة والمتطوّرة عن البينة الأصلية -كما ذكرنا سابقاً- هي الصيغة الشائعة والأكثر استعمالاً.

«والمُنْصَل والمُنْصُل»[4] والمُنْصَل والمُنْصُل اسم للسيف[5].

وصيغة مُنْصُل متطوّرة عن البنية العميقة أو الأصل (المُنْصَل) بفعل قانون المماثلة كما ذكرنا سابقاً:

١- الكتاب ٩١/١٤ وشرح المراح في التصريف ١٣٥، وانظر شذا العرف في فن الصرف ٩٠.
٢- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ٤٨٩.
٣- لسان العرب (نخل) ٦٥١/١١-٦٥٢.
٤- المرجع السابق (نصل) ٦٦٥/١١، وانظر إصلاح المنطق ١٠٢-١٠٣.
٥- المرجع السابق (نصل) ٦٦٥/١١.

munsul < munsal

والصيغة الحادثة أو السطحية هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً.

- «المِدَقُّ والمِدَقَّةُ والمُدُقّ: ما دققت به الشيء»[1].

والصيغة القياسية هي (المِدَقّ) ولعلها النمط الأفصح والأكثر استعمالاً من المُدُق، وذلك لما في الفتحة هنا من ميزة الخفة.

- «المِكْحَل والمِكْحَال: الآلة التي يكتحل بها، وكذلك المُكْحُلة»[2] وهذه الأنماط مستعملة في اللغة، والمِكْحَل والمِكْحَال نمطان قياسان ونحسب أنهما أكثر استعمالاً في اللغة الأدبية من النمط الثالث (مُكْحُلة).

«وقالوا: (مَضْرِبة) السيف، جعلوه اسماً للحديدة، وبعض العرب يقول: (مَضْرُبة) كما يقول: مَقْبُرَة ومَشْرُبة»[3].

وصيغة (مَضْرَبة) تعزى إلى عامة أهل بغداد، ونلحظ أثر الاتباع الحركي واضحاً فيها[4].

maḍrabatun < maḍribatun

والتأثر هنا مقبل كلي منفصل.

كما وجدت صيغة (مَضْرُبة) وهي تعزى إلى أهل الحجاز[5]. وزيادة على هذه الصيغ نجد «المِضْرَب والمِضْرَاب»[6]، وهذه الأنماط (مَضْرِبَة ومَضْرَبة ومَضْرُبة ومِضْرَب ومِضْرَاب) أنماط تتصارع في الاستعمال اللغوي، والنمطان (مِضْرب

١- المرجع السابق (دقق) ١٠/١٠٠.

٢- المرجع السابق (كحل) ١١/٥٨٤-٥٨٥.

٣- الكتاب ٤/٩١.

٤- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ٤٨٩.

٥- البحر المحيط ٢/٣٤٠، وانظر اللهجات في الكتاب لسيبويه ٤٨٩.

٦- لسان العرب (ضرب) ١/٥٤٣.

ومِضْرَاب) هما النمطان القياسيان، ولعلهما النمطان الشائعان والأكثر استعمالاً من بقية الأنماط ذات الاستعمال اللهجي، على ما يبدو.

- «السَّعِيط والمِسْعَط والمُسْعُط: الإناء يجعل فيه السعوط، وهو اسم دواء يُصب في الألف، والأخير (المُسْعُط) نادر، وإنما كان حكمه : المِسْعَط، وهو أحد ما جاء بالضم مما يعتمل به»[1]، والمقصود بما يعتمل به اسم الأداة أو الآلة. إذن فالنمط القياسي (مِسْعَط) أكثر شيوعاً واستعمالاً من النمطين الآخرين

- «المُغْزَل والمِغْزَل والمُطْرَق والمِطْرَق»[2]، «المِغْزَل والمُغْزَل والمَغْزَل اسم ما تغزل به المرأة والأخيرة (مَغْزَل) أقلها»[3]، وقد روي أن الكسر لتميم والضم لقيس[4].

ولعل تميماً «كانت تقول ذلك بالضم، لأن الضم من صفات الخشونة التي تناسب قبيلة كتميم، وهذا يتفق مع ما أثر عن قيس في أنها تقول ذلك بالضم، لأن أغلب قيس تعيش في المناطق البدوية، التي تؤثر الضم غالباً، أما البيئات المتحضرة كالحجاز فإنها جنحت إلى الكسرة»[5].

وهو يفسّر وجود النصوص التي عزت الكسر لتميم «بأن اللهجات لم تبق على حالة واحدة بل يصيبها التطوّر عبر التاريخ، وفي تطوّرها هذا، مالت الضمة وهي صوت لين خلفي وتحتاج إلى جهد عضلي أكثر، إلى الكسرة، وهي صوت لين أمامي ولا يحتاج إلى ما تحتاجه الضمة من مجهود، واللهجات في تطوّرها تميل إلى عامل السهولة، فالراوي الذي سمع الكسر من تميم سمعه بعد أن مرّت فترة كافية تطوّرت الضمة فيها إلى الكسرة، ولا سيّما أن اللغة لم تُسَجل إلاّ بعد مرور فترة طويلة من الزمن كافية لاحداث مثل هذا التطوّر»[6]، وهذا يعني أن الأصل هو الضم، وبالتالي

١- المرجع السابق (سعط) ٧-٣١٤-٣١٥.

٢- إصلاح المنطق ١٢٠.

٣- لسان العرب (غزل) ٤٩٢/١١.

٤- المرجع السابق ٤٩٢/١١ وانظر اصلاح المنطق ١٢٠.

٥- اللهجات العربية في التراث ٦٠٤/٢، وانظر القيمة الوظيفية للصوائت ٧٦-٧٧.

٦- اللهجات العربية في التراث ٦٠٥/٢.

فإن هناك بنية عميقة وبنية سطحية، غير أن النمط الشائع والأكثر استعمالاً هو (مِغْزَل)، أما (مُغْزَل ومَغْزَل) فمستعملان على المستوى اللهجي.

- ومن أنماط اسم الآلة (المنشار والمئشار والميشار).

«فيقال المِئشار بالهمز، وجمعه مآشير، وقد أشرت الخشبة فهي مأشورة وأنا آشر، ويقال: الميشار، بلا همز، وقد وشرت الخشبة وهي موشورة وأنا واشر، ويقال أيضاً نشرت الخشبة وهي منشورة وأنا ناشر»[1]. وقد جاء في اللسان «وشر الخشبة بالميشار، غير مهموز: نشرها، لغة في أشرها، والمئشار: ما وشرت به، والوشر لغة في الأشر»[2].

وهنا نلحظ «أن اللغة فرّت من الحركة المزدوجة (wa) في (وَشَرَ) عن طريق حذف شبه الحركة (w)، ثم اجتلاب همزة لتكون حد ابتداء»[3]:

>aš̌ara	<	*aš̌ara	<	waš̌ara
إقحام الهمزة لابتداء المقطع		حذف شبه الحركة		الأصل (المثال)

وأشير هنا إلى أن النون صوت يمتاز بالخفاء، وهو معرض للسقوط، ولعل هذا كان سبباً في سقوط النون من صيغة (منشار)، وربما كانت هذه الصيغة من جذر آخر كما أشرنا سابقاً.

وجميع هذه الصيغ مستعملة وموجودة في اللغة، غير أن النمط الدارج والشائع في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة هو (منشار) من الفعل نشر، ويمكن القول أيضاً إنه ربما اتفق وجود صيغتين للتعبير عن هذا المعنى، وهما (نشر) (وَشَرَ) أو (يشر) وأن النون لم تسقط، بل كل منهما صيغة أصلية قائمة بذاتها، ولكن الصراع واقع في (ميشار) ومئشار إذ ربما توهم الناطق أن الياء هنا شبه حركة،

١- إصلاح المنطق ١٤٥.

٢- لسان العرب (وشر) ٢٨٤/٥.

٣- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ١٥٥.

أي myšārun فحذف شبه الحركة (y) وعوّض عنها بالهمزة mi>šārun

نستخلص من خلال هذا العرض لبعض أنماط اسم الآلة أن هذه الأنماط قد تعددت واختلفت، وقد تأتى هذا التعدد نتيجة أسباب لهجية، محكومة بالقوانين اللغوية أحياناً، كما في مُنْخُل ومُنْصُل ومُكْحُله ومُدْهُن، ومَضْرِبَة، ومَضْرَبَة، ومِغْزَل ومَغْزَل، فقد ساهم قانون المماثلة أو الاتباع بتيسير النطق الخاص بأهل بيئة معينة.

وربما كانت هناك علاقة بين بعض أنماط اسم الآلة، كما في (منشار وميشار ومئشار) فلعلّ الأصل في (mišār) هو (miyišār) وفي هذا النمط النظري تم التخلص من شبه الحركة (y) وعُوّض عنها عن طريق إطالة الكسرة (mīšār):

mīšār < mišār < myišar

وربما لجأت بعض البيئات إلى الحدّ من طول الحركة عن طريق الهمز mīšār > mi>šār ، أي أنّه نوع من النبر التوتري الذي مالت إليه اللهجات البدوية، في حين مالت اللهجات الحضرية إلى النبر الطولي mīšār ، ومن الممكن أن تكون صيغة (مئشار) صيغة أصلية من الفعل (أشر) المتطوّر عن الفعل (وشر)، ومن ثم تمّ تخفيف الهمز لتصبح (ميشار):

mīšār < mišār < mi>šār

الأصل (مهموز) حذف الهمزة التعويض عنها بإطالة الكسرة

ومن المحتمل أن تكون صيغة (ميشار)، جاءت نتيجة سقوط النون، كما ذكرنا سابقاً:

mīšār < mišār < minšār

(الأصل) (حذف النون) التعويض عنها بإطالة الكسرة

المصادر

يدرس هذا المبحث الصراع الناتج عن تعدد صيغ المصدر للفعل الواحد، وهذا التعدد الذي ستركز عليه الدراسة هنا، هو التعدد الذي لا يضيف أيّ معنى جديد أو مختلف.

وقد حاولت في بعض المواضع أن أفسّر وجود بعض الصيغ الحادثة؛ وردّها إلى اختلاف اللهجات مثلاً، أو إلى بعض القوانين الصوتية، كقانون المماثلة، وقانون تطوّر الأفعال والأسماء والمعتلة، والقياس الخاطئ أو التوهم، ومن ثمّ بيان أيّ الصيغ التي فشت في الاستعمال أكثر من غيرها.

وسواء أكان هذا التعدد قد نشأ بسبب اللهجات، أم بسبب القوانين اللغوية، فهو يمثل أنماطاً لغوية مستعملة للمادة الواحدة، ولكن بدرجات متفاوتة.

والمصادر التي ستُدرس هنا هي:

أ- مصادر الأفعال الثلاثية.

- مصادر الأفعال الثلاثية الصحيحة.

- مصادر الأفعال الثلاثية المعتلة.

١ - مصادر الفعل المثال

٢- مصادر الفعل الناقص

٣- مصادر الفعلين (اللفيف المقرون واللفيف المفروق).

ب- مصادر الأفعال المزيدة.

ج- المصدر الميمي.

المصدر: هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه[1].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في أصل اشتقاق كل من المصدر والفعل، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفَرْع عليه»[2]، وعلى أيٍّ حال، فنحن لسنا بصدد الحديث عن هذه القضية الجدلية، وما يهمنا هو دراسة أنماط المصادر وصيغه.

فمن يتابع المعجم العربي، والمصادر العربية الواردة فيه، يجد أن المصدر في اللغة العربية خاصة يتخذ السمت السماعي الذي لا يخضع لقاعدة قياسية مطردة، وهذه الصفة ربما كانت خاصة باللغة العربية من مجموعة اللغات السامية التي اتخذت منحى مختلفاً، فقد صارت في طريق اختيار صيغة واحدة، أو صيغتين للتعبير عن مصدرها[3]، وأما اللغة العربية فقد تعددت صيغ المصدر فيها تعدداً كبيراً، بل أن الفعل الواحد قد يتخذ صوراً كثيرة، مما ينم على أن عملية تداول هذه المصادر كانت قد تمت على رقعة واسعة من الناحية الجغرافية، وما نتج عن هذا من توزيع سكاني متفاوت.

وفيما يلي طائفة من هذه الصيغ التي سارت معاً في طريق الاستعمال كما نجدها في المعجم العربي.

مصادر الأفعال الثلاثية الصحيحة:

نجد في المعاجم كثيراً من الأفعال الثلاثية الصحيحة التي تتعدد مصادرها، منها:

- **الفعل (هلك):**

تقول العرب «هلك هُلْكاً وهَلاكاً وتُهلوكاً وهُلوكاً، ومَهْلَكة ومَهْلِكة ومَهْلُكة وتَهْلُكة وتَهْلِكة وتَهْلَكة ومَهْلَكاً ومَهْلُكاً ومَهْلِكاً وهَلْكاً، كلها بمعنى الموت»[4].

إن المصادر (هُلْكاً وهَلاكاً وهُلوكاً) من المصادر الشائعة، فالأوزان (فُعْل وفَعَال وفُعُول) من الأوزان المشهورة التي يكثر تداولها[5].

١- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٥٥٥/٢، وانظر التعريفات، ٢٢٧، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ١٧٧.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/١.

٣- فقه اللغات السامية ١٢٠-١٢١.

٤- لسان العرب (هلك) ٥٠٣/١٠-٥٠٤، والقاموس المحيط (هلك) ٣٢٤/٢ ومختار الصحاح ٦٩٧.

٥- مصادر الأفعال الثلاثية ٤١، ٥٩، ٧٢.

أما بقية المصادر ، فهي من الأوزان القليلة الاستعمال والنادرة التداول[1]، فالمصدر (تهْلُكة) مصدر نادر جداً، فقد ذكر ابن منظور أن «التهْلُكة» من نوادر المصادر وهي ليست مما يجري على القياس»[2].

وكذلك وزن (تَفْعِلَة)، فهو وزن نادر ، وقد جاء استعمال (تَهْلِكَة) مصدراً مشتركاً مع عدد كبير من الصيغ الاستعمالية للفعل نفسه[3].

ولا يخلوا الأمر من أن الأوزان الثلاثة (تَفْعِلَة وتَفْعُلَة وتَفْعَلَه) من أثر اللهجات، وذلك في حركة العين، وإلاّ فإن هذه المصادر الثلاثة هي في المعنى مصدر واحد[4]، بمعنى أن التغير النوعي في الحركة لم يفد معنى جديداً.

ولعل المصادر (مَهْلَكاً ومَهْلِكاً ومَهْلُكاً)، هي أيضاً من أثر اللهجات، إذ اختلفت كذلك في حركة العين، وكذلك الحال بالنسبة للمصدر (هَلْكاً) ومن الجدير أن نذكر هنا الصلة بين وزني (مَفْعَل ومَفْعَلة)، فوزن مَفْعَله، من الأوزان النادرة، ولا يأتي مرتبطاً ببناء فعلي أو بمعنى معين، وربما نستطيع الحكم عليه بأنه يرتبط بوزن (مَفْعَل) غالباً[5]، ومن هنا ورد في مادة (هَلَكَ): (مَهْلَكاً ومَهْلَكة)، وبالتالي فإننا قد نرد وجود المصادر (مَهْلَكة ومَهْلُكة ومَهْلِكة) إلى اللهجات أيضاً.

إن هذه المصادر، سواء ما كان فاشياً في الاستعمال اللغوي العربي، أي كثير الاستعمال أو ما كان قليلاً، ورُدّ إلى المعيار اللهجي يشير إلى أن جميع هذه الصيغ قد استعملت جنباً إلى جنب في بيئات لغوية قد تكون مختلفة، وربما استعمل بعضها في بيئة لغوية واحدة.

وما حُكمُ كثرة الاستعمال المشار إليه إلاّ نتيجة لعملية الاستقراء الناقص في جمع المادة اللغوية واستقصائها، فما عُدّ شائعاً في الاستعمال، قد يكون صحيحاً في بيئة أو بيئات لغوية سمعها رواة اللغة، وأما النادر الاستعمال، فقد يكون كذلك في بيئات معينة، ولا يعني هذا الحكم بالضرورة أنها كانت كذلك في بيئات أخرى.

١- المرجع السابق ٨٥-١٣٤.

٢- لسان العرب (هلك) ١٠/٥٠٤.

٣- المزهر للسيوطي ٢/١٥١.

٤- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ٦٢.

٥- مصادر الأفعال الثلاثية ١١٠.

- الفعل (صرَعَ):

«صرعه يَصْرَعَه صَرْعاً وصِرْعاً، إذا طرحه أرضاً، والفتح لغة لتميم والكسر لغة لقيس»[1]، وهما من القبائل البدوية الفصيحة، والتغيّر الذي يشير إليه هذان المثلالان تغير نوعي في الحركة، وهما من المستوى الفصيح. ولعل صيغة (صَرْعاً) بالفتح أكثر استعمالاً؛ وربما كان ذلك لخفة الفتحة ولا سيما أنه يليها فتحة أخرى.

- الفعل (كَرِهَ):

«كَرِهَهُ كَرْهاً وكُرْهاً وكَرَاهَة وكراهية ومَكْرَهاً ومَكْرَهه، وقد أجمع كثير من أهل اللغة على أن الكَرْه والكُرْه لغتان»[2].

وكَراهة على وزن فَعَاله، مصدر استعمله الحجازيون، وكراهية على وزن فعالية، مصدر اشتقه التميميون[3].

وقد نرد وجود (مَكْرَهاً ومَكْرَهةً) إلى اختلاف اللهجات أيضاً، والمصادر الشائعة والكثيرة التداول هي (كُرْهاً وكَرَاهةً) على وزني (فُعْلاً وفَعَالة) أما (كَرْهاً وكراهية ومَكْرَهاً ومَكْرَهة) فهي من الأوزان القليلة التداول[4].

وهذا الحكم معنيٌّ أولاً وأخيراً بالبيئات اللغوية الفصيحة، أما إذا تعاملنا معه على أساس اللهجات، فإنه سيكون حكماً نسبياً، بمعنى أنه إذا انطبق على بيئة لغوية ما، فإنه قد لا ينطبق على بيئة لغوية أخرى، وكان ذلك نتيجة عملية الاستقراء الناقص كما ذكرنا سابقاً.

- الفعل (صَلُحَ):

صَلُحَ يَصْلُحُ ويَصْلَحُ صلاحاً وصلوحاً، وصَلُحَ كصَلَحَ»[5] إن (فَعُلَ) اللازم يشتق

١- لسان العرب (صرع) ١٩٧/٨ وانظر اصلاح المنطق ٣١ ومختار الصحاح (صرع) ٣٦١ ولغة تميم ٤٥١.

٢- لسان العرب (كره) ٥٣٥/١٣.

٣- المزهر ٢٧٦/٢، وانظر لغة تميم ٤٥٠.

٤- انظر في بابي الأوزان المشهورة التي يكثر تداولها والأوزان النادرة التداول من كتاب مصادر الأفعال الثلاثية ٣١-١٣٥.

٥- لسان العرب (صلح) ٥١٦/٢، وانظر إصلاح المنطق ١١٠.

مصدره على وزن (فَعَال)، نحو: صَلُحَ صلاحاً، غير أن قبيلة هذيل تميل إلى صيغة (فُعُول)، فيقولون: صَلُحَ صُلُوحاً[1].

ولعلّ الصيغة القياسية (صلاحاً) هي الأكثر شيوعاً في اللغة الأدبية الفصيحة أما صيغة (صُلُوح) على وزن (فُعُول) فمستعملة على المستوى اللهجي، وقد تستعمل صيغة (صلاح) على المستوى اللهجي أيضاً.

- الفعل (ضَعُفَ):

«ضَعُفَ يَضْعُف ضَعْفاً وضُعْفاً»[2]. والضَعْف والضُعْف لغتان بمعنى واحد، فالتميميون يفتحون (الضَعْف)، والحجازيون يضمون (الضُعْف)[3]، والتغيّر الذي يشير إليه هذان النمطان اللغويان، تغيرٌ نوعيٌ في الحركة، وهما من استعمال الفصحى وفي قوله تعالى «الله الذي خلقكم من ضَعْف»[4]، قرأ الجمهور ضُعْف، وقرأ عاصم وحمزة: ضَعْف، وهي قراءة عبدالله والعطاردي، وقال كثير من اللغويين: الضم في البدن، والفتح في العقل[5]، وهو تمييز يرتكز إلى البعد الدلالي. فالنمطان (الضَعْف والضُعْف) مستعملان في الفصحى، ولعلّ صيغة (الضَعْف) بالفتح أكثر شيوعاً في اللغة الأدبية الفصيحة من صيغة (الضُعْف) بالضم؛ وربما يعود ذلك لما تمتاز به الفتحة من خفة وسهولة.

ومن الأفعال الصحيحة المهموزة الفعل (أرج):

«أرِجَ الطيب يأرَجُ أرَجاً: فاح، وأرَجَ الحقَّ بالباطل أرْجَاً: خلطه»[6] وورد عند الهذليين: أرِج أريجاً، بدلاً من أرِج أرَجاً[7].

١- لغة هذيل ٢٣٢-٢٣٧.

٢- لسان العرب (ضعف) ٢٠٣/٩.

٣- لغة تميم ٤٥١، وانظر اللهجات العربية في التراث ٢٦٢.

٤- الروم/٥٤.

٥- البحر المحيط ١٨٠/٧، وانظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٠٨ واتحاف فضلاء البشر ٣٤٩ والمبسوط في القراءات العشر ٣٥٠ وحجة القراءات لابن زنجلة ٥٦٢ والعنوان في القراءات السبع ١٥١.

٦- لسان العرب (أرج) ٢٠٧/٢-٢٠٨.

٧- لغة هذيل ٢٣٨-٢٣٩.

ويمكن القول أن الصيغة القياسية (أرَجاً)، والصيغة الهذلية (أريجاً) تستعملان جنباً إلى جنب في اللغة الأدبية الفصيحة، والصراع هنا بين بنيتين، بنية عميقة (أرَجاً) وبنية سطحية (أريجاً) وكانت نتيجة هذا الصراع أن استعمل النمطان، بحيث صارا يشكلان معاً بنيتين سطحيتين موجودتين في الواقع الاستعمالي الفعلي.

ومن الأفعال الصحيحة المهموزة أيضاً الفعل (أخذ)، فقد جاء في اللسان: «أخذت الشيء آخُذُه أخْذاً، تناولته وتَخِذَ يَتخذُ تَخَذاً وتَخْذاً، وتَخِذْتُ مالاً أي كسبته»[1].

نشأ المصدران (تَخَذاً وتَخْذاً)، بسبب قانون القياس الخاطئ أو التوهم، فقد «يؤدي القياس إلى نشوء كلمات جديدة في اللغة، فإن بناء «اتبع» من (تبع) مثلاً، أدّى إلى توهم أن (اتخذ) مأخوذة من (تخذ) مع أنها من (أخذ) وبذلك نشأت كلمة جديدة هي (تَخِذ) واستخدمها الشعراء[2]، كقول الممزق العبدي:

- وقد تخذت رجلي إلى جنب غَرْزها نسيفاً كأفحوص القطاة المطرِّق[3]

والاتخاذ على وزن الافتعال، إلا أنه تم الإدغام بعد تليين الهمزة، وإبدال الياء تاء، كما يرى القدماء، ثم لما كثُر استعماله على لفظ الافتعال، توّهموا أن التاء أصلية، فبنوا منه، فَعِل يَفْعَل، قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ[4].

وابن جني يرى عكس ذلك، «فالتاء ليست بدلاً من شيء، بل هي فاء أصلية بمنزلة اتبعت من تبع»[5].

ويمكن أن نرد السبب في وجود مثل هذه الأنماط اللغوية الاستعمالية إلى الأثر الكبير للقياس في كلامنا، «ونحن إذا سمعنا متحدثاً ينطق بصيغة من الصيغ، فمن الصعب الحكم على ما إذا كانت هذه الصيغة، قد سمعها ذلك المتحدث من قبل، ومن الصعب أن نحكم بهذا أو بذاك على الأخص عندما يكون القياس صحيحاً موافقاً لما تتطلبه اللغة وشاع فيها، أما إذا خالف هذا القياس ما شاع في اللغة، فإننا حينئذٍ

١- لسان العرب (أخذ) ٤٧٢/٣-٤٧٥.

٢- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١٠٧.

٣- **الأصمعيات** ١٦٥.

٤- الصحاح (أخذ) ٥٥٩/٢ وانظر لسان ا لعرب (أخذ) ٤٧٤/٣.

٥- الخصائص ٢٨٧/٢.

نعلم أنه من عمل الفرد، وليس مما سمعه من قبل، وهذا هو ما يسميه اللغويون المحدثون باسم «القياس الخاطئ»[١].

وهذا المصطلح يراد به: الميل العارض، الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه -من كلمة أو صيغة، إلى الخروج عن مدارها الطبيعي، في التطوّر والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى، لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما[٢].

«والقياس يتوقف إلى حد ما على قانون الاقتصاد في المجهود (أي قانون السهولة والتيسير) الذي يتجنب إثقال الذاكرة بمتاع غير مفيد، والصيغ التي يقصيها القياس صيغ عليلة، بمعنى أنها غير مضمونة من الذاكرة، لندرة استعمالها، والقياس لا يستطيع التغلب، إلاّ عند ضعف الذاكرة، فالصيغة الشاذة النادرة الاستعمال، تُنسى وتصاغ من جديد، تبعاً للقاعدة المطردة»[٣].

ويمكن إجمال عملية القياس التي أدت إلى نشوء صيغة (التخذ) هذه واستعمالها مع صيغة (الأخذ) التي تعد الأصل، بأن الأمر قد تمّ في صيغة (الافتعال) ثم العودة إلى الأصل المجرد، فعند صياغة صيغة الافتعال من (أخذ) فإنها من الجهة الأصلية، اعتماداً على الجذر الصامت الثلاثي ستكون (إتخاذ):

>i>tihād < >aḥaḍa

(أخذ) (إتخاذ)

الجذر الصامتي صيغة الافتعال

وهذه الصيغة مصدر للصيغة النظرية الفعلية (إتخذ)، فإذا أردنا الرجوع إلى الصيغة الثلاثية الأصلية، فإن من شأن ذلك أن يجعلنا نقول (أخذ)، وهو السمت القياسي المنتظر، وهو المسار نفسه الذي اتخذته اللغة في صيغة الافتعال في الأفعال الثلاثية، التي تكون فاؤها تاء مثل (تبع) فعندما تعود من صيغة الافتعال (اتّباع) أو (اتّبع)، إلى الأصل الصامتي الثلاثي، فإن الناطق سيعود إلى (تبع)، والذي يبدو أن عملية التوّهم أو القياس الخاطئ المشار إليها آنفاً، قد انطبقت هنا تمام

١- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١٠٠.

٢- أسس علم اللغة ١٤١.

٣- اللغة ٢٠٦.

الانطباق، فقد قاست اللغة في بعض استعمالاتها، العودة عن (إتخذ) في بنيتها النظرية أو (اتخذ) في بنيتها المستعملة إلى (تخذ) قياساً على العودة من (اتبع) إلى (تبع)، مما أدّى إلى ولادة فعل جديد من الجذر الصامتي القديم المهموز، ولكنه في بنيته الجديدة ليس مهموزاً، وله مصادر غير مهموزة، وهي: اتَّخْذ والتَّخَذ[1].

وقد وجدنا (فَعِل) بمعنى (افتعل) في لهجة هذيل، مثل (تَخِذ) مكان (اتّخذ) و (تقي) مكان (اتّقى)[2]، فمن المحتمل إذن أن نردّ وجود هذا الفعل الجديد (تَخِذَ) لسبب لهجي، وعلى أي حال فإن هذه المصادر (أَخْذاً وتَخَذاً وتَخْذاً) مستعملة في اللغة، غير أنه يجب الأخذ بين الاعتبار هنا، أن الصراع محكوم بالجذر الثلاثي المجرد الذي اشتقت منه هذه المصادر، فالمصدر (أَخْذاً) مشتق من الفعل (أخذ) وصيغة (أَخْذاً) تمثل نمطاً واحداً فقط، وبالتالي لا يوجد صِراع هنا لو توقفت عملية التطور عند هذا الحد.

وأما المصدران (تَخَذاً وتَخْذاً) فهما مشتقان من الفعل (تَخِذَ)، وهما نمطان مستعملان، فالصراع الموجود بينهما أدّى إلى استعمالهما معاً، وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ التغيّر في مثل هذين الموضعين (التَخَذْ والتّخْذ)، تغير نوعي في الحركة، وهما من شعار الفصحى، ومن ناحية أخرى فإنه من الممكن أن يكون الصراع قائماً بين الأنماط الثلاثة (أَخْذاً وتَخَذاً وتَخْذاً)، إذا اعتبرنا الفعلين (أخذ وتَخِذ) بمعنى واحد أو بمثابة فعل واحد، ومهما يكن من أمر، فإننا نحسب أن صيغة (الأخذ) أكثر استعمالاً ودوراناً في اللغة من صيغتي (التَخْذ والتَخَذ).

١- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ٥٣-٥٥.

٢- لغة هذيل ٢٦٧.

مصادر الأفعال المعتلة

١- مصادر الفعل المثال

تتعدد مصادر الفعل المثال (وهو ما اعتلت فاؤه[١]، مما يمكن اعادته إلى ما نسميه صراع الأنماط اللغوية، ومن هذه الأفعال:

الفعل (ورث):

«وَرِثه ماله ومجده ووَرِثه عنه وِرْثاً ورِثَةً ووراثة وإراثة، ووَرِث فلان أباه يرثه مِيراثاً ومَيْراثاً»[٢].

إن المصدر (مَيْرَاث) على وزن (مَفْعَال)، ناتج بسبب قانون الحذلقة أو توهم المتكلم أن الأصل في الياء (ميراث) هو الحركة المركبة (ay) فأعادها إليه، وقال: مَيْراث متوهماً[٣].

فالأصل في هذا النمط وفقاً للجذر الصامتي (ورث) هو (مِوْراث) على وزن (مِفْعال) miwrāṯun، وقد تشكّل في هذه البنية كما هو واضح حركة مزدوجة هابطة (iw)، وهي حركة مرفوضة في المعيار الفصيح للعربية، وقد اتجهت اللغة إلى التخلص من هذا الوضع الصوتي عن طريق إلغاء شبه الحركة (w)، فصارت الكلمة miṯāṯun، وهي صيغة لا تعبّر عن المصدر كما يبدو، ولذا قامت اللغة بتعويض هذا الحذف عن طريق إطالة الكسرة:

miwrāṯun < miṯāṯun < mīrāṯun

الأصل — حذف شبه الحركة — التعويض بإطالة الكسرة

ويبدو أن اللغة قد اتجهت إلى القياس على وزن (فَعْلان) من الأجوف مثل مَيْدان، فإنه في حالة النطق العامي تصبح (مِيدان) mīdān أو mēdān، وأما إذا أراد العربي أن يتكلم الفصحى، فإنه سيقول: مَيْدان maydān، وهو الأصل، وقد قام الناطق هنا بالقياس على أمثال (مَيْدان) maydān، فقال: (مَيْراث) mayrāṯ، على الرغم من أنها

١- شذا العرف في فن الصرف ٢٨.

٢- لسان العرب (ورث) ١٩٩/٢.

٣- مصادر الأفعال الثلاثية ٢٠١.

ليست الأصل، مما ساهم في توليد كلمة جديدة استعملت في المعجم العربي، ومع ذلك فإنها لم تستثمر شهرة الكلمة الأصلية، التي اتخذتها الفصحى في أغلب استعمالاتها اللغوية.

وورث إرْثاً، الأصل (وِرْثاً)، وما حدث هنا «أن العرب فرّت من الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، عن طريق حذف شبه الحركة، فبدأ المقطع بحركة، فاجتلبوا الهمزة؛ لتكون حدّ ابتداء للمقطع»[1]:

>irṯun	<	*irṯun	< writun
التعويض عنها بالهمزة (لتكون حد ابتداء)		حذف شبه الحركة	(الأصل)

وقد نعزو ذلك أيضاً إلى أن «بعض الناطقين توّهموا أن الأصل في الواو، هو الهمزة التي سقطت بفعل قانون السهولة والتيسير في نطق الحجازيين، فأعادوا همزها، وهي في الحقيقة ليست مهموزة»[2]، ومعنى ذلك أن هذا كان بتأثير قانون القياس الخاطئ، أو المبالغة في التفصّح، وتبعاً لذلك تكون العملية على النحو الآتي:

>irṯun	< irṯun	< wirṯun	< >irṯun	
الأصل (بالهمز)	سقوط (الهمز)	التعويض بالواو	العودة إلى الأصل	

والمرجح هو الأول؛ لأن الواو أصل في الجذر الثلاثي الصامتي، وكذلك الحال بالنسبة للمصدر: (إراثة) فالأصل فيه (وراثة):

>irāṯatun	< irāṯatun	< wirāṯatun	
اجتلاب همزة	حذف شبه الحركة	الأصل وفيه الحركة	
لابتداء المقطع	(w) وبقاء حركتها (i)	المزدوجة الصاعدة (wi)	

والخطوة الأخيرة إجبارية؛ لأن العربية لا تسمح بأن يبدأ المقطع الصوتي فيها بحركة، ويقال هنا أيضاً إن النمط الجديد الحادث قد استعمل أيضاً في الاستعمال العربي الفصيح، وورد في المعجم، ولكن المصدر (وراثة) أكثر استعمالاً منه وربما أمكننا إعادة السبب في هذا إلى صعوبة نطق الهمزة أما المصدر (رِثَة) فالأصل فيها (وِرْث):

١- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ١٥٤.

٢- مصادر الأفعال الثلاثية ٢١١.

ritatun < wirtun

(٢) (١)

«ففي الخطوة الأولى، تشكّلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، وهي مدعاة للتغيّر، فحذفتها اللغة، كما في الخطوة الثالثة، riṯatun، وقد لجأت اللغة إلى طريقة من طرق التعويض، وهي إضافة التاء في آخر المصدر؛ ليبقى على حاله الثلاثي، وهي طريقة من طرق إعادة التوازن إلى الكلمة»[١].

ولعل المصدرين (ورثٌ ورِثَه) أكثر استعمالاً من المصدر (إرْث)، وربما يعود السبب كذلك إلى صعوبة نطق الهمزة.

والمصدر (تُرَاث) على وزن (تُعَال)، مصدر نادر وقليل الاستعمال[٢]، وأصل التاء فيه واو[٣].

حدثت عملية التغير بسبب القياس الخاطئ أيضاً، وقد تم ذلك في الأعم الأغلب في صيغة الافتعال فعند صياغة الوزن (افتعل) ومصدره من الفعل المثال ورث، فإنه من الناحية النظرية سيكون iwtirāṯun<.، وقد أشرنا من قبل إلى أن العربية لا تقبل الحركة المزدوجة الهابطة (iw)، ولذا فقد عملت على التخلص منها عن طريق حذف شبه الحركة (الواو)، وقامت في خطوة آليه بتعويض المحذوف عن طريق التشديد فصارت ittirāṯ<، وفي هذا المستوى لجأت اللغة إلى القياس على الأفعال التائية الفاء، فاشتق فعل جديد (ترث) وقد نشأ المصدر التائي هنا بالطريقة نفسها.

ومن الأفعال المعتلة الفاء، والتي تتعدد مصادرها: الفعل (وَقُحَ) فنقول «وَقُحَ وقاحةً ووقوحةً وقِحَةً وقَحَة»[٤].

ولعل الأصل في المصدرين (قِحَةً وَقَحَةً) هو (وَقْحاً) أو (وِقْحاً):

١- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٤٤.

٢- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ٤٧.

٣- لسان العرب (ورث) ٢/٢٠٠.

٤- المرجع السابق (وقح) ٢/٦٣٧.

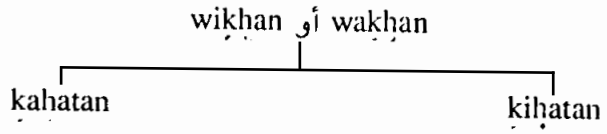

فقد حذفت اللغة الحركة المزدوجة الصاعدة في المصدر الأصلي (waḳhan) وتم التعويض عنها بإضافة التاء في آخر المصدر، كما قلنا سابقاً في المصدر (رِثَة)، ولعل المصدر (قَحَة) بالفتح تطوّر عن المصدر (قِحَة) بفعل قانون المماثلة الصوتية:

kaḥatan	<	kiḥatan
تماثلت الكسرة مع الفتحة التي بعدها		الأصل

والتأثر هنا مدبر كلي منفصل.

وفي هذه الحالة فإن المصدر (قِحَة) يمثل بنية عميقة وبنية سطحية في الوقت نفسه، أي:

waḳhan	<	kiḥatan	<	kaḥatan
الأصل أو البنية		بنية سطحية وفيها حذفت		البنية السطحية للمصدر
العميقة للمصدر		الحركة المزدوجة وعوض عنها		(قَحَة)kiḥatan وفيها تماثلت
kiḥatan (قِحَة)		بالتاء وهي في الوقت نفسه		الكسرة مع الفتحة التي
تمثل البنية العميقة للمصدر (قَحَة)				بعدها

وربما جاءت صيغة (قَحَة) بفتح الحاء، بسبب إيثار حروف الحلق للفتحة. فإذا كانت حركة الحرف الثاني فتحة فإن العربية تفضل الفتحة على الكسرة أو الضمة، على غرار ما يحدث في هذا النمط أو في أنماط أخرى كالسَّعة والدَّعَة ومن الأفعال: شرع يَشْرَع وبعث يبعث وزأر يَزْأَر ونعى يَنْعَى وغيرها، وهذا بتأثير حروف الحلق، وإنما كره العرب الكسر والضم في هذا الموضع لثقلهما مع حروف الحلق[1]. وهي ظاهرة عامة في اللغات السامية[2].

أما في حالة أن أحدهما لم يتطوّر عن الآخر، فإنهما يمثلان بنيتين سطحيتين

١- القيمة الوظيفية للصوائت، دراسة لغوية، ١١٦.

٢- بحوث في الاشتشراق واللغة، ٢٣٣.

لبنية عميقة واحدة، هي (وَقْحاً) أو (وِقْحاً) وهذه البنية افتراضية وغير مستعملة. ولعل أكثر هذه المصادر استعمالاً في اللغة هو المصدر (وقاحة) دون أن ينبىء هذا الحكم عن بُعْد إحصائي.

ومن الأفعال المعتلة الفاء أيضاً الفعل (وَجَدَ) ، فيقال «وجد وِجْداناً وإجداناً»[1] وصيغة إجدان متطوّرة عن صيغة وجدان:

wiğdān	<	iğdân	< >iğdân
(الأصل) وفيه تشكلت		حذف شبه الحركة	اجتلاب همزة؛ من أجل ابتداء
حركة مزدوجة		(w) وبقاء حركتها	المقطع لأنه لا يجوز أن يبدأ
صاعدة (wi)		(i)	المقطع بحركة

ولعل صيغة وجدان التي تحتوي جذور الكلمة كاملة، أكثر شيوعاً ودوراناً في اللغة من صيغة إجدان، وربما كان ذلك لما تمتاز به الهمزة من صعوبة. زيادة على أن الحركة المزدوجة (wi) هي حركة صاعدة، وهي أقل صعوبة من الحركة الهابطة، كما أن النمط المهموز ربما كان يمثل مستوى لهجياً معيناً.

١- لسان العرب (وجد) ٤٤٥/٣.

مصادر الفعل الأجوف

وُجدتَ صيغٌ متعددة من مصادر الفعل الأجوف وهو (ما اعتلت عينه)[١]، ومثال ذلك تعدد مصادر الفعل (قال) وهي: قَوْلاً وقِيلا وقالاً وقَوْلَهَ، وقُول بالضم[٢].

والمصدر الشائع والأكثر بروزاً من غيره، هو المصدر (قَوْل) على وزن (فَعْل)، ولكن هذا المصدر تعرّض لتأثير قوانين التطوّر الصوتي بسبب احتوائه على الحركة المزدوجة الهابطة (aw) هي:

قَوْل > قُول > قال

ḳawl < ḳōl < ḳāl

(١) (٢) (٣)

وتسمى المرحلة الثانية من التطوّر «إنكماش الأصوات المركبة»، فالأصوات المركبة في العربية هي: الواو والياء المسبوقتان بالفتحة (الحركة المزدوجة)، في مثل ḳawl و bayt (قَوْل) و (بَيْتَ)، وما حدث في هذا التطوّر أن هذه الأصوات قد انكمشت، فتحولت الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة، وتحولت الياء المفتوح ما قبلها إلى كسرة طويلة مماله[٣]:

ḳōl < ḳawl

bēt < bayt

وفي قوله تعالى: «ذلك عيسى بن مريم قُول الحق»، وقرأ زيد بن علي وابن عامر وحمزة وعاصم وعبدالله بن أبي اسحاق والحسن البصري (قَوْل) مصدراً للفعل قال، وقرأ عبدالله بن مسعود (قالُ) وقرأ الحسن البصري أيضاً (قُول)»[٤].

ولعل قانون تطوّر الأسماء المعتلة قد تدّخل في فترة ما، وحوّل المصدر (قُول) من مرحلة الإمالة إلى مرحلة الفتح الخالص (قَال) ذلك أن الحركة الممالة الناتجة عن

١- شذا العرف في فن الصرف ٢٨.

٢- مختصر في شواذ القرآن ٨٤-٨٥.

٣- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٩٦، وانظر التطوّر اللغوي.. ٧٨-٧٩.

٤- البحر المحيط ١٨٩/٦، وانظر املاء ما منّ به الرحمن ١١٤/٢.

انكماش الصوت المركب، كثيراً ما تتطوّر في اللغات المختلفة، فتتحول إلى فتحة طويلة[1]، وهكذا فقد حلّ النمط (قال) بدلاً من (قُول):

$$k\bar{a}l \ < \ k\bar{o}l$$

أما المصدر (قيل)، فالأصل أن يكون على وزن (فِعْل) ، أي (قِوْل) kiwl وفي هذا الأصل ، تكونت الحركة المزدوجة الهابطة (iw)، فاسقطت اللغة شبة الحركة (w)، ثم عوضت عنها بإطالة الكسرة القصيرة(i)[2]:

$$k\bar{\imath}l \ < \ kil \ < \ kiwl$$

وبهذا فإن اللغة قد استعملت هذه الأنماط اللغوية على اختلاف مستوياتها، فبنو أسد يقولون قُول وقيل، وهما بمعنى واحد، وروي عن العرب قولهم، كثر فيه القال والقيل[3].

ونحسب أن النمط (قَوْل) من الأنماط الاستعمالية المتداولة والتي برزت أكثر من غيرها، أما (قُول) بالإمالة الواوية، فهو نمط شائع ومستعمل في العاميات الحديثة وقد تطوّر عنه المصدر (قال) في فترة من فترات تطوّر اللغة، ومع ذلك فإن من المرجح أن النمط (قُول) أكثر شيوعاً واستعمالاً من النمط (قال)، أما النمط (قيل) فهو من مكونات المعجم الفصيح، وإن كان أقل استعمالاً من النمط (قَوْل). وقد تحوّل النمط (قال) إلى نمط اسمي دون تحميله دلالة حديثة مصدرية كما أن قُول kōl قد اتجه لتكون جزءاً من المعجم العامي الآن؛ لأن النظام الفصيح للغة لا يحفل أبداً بالضمة الطويلة الممالة (ō).

ومن المصادر التي خضعت لقانون تطوّر الأفعال والأسماء المعتلة، مصادر الفعل (عاب)، فَيُقال « عاب عيباً وعاباً »[4]، وقد وصف ابن منظور (العاب) بأنه نادر، وتتمثل مرحلة الإمالة بين هذين المصدرين:

عَيْبٌ ‹ عِيبٌ ‹ عاب

$$<\bar{a}bun \ < \ <\bar{e}bun \ < \ <aybun$$

١- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٥١.

٢- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٤٧.

٣- لسان العرب (قول) ٥٧٤/١١.

٤- المرجع السابق (عيب) ٦٣٣/١، وانظر اصلاح المنطق ٩٣-٩٤.

والنمط (عاب) مستعمل على المستوى اللهجي، وكذلك النمط (عِيب) بالإمالة، غير أن النمط (عِيب) ebun<، أكثر استعمالاً من (العاب)، فهو نمط شائع في العاميات الحديثة، والنمط الأكثر بروزاً من هذين النمطين هو النمط الفصيح: العَيْب، ونحسب أن الصراع هنا كان على مستويين : المستوى الفصيح والمستوى اللهجي، فالنمط البارز على المستوى الفصيح هو (عَيْبٌ) aybun<، أما النمط البارز على المستوى اللهجي فهو (عِيب) ēbun< بالإمالة اليائية، وقد انحاز النمط الممال الآن، ليصبح من مكونات المستوى العامي.

ومن الجدير أن نذكر هنا أن لهجة هذيل من أكثر اللهجات التي وصلت لغتها إلى مرحلة الفتح الخالص، وفقاً لقانون تطوّر الأسماء والأفعال المعتلة، إذ ورد فيها (القال) مكان (القَوْل) و (الحاب) مكان (الحَوْب)[1].

والفعل (فاق). فعل أجوف تعددت مصادره؛ نتيجة اختلاف اللهجات «(فالفُواق)، بضم الفاء، لغة تميم وأسد وقيس، (الفَوَاق) بفتح الفاء، لغة الحجازيين، وكلاهما مصدر للفعل (فاق)، بمعنى (رجع)»[2].

ولعلّ صيغة (فُواق) قد تطوّرت عن صيغة (فَواق)، فالصيغتان مرويتان (فَواق وفُواق) بالمعنى نفسه، غير أن الفتحة في الصيغة الأولى (فَواق) صارت ضمة، كما في الصيغة الثانية (فُواق) وذلك بتأثير عامل المماثلة في الصامت الشفوي المتصل بها[3].

fuwāk < fawāk

والمماثلة هنا مدبرة كلية متصلة

أو أن الضم أصل قائم بذاته، ولجأت اللهجة الحجازية الحضرية إلى الفتحة طلباً للخفة، فالفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عندالعرب[4].

وتتعدد مصادر الفعل (ساء)، وهو فعل معتل العين مهموز اللام، فمصادره «ساء يسوء سَوْءاً وسُوءاً وسَواء وسواءةً وسواية ومسائية ومساية ومساءة

١- لغة هذيل ٢٣٩-٢٤٠.

٢- لغة تميم ٤٥١.

٣- العربية الفصحى ٧٨.

٤- إحياء النحو ٥٠، ٧٨، والنحو الجديد ٢٨.

ومسائية»[1]، كل هذه المصادر تدل على نقيض السرور[2].

وقد جاء في الكتاب لسيبويه أن مسائية مقلوبة، وأصلها مساوئه، فقد كرهوا الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مستثقلان[3].

masā>iyatun < masāwi>atun

ومن أراد أن يخفف (مسائية) يقول: (مساية)، فمساية أصلها مسائية بالهمز[4].

masāyatun < masā>iyatun

ولعل (مسائية) أقوى في الاستعمال من (مساية)، فمساية مصدر نادر الاستعمال، ومثل ذلك (سواية) أصلها (سوائية)، ثم حذفوا الهمزة[5].

sawāyatun < sawā>iyatun

وعلى هذا فقد مالت اللغة إلى إسقاط الهمزة وحركتها، وبذا يكون قد تشكّل في اللغة مصدران جديدان هما: مساية وسواية، ولعل هذين النمطين قد استعملا في فترة معينة، ثم قلّ استعمالهما فيما بعد، فهذان المصدران نادران في اللغة، وهذا يعني أن اللغة لا تسير في خط واحد أو مستقيم، بل في خط مُتعرِّج، أي أن الأنماط اللغوية لا تستعمل بالدرجة نفسها فقد يظهر قانون لغوي ما في اللغة فيحوّل النمط المستعمل إلى نمط آخر، ثم بعد فترة يزول أثر هذا القانون، فيعود النمط الأصلي إلى واقع الاستعمال الفعلي للغة، كما رأينا في (مسائية)، حيث تطوّر هذا النمط إلى (مساية)، وقد استعملت صيغة (مساية) فترة من الزمن وفي بيئة ما لا نعلمها، ثم بطل أثر هذا القانون؛ إذ إن (مسائية) أقوى في الاستعمال من (مساية)، فمساية نمط، قليل الاستعمال، وكذلك الحال بالنسبة (لسوائية) و (سواية).

والواقع أن النمط الأكثر بروزاً ودوراناً في اللغة من مصادر الفعل (ساء) هو : (سُوءٌ)، فهذا المصدر شائع وكثير الاستعمال في اللغة، في مستواها الفصيح.

١- النوادر في اللغة، كتاب يقال له مسائية لأبي زيد ٢٣٢.

٢- لسان العرب (سوأ) ١/٩٥.

٣- الكتاب ٤/٣٨٠.

٤- الهمزة في اللغة العربية ١٧٤.

٥- الكتاب ٤/٣٧٩، وانظر التصريف الملوكي ٦٠.

مصادر الفعل الناقص

الناقص هو ما اعتلت لامه، نحو غزا ورمى[1]. ومن مصادر الأفعال الناقصة (دعاء) على وزن (فُعَال)، من الفعل (دعو)، فالأصل في (دعاء): (دعاو)، ويرى بعض اللغويين المحدثين، «أن سبب تقدم صوت الهمزة الحنجرية، واستبدال الواو الانتقالية بها؛ يعود إلى طبيعة صوت الهمزة ذاتها، فالهمزة ليست من أصوات المباني، ووجودها وعدمه لا يغيّر من محتوى الدلالة، إنما وظيفتها تنهض على أساس (النبر القصدي) Aimed stress، ولمّا كانت الدلالة المركزية تتطلب مثل هذا النوع من النبر الذي يقوم على أساس القطع، لم يجد العرب ضيراً من الاستبدال الموقعي بين صوت الواو الانتقالي الذي لا يملك الدرجة النبرية العالية التي يمتلكها صوت الهمزة، لأن النبر ذاته الهمز»[2].

وفي (دعاء) حذفت شبه الحركة (w) فالتقت الفتحة الطويلة (ā) مع الضمة، فعوضت عن المحذوف بالهمزة:

دعاءٌ	>	دعا ـُ	>	دعاءٌ
du<āwun	<	du<ā*un	<	du<ā>un
الأصل، وفيه تشكلت الحركة المزدوجة (wu)		حذف شبه الحركة للتخلص من الحركة المزدوجة، وفيه التقاء حركة مع حركة		إقحام همزة للفصل بين الحركتين ولابتداء المقطع

وكذلك الحال بالنسبة للمصدر (نماء)، فالتغيّر الذي أصابه هو نفسه التغيّر الذي أصاب المصدر (دعاء)، مع اختلاف بسيط، وهو أن شبه الحركة التي حذفت هي (y):

namāyun	<	namā*un	<	namā>un
الأصل، وفيه تشكلت شبه الحركة (yu)		حذف شبه الحركة (y) وفيه التقت حركة مع حركة		إقحام همزة للفصل بين الحركتين ولابتداء المقطع

١- شذا العرب ٢٨.

٢- علم الصرف الصوتي ٢٧٠-٢٧١.

وعلى هذا فقد اندثر الأصل (دعاو) و (نماي)، قبل أن يسجل المعجم العربي أمثلة على استعماله، إذ إن هذا الاستعمال لم يوجد أصلاً، وقد توصلنا إلى هذا استناداً إلى الجذر الثلاثي الصامت (دعو) و (غي)، وبالتالي فإن نتيجة الصراع هنا هو بروز نمط واحد فقط في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، وهو (دعاء) و (نماء)، أما النمط الافتراضي فقد اندثر.

ومن مصادر الأفعال الناقصة: «عُتُوّ وعُتِي وعِتِي، والأصل عُتُوٌّ، ثم أبدلوا إحدى الضمتين كسرة فانقلبت الواو ياء فقالوا: عِتِيا، ثم اتبعوا الكسرة الكسرة فقالوا عِتِيا»[١].

و(عُتوّ) «الأصل فيه أن يكون على زَنة فُعُول»[٢]، وما حدث فيه لا يزيد عن كونه حذفاً وتعويضاً، وليس إدغاماً كمايرى القدماء، فقد اختزلت الضمة الطويلة (ū) في <utūwun>، وعُوِّض عن هذا الاختزال عن طريق تشديد الواو الأصلية، فصار <utuwwun>.

<utūwun > <utu*wun > <utuwwun

كما أن المقاطع الثنائية الطويلة المفتوحة تمثل بسبب طول الفسحة الزمنية التي يستغرقها نطقها عنصر خلخلة وتوهين في الصيغة[٣]. ولهذا تخلصت العربية من هذا النوع من المقاطع في مثل هذه البيئة الصوتية للمحافظة على اتزان الصيغة[٤].

أما المصدر (عُتِيّ) فقد تطوّر عن المصدر (عُتُوّ):

<utuwwun	<	<utiwwun	<	<utiyyun
عُتُوٌّ		عُتِوٌّ		عُتِيٌّ
(الأصل)		إبدال الضمة (u) كسرة (i)		إبدال الواو المشدودة (ww) ياءً مشددة (yy) لمناسبة الكسرة قبلها

١- لسان العرب (عتا) ٢٨/١٥.

٢- سر صناعة الإعراب ٥٨٨/٢.

٣- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ٧٦.

٤- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٥٠.

فالتغيّر الذي طرأ على صيغة (عُتُوٌّ) هنا، تغيّر نوعي في الحركة، فقد تغيّرت الضمة إلى الكسرة فصارت الصيغة (عُتوّ)؛ ولما في هذه الصيغة من ثقل، تبدل الواو المشددة ياءً مشددة، لتصير الصيغة (عُتِيّ).

أما صيغة (عِتِيّ) فهي متحوّلة عن صيغة (عُتِيّ):

<itiyyun < <utiyyun

(الأصل) تأثرت الضمة بالكسرة بعدها، فتحولت إلى كسرة (i)

والتأثر هنا مدبر كلي منفصل.

وهكذا، فإن النمط الأصلي (عُتُوٌّ) على وزن (فُعُول)، قد مرّ بتحوّلات مختلفة في بنيته، فهي كما رأينا:

<itiyyun < <utiyyun < <utiwwun < <utuwwun < <utu*wun < <utūwun

(٦) (٥) (٤) (٣) (٢) (١)

(الأصل) تقصير حركة الضم الطويلة (u) — التعويض عن التقصير بتشديد الواو (ww) — تغير الضمة (u) إلى كسرة (i) — ابدال الواو (ww) ياءً مشددة (yy) لمناسبة الكسرة قبلها والياء بعدها لمناسبة الكسرة — تأثرت الضمة (u) بالكسرة (i)

وهذه الأنماط الستة ما عدا النمط الأول وهو النمط الافتراضي المندثر تتصارع على السطح الاستعمالي، فهي مستعملة ولكن ليس بنفس الدرجة، وذلك بسبب القوانين اللغوية التي تفرض نفسها على اللغة، فهذه القوانين تتجاذب الأنماط اللغوية، في فترات وبيئات معينة.

وعلى أي حال، فإننا نحسب أن النمط البارز والأكثر دوراناً في اللغة هو النمط الثاني (عُتُوٌّ)، فهو مستعمل أكثر من (عُتِيّ)، و(عِتِيّ) في المعيار الفصيح.

ومن الأفعال الناقصة التي تتعدد مصادرها، الفعل (لقي)، فمصادره: «لِقاء ولِقاءه ولَقَى ولَقْيا ولِقْيا ولَقْية ولِقْياناً ولُقْياناً ولِقْيانة»[1].

إنّ المصدرين (لقاء) و(لِقاءة)، الأصل فيهما هو (لقاي) و (لقاية)، فالهمزة فيهما

١- لسان العرب (لقا) ٢٣٤/١٥، وانظر المزهر ٣١٨/١

بدلاً من شبه الحركة (y) المحذوفة:

١- liḳāyun > liḳā*un < liḳ̈a>un

(لِقايٌ) (لقاءٌ)

٢- liḳāyatun > liḳā*atun < liḳ̈a>atun

(لِقاية) (لقاءةٌ)

[الأصل] حذف به الحركة (y) إقحام همزة للتعويض عن المحذوف

والتقاء حركة مع حركة وللتخلص من التقاء الحركتين

والمصدر (لِقِيٌّ) متطوّر عن المصدر (لُقيٌّ)، بفعل قانون المماثلة، «فلِقي على وزن (فِعيل)، ويبدو أن الأصل هو (لُقِي) المنقلب عن وزن (فُعُول)، ثم تماثلت الضمة التي بعد اللام مع الكسرة التي بعد القاف مماثلة كلية فانقلبت إلى الكسرة[١]، ونوع التأثر هنا مدبر كلي منفصل:

luḳ̈īyun > luḳi*yun > luḳiyyun < liḳiyyun

الأصل تقصير الحركة التعويض عنها بتشديد تأثرت الضمة بالكسرة

(فُعُول) الطويلة (i) شبه الحركة (yy) التي قبلها، فتحولت إلى كسرة (i)

و (لِقِيٌّ) على وزن (فِعِيل)، وصيغة (فِعِيل) موجودة، ولكن في نطاق اللهجات[٢].

ولعلّ للّهجات دوراً في تشكُّل هذه المصادر المتعددة أو بعضها، كتغيّر الحركة في (لَقْيا ولُقْيا) وفي (لِقْياناً ولُقْياناً)، وكما ذكرنا من قبل فإن هذه الأنماط مستعملة بدرجات متفاوتة وفي فترات مختلفة، ومنها ما هو مستعمل على المستوى الفصيح، ومنها ما هو مستعمل على المستوى اللهجي، مثل المصدر (لِقِي) على وزن (فِعيل)، وربما استعمل غيره من هذه المصادر على المستوى اللهجي أيضاً، ومهما يكن من أمر فإننا نحسب أن النمط المتقدم والأكثر شيوعاً هو المصدر (لِقاءٌ).

١- مصادر الأفعال الثلاثية ٢٠١.

٢- العربية الفصحى ٧٤.

مصادر الفعل اللفيف المقرون واللفيف المفروق

اللفيف المقرون، هو «ما اعتلت عينه ولامه، وسمي بذلك لاقتران حرفي العلة بعضها ببعض، وأما اللفيف المفروق، فهو ما اعتلت فاؤه وصحّت عينه، وسمي بذلك؛ لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة»[١].

ومن الأفعال المعتلة العين واللام، والتي تتعدد مصادرها، الفعل (أوى) يأتي مصدره على (فُعُول)، أي: (أُوِيّا)[٢]، وقد جاء على هيئة أخرى، هي (إِوِيّا)، وربما تدخلت عملية المماثلة، فكسرت همزة (أُوِيّا)[٣]:

أُوِيّا > إِوِيّا

>iwiyyan < >uwiyyan

والتأثر هنا مدبر كلي منفصل.

ولعل النمط (إِوِيا) قد استعمل على المستوى اللهجي، إذ إن صيغة (أُوِيّا) تقدمت عليه على المستوى الفصيح.

ومن المصادر الأخرى لهذا الفعل: (إِوَاء) على وزن (فِعَال)، ولعل أصل المصادر التي على وزن (فِعَال) هو :(فِيعال)[٤] أي = >iwā>un < >iwā>un

إذن فالبنية العميقة للمصدر (إِوَاء) هي (إيواء) وهي بنية افتراضية غير مستعملة، فقد هجرتها اللغة واستعملت غيرها وهي صيغة (إِوَاء)، وفيها قصّرت اللغة الحركة الطويلة (i) إلى حركة قصيرة (i).

ولعل صيغة (إِوَاء) تقدمت في الاستعمال اللغوي على المصدرين الآخرين (أُوِيا) و (إِوِيّا)، فهي بارزة وشائعة أكثر من غيرها في اللغة.

كما تتعدد مصادر الفعل (عوى) فيقال: «عوى الكلب والذئب عُوِيّا وعُوَاء وعَوَّة وعَوْية، إذا لوى خطمه وصوّت»[٥].

١- شذا العرف ٢٨.

٢- لسان العرب (أوا) ١٤/٥١.

٣- مصادر الأفعال الثلاثية ١٥٠.

٤- العربية الفصحى ٧٨.

٥- لسان العرب (عوي) ١٥/١٠٧.

والمصدر الشائع والأكثر استعمالاً من بين هذه المصادر هو (عُوَاء) فهو يدل على صوت، ومما تدل عليه صيغة (فُعَال) الصوت، ولمّا كانت الدلالة التي تحملها هذه المصادر هي (صوت الكلب أو الذئب)، كانت صيغة (فُعَال) أقرب هذه الصيغ للاستعمال، لذلك كانت صيغة (عُوَاء) أكثر استعمالاً وشيوعاً من غيرها.

« أما اللفيف المفروق، فهو يشبه هذا النوع من حيث تعدد أوزان مصدره، غير أنه يختلف عنه من حيث أنّ اللفيف المقرون أوله صوت صحيح لا يمكن أن يسقط أبداً، سواء في تصاريف الفعل أو صياغة المصدر، وأما المفروق، فأوله حرف علّة وحرف العلة، غالباً ما يتأثر في تصاريف الفعل، أو صياغة المصدر، وقد يصل الأمر إلى إسقاطه تماماً، إلاّ إذا جاء على الأصل، فقد يصح حرف العلة ويعامل معاملة الصحيح، وقد يحذف »[1].

ومن الأفعال المعتلة الفاء واللام، والتي تتعدد مصادرها، الفعل (ودي) ، فمصادره: « وديتُ القتيل وَدْياً ودِيَةً، إذا أعطيت ديته »[2].

إنّ الصراع بين هذين النمطين (وَدْياً ودِيَةً) صراع قائم بين بنية عميقة (وَدْياً) وبنية سطحية (دِيَةً)، فصيغة (دِيَةً) متطوّرة عن الأصل (وَدْياً):

wadyan < diyatan

تشكل حركة مزدوجة (wa) حذف الحركة المزدوجة والتعويض عنها بالتاء، وهي طريقة من طرق إعادة التوازن للكلمة

إذن فمع أن هذين المصدرين، يمثلان بنية عميقة وبنية سطحية، إلاّ أنهما مستعملان ويمثلان معاً بنية سطحية، غير أن النمط الثاني وهو (دِيَةً) أكثر استعمالاً ودوراناً في اللغة من (وَدْياً).

وتتعدد مصادر الفعل (وقى) بشكل كبير، فيُقال: « وقى وِقَاءً ووَقَاءً ووِقاية ووَقاية ووُقاية وواقية »[3].

والمصدران (وِقَاء) و (وَقَاء) الأصل فيهما هو (وِقاي) و (وَقَاي):

١- مصادر الأفعال الثلاثية ١٥٠-١٥١.

٢- لسان العرب (ودي) ٣٨٣/١٥.

٣- المرجع السابق (وقى) ٤٠١/١٥.

wiḳāyun	<	wiḳā*un	<	wiḳā>un
الأصل		حذف شبه الحركة (y) والتقاء حركة مع حركة		إقحام همزة، للتعويض عن المحذوف وللفصل بين الحركتين

وكذلك:

waḳāyun	<	waḳā*un	<	waḳā>un
الأصل		حذف شبه الحركة (y) والتقاء حركة مع حركة		إقحام همزة للتعويض عن المحذوف وللفصل بين الحركتين

إن هذه المرحلة النظرية أو الإفتراضية لهذين النمطين (وِقَاي)، و (وَقَاي) غير مستعملة في اللغة، أما بقية الأنماط فهي موجودة وتتصارع في الاستعمال اللغوي، ولعل صيغة (وِقَاية) أكثرها استعمالاً في اللغة.

مصادر الأفعال المزيدة

قد تتعدد مصادر الأفعال المزيدة، كالفعل (جادل) على وزن (فاعل)، فمصادره هي «جِدَال ومُجَادلة، وجادله بمعنى خاصمه»[1].

والمصدران (جِدَال ومُجَادلة)، مستعملان في اللغة جنباً إلى جنب، ونحسب أنهما مستعملان بنفس الدرجة، فليس بإمكاننا أن نحدد أيهما يتقدم على الآخر في الاستعمال.

ونجدأيضاً الفعل (تَزَيَّل) على وزن (تفعَّل)، فمصادره هي: «تَزَيَّل القوم تَزَيُّلاً وتَزْييلاً، بمعنى تفرقوا»[2]، وربما كان النمطان مستعملين بالدرجة نفسها أيضاً.

وكذلك الفعل (زايل)، فيقال «زايله مُزايلة وزِيَالاً، بمعنى فارقه وبارحه»[3]، ولعل النمطين مستعملان بالدرجة نفسها كذلك. ومن الأفعال المزيدة أيضاً الفعل

١- لسان العرب (جدل) ١١/١٠٥.

٢- المرجع السابق (زيل) ١١/٣١٧.

٣- المرجع السابق (زيل) ١١/٣١٧.

(سلّم)، فمصادره هي «تسليم وسِلاّم وتِسْلام، المصدر (تسليم) على وزن (تفعيل)، هو المصدر القياسي، المصدران (سِلاّم وتسلام) على وزني (فِعَّال وتِفْعال) هما مصدرا القياس السماعي»[1].

إن النمط الشائع والبارز في الاستعمال بين هذه الأنماط الثلاثة (تسليم وسلاّم وتسلام)، هو (تسليم)، وهو الصيغة القياسية لمصدر الفعل (سلّم)، فهو النمط الأكثر استعمالاً ودوراناً في اللغة.

أما مصادر الأفعال المزيدة المعتلة، التي تمثل بنى عميقة وبنى سطحية، فإن لها معاملة خاصة، فإذا ثبت لنا أن البنية العميقة مستعملة، عندها يمكننا أن ندرس ذلك ضمن صراع الأنماط اللغوية، وهو صراع بين البنية العميقة والبنية السطحية، أما إذا ثبت لنا عكس ذلك، بمعنى أن البنية العميقة ليست مستعملة، أو اختفت من الواقع الاستعمالي للغة، فإ الصراع سيكون محسوماً، ولن يكون على السطح الاستعمالي للغة سوى نمط لغوي واحد، ومن ثم فلن تعنى الدراسة كثيراً بهذا المستوى هذه المصادر على سبيل المثال:

(أوصل إيصال) على وزن (أفْعَل إفْعال)، «فأصل المصدر كالصحيح (إوصال) iwsal<، وتبدو فيه الحركة المزدوجة الهابطة (iw) واضحة، وهذه الحركة عرضة للتغيّر عن طريق إسقاط شبه الحركة (w) مع بقاء نواة مقطعها، وهي الكسرة (i) فتصبح isal< في المرحلة التالية، وهذا الحذف يخلق فجوة في وزن (إفْعال)، حيث تقوم اللغة بالتعويض عن طريق مدّ الكسرة القصيرة، لتصبح كسرة طويلة في سبيل إعادة التوازن المقطعي للكلمة»[2]:

>awsala	<	>iwsal	<	>isal	<	>īsal
أوصل		إوصال		إصال		إيصال

ويوجد مصادر أخرى لأفعال مزيدة معتلة -سواء أكانت معتلة الفاء أم العين أم اللام، أم الفاء واللام (اللفيف المفروق)، أم العين واللام (اللفيف المقرون)- توصف بأن لها بنية عميقة افتراضية غير مستعملة.

١- علم الصرف الصوتي ٢٧٠.

٢- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٥١-١٥٢.

المصدر الميمي

ومن الأبواب التي تتعلق بالمصدر: المصدر الميمي، ويصاغ من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم والعين وسكون الفاء، ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول[1].

وقد امتازت بعض اللهجات بمخالفتها للقياس، فالمصدر الميمي الذي يجيء على وزن (مَفْعَل) من كل فعل ثلاثي صحيح «يأتي بكسر العين عند التميميين فقالوا مثلاً: (مَطْلِع) بكسر اللام، وعلى وزن (مَفْعِل)»[2] وهم بذلك يخالفون القاعدة القياسية التي نصّ عليها القدماء ونحسب أن هذه الظاهرة نادرة في اللغة، فالنمط الشائع والمشهور في اللغة، هو الوزن القياسي (مَفْعَل) أما (مَفْعِل) فهو وزنٌ أنماطه قليلة الاستعمال.

نخلص إلى أن تعدد المصادر للفعل الواحد، يرجع في كثير من الأحيان، إلى اختلاف اللهجات، كما في (الكَرْه والكُرْه) و (كَرَاهة وكَرَاهية) و (مَكْرها ومَكْرَهه)، والنمط الشائع والأكثر استعمالاً بين هذه المصادر، صيغة (كُرْه).

وقد نعزو تعدد المصادر كذلك للقوانين اللغوية، كما في مصادر الفعل (أخذ) وهي (الأخذ والتَّخْذ والتَّخَذ)، وقد كان النمط البارز والأكثر شيوعاً في اللغة هو صيغة (الأخذ).

ولعل أثر القوانين اللغوية يظهر بشكل جليّ في مصادر الأفعال المعتلة، كمصادر الفعل (ورث) وهي (وِرْثٌ ورِثَة ووراثة وإراثة ومِيراث ومَيْراث)، وهذه الأنماط مستعملة بدرجات متفاوتة ولعل أحدها قد تقدّم على الآخر في الاستعمال، كتقدم وراثة على إراثة، وتقدم وِرْث على إرث، ويعود السبب في هذا إلى أن أصوات العلة وأشباه الحركات والمهموز من أكثر الأصوات عرضة للتغير في اللغة.

ومن مصادر الأفعال المعتلة العين، مصادر الفعل (قال) فهي (قَوْل وقيل وقال وقُول)، وقد أثرت القوانين اللغوية في تشكل هذه المصادر وتعددها على السطح، وكان النمط الأكثر شيوعاً واستعمالاً هو النمط الفصيح (قَوْل).

١- شذا العرف ٧٦-٧٧.

٢- الكتاب ٤/٩٠، وانظر لغة تميم ٤٥٣.

وقد تعددت مصادر الفعل الناقص، وتصارعت في الاستعمال ما عدا الحال التي تكون فيها البنية العميقة مندثرة، ولم يطفُ على السطح إلاّ نمط استعمالي واحد، ففي هذه الحالة فإن الصراع يعد صراعاً محسوماً، كما في (دعاو)و (دعاء) و (نماي)و (نماء). وقد رأينا كيف أثرت القوانين اللغوية في تشكُّل بعض مصادر الفعل الناقص، مثل مصادر الفعل (عتا) وهي (عُتُو وعُتِي وعِتِي) وكان النمط الأكثر استعمالاً هو النمط الفصيح (عُتُو).

وتعددت مصادر الفعلين (اللفيف المقرون واللفيف المفروق)، كتعدد مصادر الفعل (عوى) وهي (عُوِيّا وعُوَاء وعَوَّة وعَوْيه) وكان المصدر الشائع والأكثر دوراً في اللغة هو (عُوَاء)، وذلك لما يحمله من دلالة على الصوت، تتناسب وصيغة (فُعَال). ومن الأفعال المعتلة الفاء واللام، الفعل (ودي) فمصادره هي: (وَدْي وديَة)، وقد أثر القانون اللغوي في وجود هذين النمطين، والنمط الأكثر استعمالاً فيهما هو (ديَة).

وتتعدد مصادر الأفعال المزيدة، مثل (جدال ومجادلة) (زيال ومزايلة) ولعل هذه الأنماط مستعملة بالدرجة نفسها في اللغة.

أبنية الأسماء

يوضح هذا الجزء من الدراسة الصراع الناتج عن تعدد أبنية الأسماء، مع محاولةٍ لتفسير تعدد بعض الأنماط إذا احتاج الأمر، كردِّه مثلاً إلى اللهجات أو كتفسيره في ضوء القوانين اللغوية، وستدرس هذه الأبنية ضمن الأوزان الآتية:

١- فَعْل وفَعَل.

٢- فُعْل وفَعَل.

٣- فِعْل وفَعْل.

٤- فِعْل وفُعْل.

٥- فَعِل وفَعْل.

٦- فَعْل وفُعْل وفُعُل.

٧- فِعْل وفِعِل.

٨- فَعْل وفَعُل وفَعِل.

٩- فَعُل وفَعْل.

١٠- فُعْلَه وفُعُلَهَ.

١١- فَعْلَه وفِعْلَه

١٢- فَعِلَة وفِعْلَه.

١٣- فَعَال وفُعَال وفِعَال.

١٤- فِعَال وفَعَال.

١٥- فُعَال وفِعَال

وزيادة على هذه الأوزان سَتُذكر بعض الأنماط الأخرى، مثل (الإصْبَع والأُصْبَع والأَصْبُع والأُصْبِع والأَصْبِع والإِصْبَع) و (اسْمٌ وأُسْمٌ وسِمٌ وسُمٌ) و (الجَدَري والجُدَري) و (القِثَّاء والقُثَّاء) و (أفعى وأفعىً وأفعوْ).

وبعد ذلك نوضح الصراع الناتج عن تعدد أنماط الاسم الأعجمي، كتعدد أنماط (يوسف وجبريل وإبراهيم ويأجوج ومأجوج والفولاذ والعَرْبون)، مع التعليل في بعض المواضع التي تحتاج إلى ذلك، اعتماداً على الاختلافات اللهجية أو القوانين اللغوية.

ونحن نجد في اللغة صيغاً وأوزاناً متعددة للأسماء، إذ قد يأتي بناء الاسم على أكثر من صيغة، وبالتالي فإن هذه الصيغ تتصارع على المستوى الاستعمالي للغة، ومن هذه الأوزان أو الأبنية ما جاء على:

١- فَعْل وفَعَل:

ومثال ذلك في اللغة «الشَّعْر والشَّعَر»[١] وهنا نلحظ إيثار الحرف الحلقي وهو العين للفتحة، في النمط الثاني، إذ إن للأصوات الحلقية أثراً في تغير حركة العين إلى فتحة[٢]، وسبب هذا التغيّر أن «اللسان في نطق الحروف الحلقية، يجذب إلى وراء، مع بسط وتسطيح له، وهذا هو وضعه في نطق الفتحة»[٣]، أي أن الأمر يخضع لمبدأ السهولة فصيغة (الشَّعَر) تمثل بنية سطحية، فهي متحوّلة عن النمط الأصلي، الساكن العين (الشَّعْر)! المستعمل أيضاً، وهذه الصيغة تمثل بنية عميقة، فالصراع هنا قائم بين بنية عميقة وبنية سطحية، وكانت نتيجة هذا الصراع أن استعمل النمطان حتى صارا يمثلان معاً بنية سطحية:

ˇsa<ar(un) < ˇsa<r(un)

(البنية السطحية) تأثرت الفتحة بالعين وهو حرف حلقي — الأصل الساكن

ولعل النمط الأول (الشَّعْر) أكثر استعمالاً من النمط الثاني.

ويوجد في اللغة (سَطَر وسَطْر)[٤] والصيغتان تتصارعان في الاستعمال، ولكن النمط البارز والأكثر استعمالاً هو (سَطْر)، والسبب في هذا أن الراء أيضاً تؤثر

١- اصلاح المنطق ٩٧.
٢- التطوّر اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه ٥٣.
٣- التطوّر النحوي: ٦٣.
٤- اصلاح المنطق ١٧٢

الفتحة في أغلب اللغات السامية[١١].

ومن هذه الأبنية «الظَّعْن والظَّعَن»[٢]، والنمطان مستعملان، ففي قوله تعالى: «يوم ظَعْنكم ويوم إقامتكم»[٣] قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (ظَعَنِكم) بفتح العين، والباقون بسكونها، وهما نعتان وجاء فتح العين هنا لمكان حروف الحلق وفقاً لتعبير أبي حيان الأندلسي[٤].

ولعل النمط الأكثر استعمالاً هو (الظَعْن) بالتسكين.

ومن الأبنية أيضاً «الصَّخْر والصَّخَر»[٥] وهنا أيضاً نلحظ أثر الحرف الحلقي (الخاء) في الحركة، (الصَّخَر)، وقد تطوّر هذا النمط عن النمط الأول (الصَّخْر)، والنمطان مستعملان، غير أن النمط الأكثر استعمالاً هو (الصَّخْر) بالتسكين.

ومنها هنا أيضاً «النَّهْر والنَّهَر»[٦]، فقد أثر صوت الهاء هنا الفتحة؛ وذلك لأنه من الأصوات الحلقية، والنمطان مستعملان، غير أن النمط الأكثر استعمالاً هو (النَّهْر) بالتسكين.

٢- فُعْل وفَعَل:

ومن النماذج على هاتين الصيغتين «العُجْم والعَجَم والعُرْب والعَرَب»[٧] والنمطان مستعملان في اللغة ولعل النمط الأكثر استعمالاً هو ما جاء على وزن

١- في قواعد الساميات، ١٧، وبحوث في الاستشراق واللغة ٢٣٤.

٢- المرجع السابق ٩٧.

٣- النحل/ ٨٠.

٤- البحر المحيط ٣٢٣/٥، وانظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٧٥ العنوان ١١٨، والكشف ٤٠/٢، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٩٣، والمبسوط في القراءات العشر، ٢٦٥.

٥- إصلاح المنطق، ٩٧.

٦- المرجع السابق ٩٧.

٧- لسان العرب (عجم) ٣٨٥/١٣، وانظر اصلاح المنطق، ١٧٢.

(فَعَل) أي (العَجَم والعَرَب).

كما نجد في هذا المقام النمط (عَجْم)[1] بفتح العين وتسكين الميم وهو نمط متطوّر عن صيغة (عَجَم)، إذ تم اختزال المقاطع من ثلاثة مقاطع إلى مقطعين عن طريق التخلص من نواة المقطع القصير المفتوح الثاني:

١- عَجَمٌ ع/ج/مٌ – <a/ǧa/mun -- <aǧamun

٢- عَجْمٌ عَجْ/مٌ – <aǧ/mun - <aǧmun

وهذا النمط قليل الاستعمال والنمط الثاني (عَجَمٌ) أكثر شيوعاً واستعمالاً منه ومن صيغة (عُجْم) أيضاً.

٣- فِعْل وفَعْل:

ومثال ذلك في اللغة «نِفْطٌ ونَفْطٌ»[2] وهذان النمطان موجودان في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، ولكن صيغة (نِفْط)، تعد أكثر شيوعاً واستعمالاً من الصيغة الأخرى (نَفْط)، وإن كانت الصيغة الأخيرة قد برزت في استعمالنا العامي الحديث، فلا نكاد نجد من يقول نِفط بالكسر إلا متفصحاً.

٤- فِعْل وفُعْل:

ومن أمثلتها في اللغة «نِصْف ونُصْف»[3] والصيغتان موجودتان في اللغة غير أن النمط الأكثر شيوعاً ودوراناً في الاستعمال اللغوي هو النمط الأول (نِصْف).

وتستعمل اللغة النمطين «عِضْو وعُضْو»[4]، غير أن النمط الأكثر شيوعاً واستعمالاً هو النمط الثاني (عُضْو)، وهذا يعني أن اللغة قد تستعمل الفتحة أو الضمة أو الكسرة نواة للمقطع الأول من كلماتها دون تمييز.

١- إصلاح المنطق ١٧٢.
٢- المرجع السابق ٣١.
٣- المرجع السابق ٣٦.
٤- المرجع السابق ٣٦.

٥- فَعِل وفَعْل:

ومن هذه الأنماط «الفَخِذ والفَخْذ»[١] و «الكَرِش والكَرْش»[٢] و «الوَرِك والوَرْك»[٣]، وجميع هذه الصيغ مستعملة في اللغة، ولعل ظهور النمط المكسور العين (الفَخِذ الكَرِش والوَرِك) يعود لسبب لهجي فأغلب الظن أنها أنماط لهجية، أما وزن (فَعْل) هنا فأنماطه فصيحة وربما كان النمط الفصيح أكثر استعمالاً في اللغة من النمط اللهجي. ومن المرجّح لدينا أن الأصل هو النمط المكسور، وأما الساكن فقد نتج بفعل ميل اللغة إلى الاقتصاد من الجهد المبذول فالتخلص من الكسرة يحقق فائدتين أولاهما التخلص من صعوبة نطقها، والثانية التقليل من عدد مقاطع الكلمة، وهو ما يمكن أن يكون من تأثير لغة الشعر[٤].

٦- فَعْل وفُعْل وفُعُل:

ومثال ذلك «العَمْر والعُمْر والعُمُر»[٥]، والنمط الشائع بين هذه الأنماط هو (العُمْر) بتسكين الميم، أما (العَمْر والعُمُر) فأغلب الظن أنهما أنماط لهجية، وربما كانت صيغة (العُمُر) متطوّرة عن النمط الفصيح والأصلي (العُمْر)؛ وذلك بفعل قانون الاتباع الذي يرتبط بقانون السهولة والتيسير:

>al<umr(u) < >al<umur(u)

العُمْر > (العُمُر) وهنا صارت حركة الميم الضم وذلك إتباعاً لحركة العين قبلها

وتستعمل العاميات المعاصرة صيغة (العُمُر)، ونحسب أن الصيغة الأكثر شيوعاً واستعمالاً من بين هذه الصيغ، وهي صيغة (العُمْر) وهي الصيغة اللغوية الفصيحة، وأن استعمالنا الحديث (العُمُر) فعلى الرغم مما يبدو أنه امتداد للهجة

١- الكتاب ٤/١٨٨، وانظر اصلاح المنطق ١٦٩.
٢- اصلاح المنطق ١٦٩.
٣- المرجع السابق ١٦٩.
٤- فصول في فقه العربية ١٦٩-١٧٠.
٥- المرجع السابق ٩١-٩٢.

القديمة نفسها، فإنه يمكن القول إن الضمة قد تكون حركة منزلقة، كالتي نجدها في (كُفُر) و (قَمُـــح)، وقـــد نجد لها نظيراً فيما يسمى بالحركة السيجولية في العبرية.

٧- فِعِل وفِعْل:

ومثال ذلك «إبِلٌ وإبْلٌ»[١]، والاستعمال الفصيح في هذين الاستعمالين هو (إبِل) وهو النمط الأصلي أو البنية العميقة؛ إذ إن صيغة (إبْل) متطوّرة عنها، فهي تمثل البنية السطحية، وفي هذا التغيّر اختزلت المقاطع من ثلاثة مقاطع إلى مقطعين:

١- إبِل > إبِـ/لٌ >ibilun > >i/bi/lun

٢- إبْل إبْـ/لٌ >iblun > <ib/lun

والنمطان هنا مستعملان في اللغة، غير أن هناك نمطاً يطغى على الآخر في الاستعمال وهو (إبِل)، وهو النمط اللغوي الفصيح، وأما النمط الحادث (إبْل) فيعود إلى الرغبة في الاقتصاد من الجهد.

٨- فَعْل وفَعُل وفَعِل:

ومثال ذلك «بَكْر وبَكُر وبَكِر»[٢]، وتستعمل اللغة هذه الأنماط الثلاثة، وصيغة (بَكْر) بتسكين الكاف، تُعدّ النمط اللغوي الفصيح أما النمطان (بَكُر وبَكِر) فهما استعمالان لغويان لهجيّان، فبعضهم في منطقة إربد يستعملون صيغة (بَكُر) بضم الكاف، أما صيغة (بَكِر) فقد استعملت في لهجة الكرك.

وقد انزلقت هذه الحركات في صيغتي (بَكُر وبَكِر) في استعمال تلك اللهجات، بتأثير قانون السهولة والتيسير، فصيغة (بَكْر) تمثل بنية عميقة، تطوّرت إلى بنيتين سطحيتين هما بَكِر وبَكُر:

١- الكتاب ٤/١١٥.

٢- المرجع السابق ٤/٧٣.

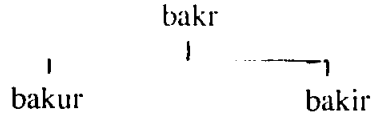

فالصراع هنا بين بنية عميقة وبنيتين سطحيتين، والنتيجة التي نستخلصها من هذا تتمثل في أن الأصل هو (بكْر)، وقد حدث انزلاق حركة بين الكاف والراء وأغلّبُ الظنَّ أن الأمر ناتج عن رغبة في التخلص من حركات الأواخر كما حدث في قراءة سلاّم (والعَصرِ) و (خُسُر) و (بالصبرِ)[1] في قوله: «والعَصْر إن الإنسان لفي خُسْر... وتواصوا بالصبر»[2].

٩- فَعُل وفَعْل:

ومثال ذلك «عَضُد وعَضْد»[3]، ولعل صيغة (عَضُد) تطوّرت عن صيغة (عَضْد)، فصيغة (عَضُد) تمثل بنية سطحية، أما صيغة (عَضْد) فهي بنية عميقة:

<adud < <add

وهذا التحوّل في الصيغة يخضع لقانون السهولة والتيسير، فصيغة (عَضْد) صعبة، إذ إن الدال والضاد يخرجان من مخرج واحد، فهما من الأصوات الأسنانية اللثوية[4]، وقد ازدادت الصيغة صعوبة بسبب سكون الضاد، ومن ثم فقد لجأت اللغة إلى تيسير النطق بأن حرّكت الضاد بالضم، ولذلك فقد شاعت صيغة (عَضُد) وانتشرت في الاستعمال أكثر من صيغة (عَضْد).

١٠- فُعْلة وفُعُلة:

ومن ذلك «ظُلْمَه وظُلُمة»[5] و «رُخْصَةٌ ورُخُصَة»[6]، والأنماط التي على وزن (فُعُله) متطوّرة عن (فُعْلة) في الأعم الأغلب، وذلك عن طريق عملية الاتباع

١- مختصر في شواذ القرآن ١٧٩.

٢- العصر/ ١، ٢، ٣.

٣- الكتاب ١٨٨/٤.

٤- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٤٦.

٥- اصلاح المنطق ١١٨.

٦- المرجع السابق ١١٨.

المرتبطة بقانون السهولة والتيسير، فُظْلُمة متطوّرة عن ظُلْمه، ورُخُصَة متطوّرة عن رُخْصَة: zulmatun < zulumatun (ضم اللام إتباعاً لحركة الظاء)

ruḫšat ܪܘܚܫܬ < ruḫušat ܪܘܚܘܫܬ (ضم الخاء إتباعاً لحركة الراء)

(الأصل) (البنية السطحية)

فالصراع بين هذه الأنماط صراع بين بنية عميقة وبنية سطحية، وكانت نتيجة هذا الصراع أن استعمل النمطان، وصارا يشكلان معاً بنية سطحية موجودة في الواقع الاستعمالي الفعلي، ولعل النمط الأكثر استعمالاً وشيوعاً هو النمط الأصلي (فُعْلَة) أي (ظُلْمة ورُخْصَة)، وهو النمط اللغوي الفصيح بسبب ما يتميز به من سهولة متأتية عن قلة عدد المقاطع الصوتية.

١١- فَعْله وفِعْلة:

ومثال ذلك «المَهْنَة والمِهْنَة»[١] ولعل الصيغة الأصلية هنا هي (المِهْنَة)، وهي الصيغة البارزة في الاستعمال اللغوي.

١٢- فَعِلَه وفِعْلَه:

ومن النماذج على ذلك «مَعِدَة ومِعْدَة»[٢] وصيغة (مَعِدَة) هي الصيغة اللغوية الفصيحة، أما صيغة (مِعْدَة) فهي نمط استعمالي لهجي، كما أن بعض العاميات المعاصرة يستعمل هذا النمط (مِعْدَة)، والصراع هنا قائم بين نمط لغوي فصيح وبين نمط لهجي، ونتيجة الصراع هي أن كل نمط يستعمل في مجاله، وهذا ينطبق أيضاً على النمطين «كَلِمَة وكِلْمة»[٣].

١٣- فَعَال وفُعَال وفِعَال:

ومثال ذلك «نِخَاع ونَخَاع ونُخَاع»[٤] والنمط المستعمل على المستوى اللغوي

١- اصلاح المنطق ١١٧.
٢- المرجع السابق ١٦٨.
٣- المرجع السابق ١٦٨.
٤- المرجع السابق ١٠٧.

الفصيح هو (نُخَاع) بضم النون، ولعل صيغة (نَخَاع) متطوّرة عن (نُخَاع) وذلك عن طريق قانون المماثلة المرتبطة بقانون السهولة والتيسير:

nuḫā<un < naḫā<un

(الأصل) تأثرت الضمة بالفتحة الطويلة بعدها

فتحولت إلى ضمة (البنية السطحية)

والتأثر هنا مدبر كلي منفصل.

ونعتقد أن النمطين (نِخَاع ونَخَاع) نمطان لهجيان، ومهما يكن من أمر فلا بد من وجود نمط يطغى في الاستعمال على غيره، وهذا النمط هو في أغلب الظن (نُخَاع) وهو النمط اللغوي الفصيح.

١٤- فِعَال وفَعَال:

ومن الأمثلة على هذين الوزنين «الدَّجَاج والدِّجَاج»[١] و «الدَّوَاء والدِّوَاء»[٢]، ونجد هذه الأنماط مستعملة عند أبناء اللغة، ونحسب أن صيغتي (الدِّجَاج والدِّوَاء) من الأنماط اللغوية اللهجية، أما صيغتا (الدَّوَاء والدَّجَاج) فهما نمطان لغويان فصيحان، وهما أكثر استعمالاً من النمطين الآخرين.

١٥- فُعَال وفِعَال:

من الأسماء التي جاءت على هذين الوزنين «شِواظ وشُوَاظ»[٣] و «جِوار وجُوار»[٤] و «قِصَاص وقُصَاص»[٥]، وتستعمل اللغة هذه الأنماط جميعاً، ولعلها تَفضّل في الاستعمال ما جاء على وزن (فِعَال) ومنها أيضاً «وُشَاح ووِشَاح وإشَاح»[٦]،

١- اصلاح المنطق ١٠٤، ١٠٥.
٢- المرجع السابق ١٠٤، ١٠٥.
٣- المرجع السابق ١٠٦.
٤- المرجع السابق ١٠٦.
٥- المرجع السابق ١٠٦.
٦- المرجع السابق ١٠٦.

ومثلها كذلك «وِعَاء وإعاء ووُعاء»[1] وقد جاء النمط المكسور على لغة هذيل، فبعض الهذليين كانوا ينطقون الواو المكسورة همزة[2]، كما في قول ساعدة بن جؤنة:

لها إلدة سفع الوجوه كأنهم نضال شراها القين لما تركب[3]

فأصل إلدة هو ولِدَة.

إذن فقد تطوّر النمط (وِشاح) إلى (إشاح) و (وِعاء) إلى (إعاء) و (وِسادة) إلى (إسادة) وفي هذه الأنماط المتطوّرة لجأت اللغة إلى التخلص من شبه الحركة عن طريق الهمز:

١- wiš̆āḥ(un)	>	*išāḥ(un)	<	>iš̆āḥ(un)
الأصل وفيه تتشكل		حذف شبه		التعويض عن شبه الحركة المحذوفة
الحركة المزدوجة (wi)		الحركة (w)		عن طريق إقحام همزة
٢- wi<ā̆>(un)	>	*i<ā>(un)	<	>i<ā̆>(un)
الأصل		حذف شبه الحركة		التعويض عنها بالهمز
٣- wisādat(un)	>	*isädat(un)	<	>isädat(un)
الأصل		حذف شبه الحركة		التعويض عنها بالهمز

وهذه الأنماط المكسورة مستعملة في اللغة، ففي قوله تعالى «من وِعاء أخيه»[4] قرأ ابن جبير (من إعاء) وقرأ الجمهور على كسر الواو وهو الأصل[5].

١- لسان العرب (وعي) ٣٩٧/١٥.

٢- لغة هذيل ١٠٠-١٠٢ وانظر المعجم الكامل في لهجات الفصحى، ٢٤-٢٥.

٣- لغة هذيل ١٠١ وانظر ديوان الهذليين ٢٢٠/١.

٤- يوسف/ ٧٦.

٥- البحر المحيط ٣٣٢/٥ وانظر إملاء ما من به الرحمن ٥٦/٢.

غير أن الأنماط الشائعة والأكثر استعمالاً في اللغة هي الأنماط الأصلية، أي (وِشاح ووِعاء ووسادة)، وذلك أن الفرار من الحركة المزدوجة إلى الهمزة لا يحقق كثيراً من السهولة، بل ربما دفع إلى مزيد الصعوبة الناتجة عن نطق الهمزة، ومن الأسماء الأخرى التي تتعدد أنماطها «الأصْبَع، واحدة الأصابع، تذكر وتؤنث»[1] وفيها لغات: الإصْبَع والأُصْبَع والأَصْبُع والأُصْبِع والأَصْبِع والإِصْبِع[2]، وهذه الصيغ موجودة وتتصارع في الاستعمال اللغوي، وكان النمط البارز فيها والأكثر استعمالاً هو (إِصْبَع) بكسر الهمزة وفتح الباء، وسائر الاستعمالات الأخرى تنويعات لهجية.

ومن الصيغ التي تنافست في الاستعمال اللغوي «اِسْمٌ واُسْمٌ وسِمٌ وسُمٌ»[3] قال الشاعر:

وعَامُنَا أعْجَبنا مُقَدَّمُهْ

يُدْعَى أبا السَّمْحِ وقِرْضاب سُمُهْ[4]

وقال:

باسم الذي في كل سورة سِمُهْ

قد وردَتْ على طريقٍ تَعْلَمُهْ[5]

إذن فقد استعملت العرب (سُمٌ) و (سِمٌ) كما استعملت كذلك (اِسْمٌ واُسْمٌ)، غير أن النمط الشائع والأكثر استعمالاً في اللغة هو (اسْمٌ) بكسر همزة الوصل.

ونجد من الأسماء «الجَدَري والجُدَري»[6]، ونعني به قروح في البدن، تظهر على

١-لسان العرب (صبع) ١٩٢/٨.

٢- المرجع السابق ١٩٢/٨، وانظر اصلاح المنطق ١٧٤.

٣- المرجع السابق ١٣٤.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦/١.

٥- المرجع السابق ١٦/١.

٦- لسان العرب (جدر) ١٢٠/٤، وانظر اصلاح المنطق ١٣١.

الجلد وتكون ممتلئة ماءً وتقيّح[1]، وابن اللغة في أدائه اللغوي يستعمل النمطين، ولكن لا بد من بروز نمط على الآخر في الاستعمال، ونرجح أن هذا النمط هو (الجَدَري) بفتح الجيم والدال.

ونجد أيضاً «القِثّاء والقُثّاء»[2]، والنمطان موجودان في اللغة، وربما يكون النمط الأكثر استعمالاً فيهما هو (القِثّاء)، بكسر القاف.

ومن الجدير أن نذكر أن هاتين الصيغيتن تمثلان بنية سطحية لبنية عميقة ليست مستعملة في اللغة، وهي (القِثّاو والقُثّاو) فهذه الصيغة تحوّلت إلى صيغة أخرى مهموزة هي (القِثّاء والقُثّاء):

kittā>(un) < kittāw(un)

kattā>(un) < kuttāw(un)

ومن الأسماء المقصورة التي تتعدد أنماطها (الأفعى)، إذ روي عن العرب قولهم: «أفعى وأفعىْ وأفعوْ»[3]، ويرى سيبويه أن العرب تقول: أفعىْ في حالة الوقف، فإذا وصلت صيرتها ألفاً (أفعى)، أما طيء فَيَدَعُونَها في الوصل على حالها في الوقف، لأنها خفية لا تُحرّك، وقريبة من الهمزة، وبعض طيء يقولون: أفْعَوْ؛ لأنها أبين من الياء، ولم يجيئوا بغيرها لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمدّ، ولأن الألف تبدل مكانها كما تبدل مكان الياء وتبدلان مكان الألف أيضاً[4].

فطيء إذن تقول (أفعىْ) في الوقف والوصل، وهذا يعني أن النمط كان سائداً ولم يخضع لحالة معينة، ويرى رمضان عبدالتواب أن هذه الظاهرة اللغوية، تمثل المرحلة الثانية من مراحل تطوّر الأفعال والأسماء المعتلة، وهي مرحلة التسكين،

١- لسان العرب (جدر) ٤/١٢٠.

٢- المرجع السابق (قثا) ١٥/١٧١، وانظر اصلاح المنطق ١٣٤.

٣- الكتاب ٤/١٨١.

٤- المرجع السابق ٤/١٨١-١٨٢.

وهذه المرحلة بقيت عند قبيلة طيء، فقد روي أنهاتقول حُبْلَىْ وأفْعَىْ وما شابه ذلك[1]، وزيادة على هذا النمط فإن طيء كانت تستعمل نمطاً آخر وهو (أفعوْ)، ولا يوجد مُبّرر صوتي لهذا النمط الاستعمالي إلاّ ما ذكره سيبويه، وهو أن الواو أبين من الياء في مثل هذا الموضع.

فالأنماط (أفعى وأفعىْ وأفعوْ) استعملت في اللغة بنفس المعنى وفي نفس الحالة التركيبية [أي في الوقف والوصل]، ولكن النمط الدارج والمستعمل في اللغة هو (أفعى)، وتسمى مرحلة نطق (أفعىْ) و (أفعوْ) ما يسمى مرحلة التسكين، وهي المرحلة التي وصلت إليها لهجة طيء في الأمثلة السابقة.

الأسماء الأعجمية

الاسم الأعجمي ما نقل عن لسان غير العرب، والعلم الأعجمي يكون في لغة الأعاجم، والعُجمة: هي كون الكلمة من غير أوزان العربية[2].

ويخالف الكلام الأعجمي الكلام العربي من ناحية اللفظ، وهذه المخالفة تكون على نوعين: «مخالفة البناء، والآخر: مخالفة الحروف، فأما ما خالف حروفه حروف العرب، فإن العرب تبدله بحروفها ولا تنطق بسواها، وأما البناء فإنه يجيء على ضربين: أحدهما قد بنته العرب بناء كلامها، وغيرّته كما غيّرت الحروف التي ليست من حروفها، ومنه ما تكلمت به بأبنية غير أبنيتها، وربما غيّروا الحرف العربي بحرف غيره، لأن الأصل أعجمي»[3].

ونجد أنماطاً مختلفة للاسم الأعجمي، وبطبيعة الحال سيقوم صراعٌ بين هذه

١- بحوث ومقالات في اللغة، ٦٠-٦١.

٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ٣٩٤، وانظر كشاف اصلاحات الفنون والعلوم ١١٦٥/٢ والتعريفات ١٦٩ ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٤٤.

٣- **الأصول في النحو ٢٢٣/٣.**

الأنماط، وستكون النتيجة الحتمية له، بروز أحد هذه الأنماط على السطح الاستعمالي للغة، وربما برز أكثر من نمط استعمالي واحد.

ومن هذه الأسماء الأعجمية (يوسف)، «واسم يوسف عبري قديم وقد نقلت العربية صوامت الاسم (ي-س-ف) نقلاً مطابقاً، ولكنّها تصرفت في نقل الحركات»[1]، ولهذا الاسم الأعجمي نمطان استعماليان هما: يُوسُف، بضم السين، ويُوسِف، بكسر السين، ولعل العربية الفصحى تفضل النمط الأول وهو (يُوسُف) في استعمالاتها اللغوية، في حين أن (يُوسِف) بالكسر يعد استعمالاً لهجياً، إذ «تميل لهجاتنا المعاصرة إلى كسرة قصيرة، بدلاً من الضمة القصيرة، فتقول: «ويُوسف»[2]، ولكن هذا لا يمثل رأياً قاطعاً، إذ قد نسمع بعض العامة يقولون (يُوسُف)، ولكن استعمالها ضمن النطاق اللهجي يُعدُّ قليلاً بالقياس إلى (يُوسِف)، ومن الممكن أن يستعمل (يُوسِف) كنمط لغوي فصيح، ولعل النمط البارز والأكثر شيوعاً فيهما هو (يُوسِف) بالكسر، كما أن له نمطاً استعمالياً آخر، وهو يُؤسف بالهمزة المقحمة، الناشئة فيما يبدو عن ميل اللغة إلى الحدّ من طول الحركة، وهو نوع من التخلص من النبر الطولي عن طريق اللجوء إلى النبر التوتري وهي لغة بني أسد[3].

ومن الأسماء الأعجمية (جبريل)، وقد تعددت أنماطه الاستعمالية كذلك، ففي قوله تعالى «جِبْريل»[4] قرأ يحيى بن يعمر (جَبْرَئِلّ) مشددة اللام، مفتوحة الجيم والراء وقرأ فياض بن غزوان (جَبْرَائيل) وعن الأعمش (جَبْرَاييل) وقرأ ابن كثير (جَبْرِيل) بفتح الجيم وكسر الراء وقد وافقه ابن محيصن، وقرأ حمزة والكسائي وخلف (جَبْرَئيل) بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة وياء ساكنة وقرأ عاصم (جَبْرَئيل) بفتح الجيم والراء وهمزة غير ممدودة، وقرأ يحيى بن يعمر (جِبْرَالّ)

١- القيمة الوظيفية للصوائت ١٠٣.

٢- المرجع السابق ١٠٤.

٣- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ١٢٧، وانظر دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ١٧٦.

٤- البقرة/ ٩٧، ٩٨.

بتشديد اللام، وقرأ فياض والحسن بن علي (جَبْرَإل) بألف وهمزة مكسورة، وقد قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب (جِبْريل) بكسر الجيم والراء وحذف الهمزة، وإثبات الياء وهي لغة الحجازيين[1].

ويقال أيضاً: «جَبْرِين وجِبْرِين»[2]. ولعل بعض هذه الأنماط قد تطوّر عن بعضها الآخر، كما في جَبْرَئيل وجَبْرَئِل، فربما كانت جُبْرَئيل هي الأصل أو البنية العميقة، وجَبْرَئِل هي البنية السطحية المتطوّرة عنها:

(جَبْرَئيل) (جَبْرَئِل)

ğabra>īl > ğabra>il

(الأصل) تقصير الحركة الطويلة

فما حدث هو أن اللغة قامت بتقصير الحركة الطويلة (ī) إلى حركة قصيرة (i)، ويعود ذلك لقانون السهولة والتيسير.

ولعل جَبْرَاييل تطوّرت عن جبرائيل، فَجَبْرَائيل بنية عميقة وجَبْرَاييل بنية سطحية:

(جَبْرَائيل) (جَبْرَا-ل) (جَبْرَاييل)

ğabrā>īl > ğabrā*īl > ğabrāyīl

(الأصل) حذف الهمزة والتقاء التعويض عن المحذوف

المهموز حركتين طويلتين بانزلاق شبه الحركة (y)

فهنا حذفت الهمزة من (جَبْرَائيل) لصعوبتها، وتسبب عن ذلك التقاء حركتين

١- معاني القرآن للأخفش ١/١٤٠، وانظر المحتسب ١/٩٧-٩٨، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ١٦٦-١٦٧، وانظر المُعَرَّب، ١١٣-١١٤، ومختصر في شواذ القران ٨، والبحر المحيط، ١/٣١٨، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ١٤٤.

٢- لسان العرب (جبر)، ٤/١١٤.

وهو وضع غير مقبول في اللغة، وبالتالي انزلقت شبه الحركة (y) لتفصّل بينهما، وكان ذلك بتأثير قانون السهولة والتيسير[1].

وقد تكون (جَبْرين) متطوّرة عن (جَبْرِيل)، بتأثير قانون السهولة والتيسير وبالتالي فإن (جَبْرِيل) تمثل بنية عميقة أما (جَبْرِين) فهي بنية سطحية:

(جَبْرِيل)		جَبْرين
ǰabrīl	<	ǰabrīn
(بنية عميقة)		(بنية سطحية)

وكذلك الحال بالنسبة لِجِبْرين وجِبْرِيل، فَجِبْرِين متحوّلة عن جِبْرِيل:

(جِبْرِيل)		جِبْرِين
ǧibrīl	<	ǧibrīn
(البنية العميقة)		(البنية السطحية)

والبنيتان مستعملتان، إذ اننا نسمع كثيراً من العامة يقولون (جِبْرِين) بدلاً من (جِبْرِيل)، وذلك من باب التناوب بين اللام والنون فهما من الأصوات المائعة.

إن جميع هذه الأنماط موجودة ومستعملة في اللغة، ولكننا نرجح بروز نمطين هما: (جِبْرِيل وجِبْرين)، كما أن (جِبْرِيل) يُعدُّ أكثر شيوعاً في اللغة من (جِبْرين) ومن بقية الأنماط.

و (إبراهيم) من الأسماء الأعجمية التي تتعدد أنماطها، ففي قوله تعالى: «وإذا ابتلى إبراهيم»[2] قرأ ابن عامر وحده (ابْراهام)، وقرأت أيضاً (إبراهِم) بألف واحدة وكسر الهاء، و (ابْراهُم) بألف واحدة وضم الهاء، وقرأ القرّاء جميعاً بياء

١- الجوانب الصوتية الوظيفية في توجيه القراءات الشاذة ١٠٣.

٢- البقرة/ ١٢٤.

(إبراهيم)[1].

والأنماط (ابْراهام وابراهِم وابراهُم وإبراهيم) موجودة ومستعملة، غير أن النمط الشائع والأكثر استعمالاً هو (إبراهيم)، وهو شائع على المستويين، المستوى اللغوي الفصيح، والمستوى اللهجي.

ومن الأسماء الأعجمية «يأجوج ومأجوج» وسمعت عن العرب بالهمز وبغير همز، ففي قوله تعالى: «يأجوج ومأجوج»[2] قرأ عاصم وحده هنا وفي الأنبياء[3] (يأجوج ومأجوج) مهموزين، وقرأ الباقون بغير همز، والهمز لغة لبني أسد[4]. وربما كان النمط المهموز هو الأكثر استعمالاً وشيوعاً في اللغة.

ومن الأنماط المتعددة للأسماء الأعجمية «الفولاذ والفالوذ، وهو الحديد الخالي من الخبث، ويطلقان على نوع من الحلواء»[5]، والنمطان موجودان في اللغة، غير أن (الفولاذ) هو النمط البارز في الاستعمال اللغوي.

ونجد أيضاً «العُرْبان والعُرْبون والأُرْبان والأُربون»[6] وبيع العربان أن يشتري الرجل العبد أو الدابة فيدفع إلى البائع ديناراً أو درهماً على أنه إن تمّ البيع كان من ثمنه، وإن لم يتم، كان للبائع[7].

«واللغة العالية العَرَبون»[8]، ويقال في اللهجات المعاصرة العَرْبون،

١- المُعَرَّب ١٣، وانظر السبعة في القراءات ١٦٩-١٧٠، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٨٨-٨٩، والمبسوط في القراءات العشر، ١٣٥-١٣٦، وإملاء ما منّ به الرحمن، ٦١/١، واتحاف فضلاء البشر ١٤٧.

٢- الكهف/ ٩٤.

٣- الأنبياء/ ٩٦.

٤- التبصرة في القراءات ٢٥٢، وانظر اتحاف فضلاء البشر ٢٩٥، والسبعة في القراءات ٣٩٩، ومعاني القرآن للأخفش الأوسط ٣٩٩/٢.

٥- المُعَرَّب ٢٤٧.

٦- المرجع السابق ٢٣٢.

٧- لسان العرب (أسن) ١٨/١٣ و (عسن) ٢٨٥/١٣، والمُعَرَّب ٢٤٧.

٨- المُعَرَّب ٢٤٧.

والعِيربون، بالإمالة (erabun<)، والرَعَبون، وقد طرأ على هذا النمط قلب مكاني، والقلب المكاني هي «تغيّر مواقع الحروف في داخل الكلمة»[1] فأصل هذا النمط هو (العَرَبُون) ثم حدث قلب مكاني فصار (رَعَبُون) ووجود هذه الأنماط جميعاً على السطح يعني أنها تتصارع في الاستعمال، والأرجح أن النمط اللغوي البارز والأكثر شيوعاً واستعمالاً هو (العَرْبون) بفتح العين وتسكين الراء.

نخلص إلى أن تعدد أبنية الأسماء وتعدد أنماط الاسم الأعجمي يرجع في كثير من الأحيان إلى بعض القوانين اللغوية، أو إلى أسباب لهجية قد ترتبط بالقوانين اللغوية، وقد عرفنا أن نتيجة الصراع بين هذه الأنماط الاستعمالية، هي فوز نمط معين على بقية الأنماط اللغوية، ونعني بذلك أن هذا النمط يمتاز بأنه بارز وشائع في الاستعمال، ومثال ذلك بروز صيغة (الشَّعْر) في الاستعمال، أكثر من صيغة (الشَّعَر) على الرغم من أن الصيغتن مستعملتان، كما رأينا تَغلُّب صيغة (نِفْط) على صيغة (نَفْط) في الاستعمال، إلى غير ذلك من الأمثلة.

كما تتصارع أنماط الاسم الأعجمي، كما في (يُوسِف ويُوسُف)، وكانت نتيجة الصراع، أننا اعتبرنا (يُوسِف) بكسر السين، أكثر شيوعاً ودوراناً في اللغة من يُوسُف، ومن هذه الأسماء الأعجمية (العُرْبان والعُرْبون والأُربان والأُرْبُون والعَرَبون والعَرْبون والعِيرِبون والرَعَبون) ورجَّحنا أن النمط المستعمل بكثرة في اللغة هو (العَرْبون).

١- أسس علم اللغة، ١٤٩.

صيغ الجموع

يبحث هذا الجزء من الدراسة في تعدد صيغ الجموع للمفرد الواحد وبيان أثر القوانين اللغوية في هذا التعدد، واختلاف اللهجات في بعض المواضع، وستركز الدراسة على صيغ جموع التكسير وذلك بسبب تعدد أنماطها الاستعمالية ، وأما جمع المذكر السالم، فقد لا يتحقق فيه أكثر من بنية استعمالية واحدة في أغلب استعمالاته المنطوقة، وما يبدو فيه خاضعاً لهذه الفكرة، يرتكز إلى البنية العميقة المهجورة، وبنية السطح الاستعمالية وستدرس هذه الجموع من خلال بعض الأوزان المعينة هي:

أ- فُعَالى وفَعَالى وفَعْلى.

ب- فُعْلان وفِعْلان وأفعال.

ج- فُعْل وفِعَال وفِعَالة وفِعَلات وفُعَلات وفَعْلات وفُعْلان وأفْعُل وأفْعَال وفَعَاله وأفْعِلة.

د- فُعُل وأفْعِلاء وفُعْلان وفُعَلاء وأفاعل.

هـ- فِعَالات وفِعَال وفِعْله ومَفْعَل وأفَاعِل

و- فَاله وفياعيل وفعائل

ز- فُعُل وفُعْل وفعائل

ح- مفاعيل ومفاعِل

ط- أفعال وأفْعُل وأفاعِل وفُعُول.

ي- أفْعُل وفُعُل وفُعْل وفُعَلاء.

ك- أفْعَال وفِعَال وفِعْلان وفِعَله وفِعَالة.

ل- فواعل.

م- فِعَال وأفْعَال وأفْعُل.

ن- فُعَّال وفِعَّال وفَعَّالى وفُعَّل وفِعَّل.

س- أفْعَل وأفْعَال وأفاعِل.

ع- فُعَل وفُعُلات وفُعْلات.

وهذه الأنماط هي التي يتبدّى فيها الصراع اللغوي على أتمّ وجه وأجلى صورة.

تعريف الجمع

الجمع لغة -الضم، وفي الاصطلاح ما دلّ على ثلاثة فأكثر، إما بزيادة في آخره نحو (معلم: معلمون -معلمات) وإما بتغيير في بنية مفرده، نحو (عَيْن-أعْيُن -وعيون)[1].

والجموع التي سندرسها هنا هي جموع التكسير؛ إذ إن بعض أنماط جمع المذكّر السالم تمثل بنى سطحية لبنى عميقة غير مستعملة، فالصراع بين هاتين البنيتين انتهى باندثار البنية العميقة، وفوز البنية السطحية بالاستعمال، كما في جمع (مصطفى)، فأصل جمعها في حالة الرفع (مصطفيون) ثم تطوّرت إلى صيغة (مصطفون)، وكذلك فإن جمعها في حالتي النصب والجر هو (مصطفيين)، ثم تطوّرت إلى صيغة (مصطفين):

أ- في حالة الرفع:

muṣṭafā < muṣṭafayūna < muṣṭafa*ūna < muṣṭafawna

ب- في حالة النصب:

muṣṭafā < muṣṭafayīna < muṣṭafa*īna < muṣṭafayna

(المفرد)	(الأصل) في جمع المذكر السالم	سقوط شبه الحركة (y)	الصيغة النهائية

١- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٤٩، وانظر المعجم المفصل في علم الصرف، ٢٠٠.

وما حدث هو أن إلحاق لاحقتي الجمع (ūna) و (īna) أدى إلى تشكّل حركة مزدوجة صاعدة في المقطع قبل الأخير، فسقطت شبه الحركة، وعندها التقت الحركة مع الحركة فتشكل مقطع مرفوض، فيحدث انزلاق حركي بين الفتحة والضمة الطويلة (aū) فتتخلّق الواو في حالة الرفع، كما يحدث انزلاق حركي بين الفتحة والكسرة الطويلة لتتخلّق الياء، في حالتي النصب والجر[١].

ولأجل ذلك ستركز الدراسة على جموع التكسير، وعلى موضع أو موضعين من جمع المؤنث السالم.

وجمع التكسير هو ما دلّ على أكثر من اثنين، وتغيّر بناء مفرده إمّا بزيادة على أصول هذا المفرد، مثل (قلب-قلوب)، وإمّا بنقص عن أصوله، مثل (قيمة -قِيَم)، إما باختلاف الحركات مع النقصان، مثل (رسول-رُسُل)، وإما باختلاف الحركات دون زيادة أو نقصان، مثل (أسَد-أُسْد)[٢].

فدلالة الجمع في صيغ التكسير تحدث بتغير المفرد، فقد يعتري التغيّر هيئة المفرد فقط أي تغيّر الحركات دون نقص، أو زيادة في الحروف، وقد يكون الجمع بالزيادة فقط، وقد يكون بالحذف فقط، وقد يكون بالشكل والزيادة، أو بالشكل والحذف، وقد يتمثل في الشكل والحذف والزيادة[٣]. وقد عبّر هنري فليش عن جموع التكسير بـ(الجمع الداخلي)، فقد حدثت هذه الجموع لا بوساطة الإلحاق كما في (الجمع الخارجي)، ولكن بتأثير التحوّل الداخلي الذي تكاثرت أشكاله[٤].

ومن أنماط جموع التكسير ما جاء على الأوزان الآتية:

١- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٨٦.
٢- المعجم المفصل في علم الصرف ٢٠١ وانظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٥١.
٣- القيمة الوظيفية للصوائت ١٥٣.
٤- العربية الفصحى ٦٦.

١- فَعَالى وفُعَالى وفَعْلى:

قالت العرب: «سَكَارى وسُكَارى»[١] وقالت «قَوْم سَكْرى»[٢] فقد جمعت صيغة (سَكْران) على (سَكَارى وسُكَارى وسَكْرى)[٣]. ومثلها «كَسَالى وكُسَالى وكَسْلى»[٤]، وهذه الجموع كانت تمثل لدى العرب استعمالات لهجية، فقد نعزو ما جاء على (فَعَالى) إلى تميم وأسد، وما كان على (فُعَالى) إلى أهل الحجاز[٥].

ويمكن تفسير نطق تميم وأسد لـ (سَكارى) و(كَسالى) بفتح الحرف الأول في ضوء الانسجام بين الحركات في كل من الكلمتين[٦] فتميم مالت إلى الإتباع في صيغة فُعالى، فقالت فَعَالى بفتح الفاء، أي أنهم قالوا: سَكَارى وكَسَالى[٧].

فالنمطان (سَكَارى وكَسَالى) تطوّرا عن النمطين (سُكَارى وكُسَالى):

١- sukārā < sakārā

٢- kusālā < kasālā

الأصل (البنية العميقة) (البنية السطحية)

وفيها تأثرت الضمة بالفتحة فتحوّلت إلى فتحة

والتأثر هنا مدبر كُلّي منفصل.

ولعل صيغة (فَعَالى) بما فيها من اتباع حركي، قد تطوّرت في نطق بعض النجديين إلى (فَعْلى)، لما فيها من حذف الحركة[٨]:

١- الكتاب ٣/٦٤٥-٦٤٩ وانظر جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، ٢٦٦.
٢- الكتاب ٣/٦٤٥-٦٤٩.
٣- لسان العرب (سكر) ٤/٣٧٢.
٤- المرجع السابق (كسل) ١١/٥٨٧.
٥- البحر المحيط ٣/٣٧٧.
٦- في اللهجات العربية، ٩٨.
٧- في الأصوات اللغوية، ١٨٥.
٨- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ٥٠١.

fa<lā < fa<ālā

(بنية عميقة) (بنية سطحية) وفيها حذفت الحركة الطويلة (ā)

والصراع بين هذه البنى العميقة والبنى السطحية، يجعلنا نحكم بأنَّ هذه الجموع تمثل أنماطاً مستعملة في اللغة، ومن ثم فإنها تمثل معاً بنى سطحية، بمعنى أنها مستعملة في اللغة جنباً إلى جنب، ففي قوله تعالى: «وإذا قاموا للصلاة قاموا كُسَالى»[1] قرأ الجمهور (كُسَالى) على اللهجة الحجازية، وقرأ الأعرج (كَسَالى)، وقرأ ابن السَّمَيفع (كَسْلى)[2].

ومن الجدير أن نذكر أنَّ صيغة (كَسَالى) تستعمل الآن في بعض اللهجات المعاصرة، ونرجح أنها أكثر استعمالاً على المستوى اللهجي من صيغتي (كُسَالى وكَسْلى)، لما تمتاز به الفتحة من سهولة وخفة على النطق، وكذلك الحال بالنسبة (لِسَكَارى).

ب- فُعْلان وفِعْلان وأفعال:

قالوا في جمع وغد «وُغْدان ووِغْدَان وأوغاد»[3]، وهذه الصيغ الثلاث مستعملة في اللغة، ولعل الصيغة الأكثر استعمالاً هي صيغة (أوغاد). ونجد أيضاً (صِنْوان وصُنْوان)، وصُنْوان-بضم الصاد، عند تميم وقيس وصِنْوان بالكسر، عند الحجازيين[4].

فقد عزي ما جاء على (فُعْلان) إلى تميم وقيس، وما جاء على فِعْلان إلى أهل الحجاز[5]. والجمعان (صِنْوان) و (صُنْوان) مستعملان في اللغة، ففي قوله تعالى: «ونخيلٌ صِنْوان وغير صنوان»[6]، قرأ الجمهور (صِنْوان)، وقرأ ابن مُصرِّف

١- النساء/١٤٢.

٢- البحر المحيط ٣/٣٧٧ ، وانظر مختصر في شواذ القرآن ٢٩.

٣- لسان العرب (وغد) ٣/٤٦٤، وانظر الكتاب ٣/٦٢٨.

٤- لهجة تميم ٤٦٥.

٥- المحتسب ١/٣٥١، وانظر البحر المحيط ٤/١٨٤، ولهجة تميم ٤٦٥.

٦- الرعد/٤.

والسُلمي (صُنْوان)[1].

ج- فُعْل وفِعْلان وفِعَال وفِعَالة وفِعَالات وفُعَلات وفَعْلات وفُعْلان وأفْعُل وأفْعَال وفَعَالة وأفْعِلة:

ومن الأمثلة على هذه الأوزان ما جاء في جمع (دار)، فقد قالوا «دور ودِيران ودِيار ودِيارات ودُورات ودارات ودُوران ودِوار وأدوُر وأدْوُر وآدار ودَيَارة ودِيَارة وأدْوِرة »[2].

ولعل الجموع (دور وديران ودِيار) تمثل ثلاث لهجات، هي: (دُور) لتميم[3]، و(ديران) لأهل الحجاز، وهي كصِنوان[4]، و (دِيار) نظنها لقبائل حضرية احتكت بالقبائل البدوية[5]، كما يمكن أن نردّ بقية الجموع وتعددها إلى اختلاف القبائل، فدوران على وزن (فُعْلان) تعزى لتميم وقيس كما أشرنا سابقاً، وربما كانت صيغة (أدْوُر) على وزن أفْعُل تعزى للحجازيين[6].

وصيغة (أدْوُر) صيغة حادثة ومتطوّرة عن صيغة (أدْوُر) بسبب ميل اللغة إلى التخلص من الحركات المزدوجة.

>adwur(un)	<	>ad*ur(un)	< >ad>ur(un)
(أدْوُر)		(أدْ ـُ ر)	(أدْوُر)
(الأصل)		(حذف شبه الحركة (w) وفيه الحركة المزدوجة الصاعدة (wu)	التعويض عن شبه الحركة بإقحام همزة

«واللغة هنا فرّت من الحركة المزدوجة الصاعدة إلى الهمزة »[7]

١- البحر المحيط ٣٦٣/٥ ، نظر مختصر في شواذ القرآن ٦٦.
٢- لسان العرب (دور) ٢٩٨/٤.
٣- لهجة تميم ٤٦٢.
٤- المرجع السابق ٤٦٥.
٥- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ٥١١.
٦- لهجة تميم ٤٦٨.
٧- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ١٥٥.

إذن فتعدد جموع لفظة (الدار) في اللغة يمكن أن نردّه إلى اختلاف اللهجات، وعلى الرغم من أن هذه الجموع جميعاً مستعملة في اللغة، فإنّ بعض الأنماط تبرز في الاستعمال وتشيع أكثر من غيرها، كشيوع صيغتي (دور ودِيار) في الاستعمال اللغوي.

د- فُعُل وأفْعِلاء وفُعْلان وفُعَلاء وأفاعِل

قالوا في جمع صديق: «صُدُق وأصدقاء وصُدْقان وصُدَقاء وأصادِق»[1] ويمكن أنْ نعدّ كلّ نمط من هذهِ الجموع استعمالاً لهجياً، وجميع هذه الصيغ مستعملة في اللغة وإن كنا نرى أن صيغة (أصدقاء) أكثر استعمالاً ودوراناً في اللغة من بقية الصيغ.

هـ- فِعَالات وفِعَال وفِعْله ومَفْعَل وأفَاعِل:

جمعت العرب (رجلَ) على «رجالات ورجال ورِجْلَة ومَرْجَل وأرَاجِل»[2] ولعل هذهِ الجموع مثلّت لدى العرب أنماطاً لهجية، فهي موجودة في اللغة ومستعملة، غير أن صيغة (رجال) هي الصيغة البارزة والشائعة في الاستعمال، وربما أمكننا القول إنّ صيغة (رجالات) مستعملة بدرجة ثانية، وأما سائر الأنماط الأخرى فهي أنماط مستعملة في اللغة وحفظها لنا المعجم بعد أنتهاء استعمالها الفعلي.

و- فالة وفياعيل وفعائل:

ومما جاء على هذه الأوزان، جمعُ (سيّد)، فقد جمعت على «سادة وسيادِيد وسيائد»[3]، وصيغة الجمع الثالثة (سيائد) تعتبر بنية سطحية لبنية عميقة هي (سياود):

sayā>id	<	sayā*id	< sayāwid
التعويض عنها		حذف شبه	الأصل وفيه حركة
بإقحام همزة		الحركة (w)	مزدوجة صاعدة (wi)

١- لسان العرب (صدق) ١٠/١٩٤.

٢- المرجع السابق (رجل) ١١/٢٦٥-٢٦٦.

٣- المرجع السابق (سيد) ٣/٢٣٠، وانظر جموع التصحيح والتكسير ١٤٣.

فاللغة هنا فرّت من ثقل الحركة المزدوجة بأن حذفت شبه الحركة وأقحمت همزة للفعل بين الحركتين.

والبنية العميقة (سياود) غير مستعملة، إذ لم نجد شواهد أو أدلة على استعمالها في المعاجم، في حين كانت صيغة (سيائد) موجودة ومستعملة في اللغة، فنتيجة الصراع هنا هي اندثار البنية العميقة واختفاؤها من الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، وبروز صيغة (سيائد)، وكذلك فإن صيغة (سياديد) مستعملة في اللغة، فصيغ الجموع الثلاث (سادة وسياديد وسيائد) تتصارع في الاستعمال، غير أن النمط الأكثر شيوعاً واستعمالاً فيها هو (سادة) وقد نسمع بعضهم في اللهجات المعاصرة يجمعون (سيّد) على (أسياد).

ز- فُعُل وفُعْل وفعائل:

يجمعون (عجوز) على «عُجُز وعُجْز وعجائز»[1]، والأصل في صيغة الجمع الأخيرة (عجائز) هو (عجاوز):

$$<\check{a}g\bar{a}wiz \quad > \quad <\check{a}g\bar{a}*iz \quad > \quad <\check{a}g\bar{a}>iz$$

الأصل (عجاوز) حذف شبة الحركة (w) التعويض عنها بالهمزة

فاللغة هنا لجأت إلى الفرار من ثقل الحركة المزدوجة، بأن حذفت شبه الحركة (w) فالتقت حركة الفتحة الطويلة (ā) مع حركة (i) فأقحمت همزة للتخلص من هذا الوضع المرفوض في اللغة.

وقد نجد في اللهجات المعاصرة صيغة (عجايز)، وهي مستعملة بشكل واسع على المستوى العامي، أما صيغة (عجاوز) وهي البنية العميقة (لعجائز) فليست مستعملة. ولعل صيغة (عجائز) هي الصيغة الشائعة والأكثر استعمالاً على المستوى اللغوي الفصيح.

١- لسان العرب (عجز) ٣٧٢/٥.

ج- مفاعيل ومفاعِل:

ومن الجموع التي جاءت على هذه الأوزان «مواثيق ومياثيق ومياثِق»[1] وهي جمع لـ(ميثاق)، وصيغة (مواثيق) هي الصيغة الأصلية لأنها من (وثق)، وربما تطوّرت صيغة (مياثيق) إلى (مياثِق):

mayāṯīḳ < mayāṯiḳ

(مياثيق) (مياثِق) تقصير الحركة

فما حذف هنا هو تقصير الحركة (ī) في (مياثيق) لتصبح (مياثق)، وفي أغلب الظن أن صيغة (مواثيق) هي الصيغة الشائعة والأكثر استعمالاً في اللغة.

ط- أفعال وأفْعُل وأفاعِل وفُعول:

تجمع (ضلع) على «أضْلاع وأضْلُع وأضالع وضُلوع»[2]

وجميع هذه الأنماط موجودة في اللغة وتستعمل جنباً إلى جنب، ولعل صيغة (ضُلُوع) تستعمل على المستوى اللهجي، وهي مستعملة في بعض اللهجات المعاصرة، وصيغة أضالع قليلة الاستعمال بالقياس إلى سائر الصيغ، فالأنماط (أضلاع وأضْلُع وضُلُوع) أنماط شائعة ويتردد استعمالها في اللغة الأدبية الفصيحة، فنجد ذا الرمة يستعمل صيغة (أزْمُن) على وزن (أفْعُل) في قوله:

أمنزلتي ميٍّ سلام عليكما هل الأزْمُن اللائي مَضَيْنَ رواجِعُ[3]

ي- أفْعل وفُعُل وفُعْل وفُعَلاء:

ومن الجموع التي جاءت على هذه الأوزان «أرْسُل ورُسُل ورُسْل ورُسَلاء»[4]

١- لسان العرب (وثق) ٣٧١/١٠، وانظر جموع التصحيح والتكسير ٢٨٩.

٢- لسان العرب (ضلع) ٢٢٥/٨.

٣- ديوان ذي الرمة ١٢٧٣/٢ وانظر الكتاب ٥٧١/٣ والمقتضب ١٧٤/٢ والمخصص ٦٣/٩ وشرح المفصل ١٧/٥.

٤- لسان العرب (رسل) ٢٨٣/١١.

وهي جمع (رسول)، وجميعها موجودة في اللغة ومستعملة، غير أن النمطين (رُسُل ورُسْل) يعدان النمطين البارزين في الاستعمال، وقد صرّح سيبويه[١] وغيره[٢] أن صيغة (فُعْل) لتميم، أما (فُعُل) فقد عزيت في مواضع كثيرة إلى أهل الحجاز[٣]، وعزيت أيضاً إلى أهل تهامة[٤].

وفي قوله تعالى: «ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سُقُفاً من فضة...»[٥] قرأ أبو رجاء (سُقْفاً)[٦].

وفي قوله تعالى: «كأنّهم خُشُب مُسَنَّدَة...»[٧] قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وحمزة وعاصم «خُشُب»[٨].

ك- أفْعَال وفِعَال وفِعْلان وفِعَلة وفِعَالة:

ومن أمثلتها جمع (ثور) على «أثوار وثيار وثيَرة وثيران وثِيَارة»[٩] وجميع هذه الصيغ موجودة في المعاجم العربية وتستعمل في اللغة، وإن كنا نرجّح أنّ صيغتي (أثوار وثيران) من أبرز الصيغ وأكثرها شيوعاً في الاستعمال اللغوي، ولعلّ هذه الجموع المتعددة للفظة (ثور) تمثل أنماطاً لهجية، ولعل أحدها قد تطوّر عن الآخر، من مثل (ثِيَرة وثِيَارَة) فابن منظور يرى أن (ثيرة) متطوّرة عن (ثِيارة):

tiyarat < tiyārat

فما حدث هو تقصير الحركة (ā) في (ثِيارة) لتصبح (ثِيَرة)، وثِيرة أصلها

١- الكتاب ٦٠٢/٣.

٢- المحتسب ٢٥٥/١ وانظر البحر المحيط ١٥/٨، ٢٠٧، واللسان (ذيب) ٣٨٣/١ و (نيب) ٧٧٦/١ و (صيد) ٢٦١/٣، وتاج العروس (نيب) ٤٩٨/١.

٣- المحتسب، ٢٥٥/١ والكشف، ٣٢٢/٢ واللسان (نجد) ٤١٥/٣.

٤- لسان العرب (عضد) ٢٩٢/٣.

٥- الزخرف: ٣٣.

٦- البحر المحيط ١٥/٨.

٧- المنافقون: ٤.

٨- الكشف ٣٢٢/٢.

٩- لسان العرب (ثور) ١١١/٤.

(ثِوَرة) فهذا النمط يمثل بنية عميقة، وهو مستعمل أيضاً، فقد قالوا: «ثِوَرة وثِيرَة»، قلبوا الواو ياء؛ لأنها بعد كسرة[١].

أي إن ما حدث هنا هو عملية تأثر مقبل جزئي متصل، إذ انقلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة[٢]:

(ثِوَرة) < (ثِيَرة)

tiwarat < tiyarat

ل- فواعل:

ومن الأنماط التي جاءت على هذا الوزن «شوائع بمعنى متفرقة»[٣] والأصل في هذا النمط هو (شوايع) «فاللغة العربية استعملت صوت الهمزة (وهو من الصوائت) وسيلة لإلغاء طائفة من تتابعات أصوات مد وانصاف مد مكروهة في العربية، إذ حلت هذه الهمزة محل نصف المد»[٤] كما نجد في : (شوايع وشوائع)، فشوايع تطوّرت إلى شوائع:

ˇsawāyi< < ˇsawā*i< < ˇsawā>i<

الأصل (شوايع) حذف شبة الحركة التعويض بإقحام همزة

فما حدث هنا هو أن اللغة تخلصت من شبه الحركة (y) فالتقت حركتان (a) و (i) فأُقْحِمتْ همزة للتخلص من هذا الوضع المرفوض في اللغة، ونجد زيادة على شوايع وشوائع (شواعي، على القلب)[٥].

ˇsawā<iy < ˇsawāyi<

١- الكتاب ٣٦١/٤.

٢- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٩١.

٣- لسان العرب (شيع) ١٩١/٨.

٤- في الأصوات اللغوية، ٢٧١.

٥- لسان العرب (شيع) ١٩١/٨.

وبعد عملية القلب المكاني «قامت اللغة بالتخلص من شبه الحركة (y) التي وقعت طرفاً، وعوضت عن هذا الحذف عن طريق إطالة الكسرة»[١]:

ˇsawā<i < ˇsawā̄<i < ˇsawā<iy

وقد استعمل النمطان (شوايع وشواعي) على المستوى اللغوي الفصيح، وربما كانت صيغة (شوايع) مستعملة على المستوى العامي.

م- فِعَال وأفعال وأفْعُل:

تجمع العرب ثوب على «أثواب وثياب وأثْوب، وبعض العرب يهمزه فيقول أثْؤُب»[٢]، وقد أشرنا سابقاً بأن الهمز في مثل هذا الموضع؛ جاء رغبة في الفرار من ثقل الحركة المزدوجة:

>at>ub(un) < >at*ub(un) < >atwub(un)

الأصل (أثْوُب) > حذف شبه الحركة (w) التعويض عنها بالهمزة

فبعد أن حذفت اللغة شبه الحركة (w) عوضت عنها بإقحام همزة.

ونجد صيغة (ثِوَاب) وهي البنية العميقة (لِثِيَاب)، مستعملة كذلك، فيُقال: «ثياب وثِوَاب»[٣]، فالأصل هو (ثِواب)، ويرى ابن جني أنه «لمّا كانت الواو في الواحد ساكنة، وجاء الجمع وقبل الواو منه كسرة، قلبوها، لأن الجمع أثقل من الواحد، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الواحد، والواو مع الكسرة تثقل»[٤].

ويرى المحدثون بأن ما حدث هو عملية تأثر، فقد تأثرت شبه الحركة (w) مع الكسرة قبلها فانقلبت إلى شبه حركة تناسب الكسرة[٥] هي (y):

١- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ١٤٦.

٢- لسان العرب (ثوب) ١/٢٤٥.

٣- الكتاب ٣/٣٦٠.

٤- المنصف ٢٨٣ وانظر سر صناعة الإعراب ٢/٥٨٧.

٥- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٩٣.

tiyāb(un) < tiwāb(un)

والتأثر هنا مقبل جزئي متصل.

وأنماط الجمع (ثياب وثواب وأثواب وأثوُب وأثْؤُب) موجودة في المعاجم العربية واستعملتها اللغة غير أن صيغتي (ثياب وأثواب) تبرزان في الاستعمال اللغوي أكثر من غيرهما.

ن- فُعَّال وفِعَال وفَعَالى وفُعَّل وفِعِّل:

ومن أمثلتها جمع العرب لـِ(صائم) على «صُوَّام وصُيَّام وصَيام وصيامى وصُوُّم وصُيِّم وصِيِّم»[١]، ويبدو أنه إذا وقعت الواو في جمع كلمة على وزن (فُعَّل) جاز أن تقلب الواو المشددة إلى ياء مشددة، مثل (صُيِّم) في (صُوَّم)، و(نُيِّم) في (نُوَّم) جمع نائم، وفي ذلك إشارة إلى أن العربية قد تكره نطق الواو في حالة التشديد، فنراها تجنح في كثير من الأحيان إلى قلب الواو ياء[٢]. ويروى أنه يقال صُيِّم عن طريق المخالفة بسبب اشتثقال واوين، إذ تحدث عملية تأثر في هذا النمط فتتأثر الضمة بالياء بعدها فتتحوّل إلى كسرة (صِيِّم) وهذا النمط مستعمل عند العرب[٣]:

ṣuyyam < ṣiyyam

الأصل (صُيِّم) تأثر الضمة (u) بالياء بعدها فتتحول إلى كسرة (i)

والتأثر هنا مدبر كلي متصل.

فصيغة (صُيِّم) هي صيغة متطوّرة عن صيغة (صُوَّم)، وصيغة (صِيِّم) متطوّرة عن صيغة (صُيِّم)، وكذلك الحال بالنسبة (لصُوَّام وصُيَّام)، فَصُيَّام صيغة متطوّرة عن صُوَّام، لما في صُوَّام من ثقل بسبب التقاء الضمة والواو المشددة، فلجأت اللغة إلى التخفيف والتيسير:

١- لسان العرب (صوم) ١٢/ ٣٥٠ وانظر إصلاح المنطق ١٣٧ وجموع التصحيح والتكسير ٢٠٣.
٢- في الأصوات اللغوية، ٣٠٣.
٣- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٩٤.

ʿsuwwām(un) < ʿsuyyām(un)

الأصل (صُوْام) إبدال الواو المشدد (ww) ياءً

مشددة (yy) لتخفيف الثقل

ويبدو أن الذوق العربي كان يؤثر صوت الياء على صوت الواو ويراه أخف منه وأيسر[١]. إذن فقد ساهمت اللغة في تطوير هذه الصيغ وتوليدها اعتماداً على قانون السهولة والتيسير، ومن ثم فإن جميع هذه الصيغ مستعملة، ونعتقد أن صيغتي (صُوَّام وصُيَّام) أكثر شيوعاً وبروزاً في الاستعمال اللغوي.

س- أَفْعَل وأَفْعَال وأفاعِل:

ومن أمثلة هذه الأوزان، جمع (يوم) على «أيَّم وأيام وأيائم»[٢] ولعل صيغة (أيَّم) متطوّرة عن صيغة (أيام):

>ayyam < >ayyām

الأصل (أيام) > (أيَّم) البنية السطحية.

فما حدث هنا هو أن اللغة قامت بتقصير الحركة (a) في (أيام)، لتصبح (أيَّم). و(أيام) أصلها (أيوام) >aywām، فقد تأثرت شبة الحركة (w) بشبه الحركة (y) فانقلبت إلى (y):

[٣]>ayyām < >aywām

الأصل (أيوام) أيّام (البنية السطحية)

والتأثر هنا مقبل كلي متصل.

١- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ٢٦٨.

٢- الكتاب ٣٧٤/٤

٣- Moscati, S. An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, p.58.
وانظر فقه اللغات السامية ٦٦.

والصراع بين هاتين البنيتن العميقة والسطحية، انتهى باندثار صيغة (أيوام) في اللغة، وفوز صيغة (أيام) وبروزها في الاستعمال اللغوي. وصيغة (أيائم) الأصل فيها هو (أياوم):

>ayāwim	<	>ayā*im	<	>ayā>im
(الأصل) وفيه الحركة		حذف شبه الحركة		إقحام الهمزة للفصل
المزدوجة الصاعدة (wi)		(w)		بين الحركتين

فقد لجأت اللغة في صيغة (>ayāwim) إلى التخلص من ثقل الحركة المزدوجة (wi) فقامت بحذف شبه الحركة (w)، فالتقت الفتحة الطويلة (ā) مع الكسرة (i)؛ ولأجل التخلص من هذا الوضع المرفوض في اللغة، أقحمت همزة بين الحركتين.

وصيغة (أياوِم) ليست مستعملة في اللغة، في حين استعملت العرب صيغة (أيائم).

وهكذا رأينا كيف أثر قانون السهولة والتيسير في اللغة في تطوير هذه الصيغ وتعددها، كما أن هذه الصيغ (أيَّم وأيام وأيائم) مستعملة جميعاً في اللغة، غير أن النمط الأكثر استعمالاً ودوراناً فيها هو (أيام).

ع- فُعَل وفُعُلات وفُعْلات:

تجمع العرب (خطوة) على خُطاً وخُطُوات وخُطْوات وخُطُؤات وخَطْوات[1] و(خُطاً) من جموع التكسير، أما (خُطُوات وخُطْوات) فهما من الجمع المؤنث السالم الذي جاء على صورتين مرة بالتخفيف أو التسكين ومرة بالتثقيل، والنمطان مستعملان في اللغة، ففي قوله تعالى: «ولا تتبعوا خُطُوات الشيطان»[2] قرأ أبو حرام الأعرابي خَطَوات، وقرأ عمرو بن عبيد وعيسى بن عمر (خطؤات)، وقراءة الجمهور خُطُوات[3].

١- لسان العرب (خطا) ٢٣١/١٤، وانظر الكتاب ٤١١/٣ ومختصر في شواذ القرآن ١١.

٢- البقرة: ١٦٨.

٣- مختصر في شواذ القرآن ١١.

وكما أن اللغة تستعمل (خُطُوات وخُطْوات) فإنها تستعمل (خُطَاً)، فهذه الأنماط الثلاثة تتناوب في الاستعمال اللغوي، ومن الصعوبة أن نحدد أيّها يطغى في الاستعمال اللغوي على الآخر، ومن ثم فإننا نرجح أنها تستعمل جنباً إلى جنب وبالدرجة نفسها، وقد جاءت صيغة خَطْوات تخفيفاً من (خُطُوات) وأما خطؤات فهو فرار من الحركة المزدوجة إلى الهمزة بعد التخلص من شبه الحركة (w).

وقد تستعمل صيغة الجمع في بعض اللهجات للدلالة على المفرد مثل صيغة (طير)، فنجد عامة صقلية يقولون: طير للطائر المفرد، وهو جمع، وفي تفسير هذا الأمر احتمالان: أن يكون لفظ طير محرفاً عن طائر، كما قيل في حائط :حَيْط، فشابه اللفظ الذي يدل على الجمع، أو عندما كانت طيور وأطيار جمعاً لطير (من جمع الجمع) توّهموا الطير مفرداً وربمّا كانت دلالة الطير على الواحد قديمة[1].

نخلص من خلال دراسة تعدد صيغ الجموع للمفرد الواحد إلى أن الأسباب اللهجية والقوانين اللغوية قد أدّت -في بعض الأحيان- إلى توليد أنماط الجموع وتعددها، كما توصّلنا إلى أن الصراع بين هذه الأنماط أدّى إلى بروز نمط أو نمطين في الاستعمال على بقية الأنماط تارة، وإلى أن تكون كل الأنماط أو معظمها مستعملة في اللغة تارة أخرى، ففي جموع لفظة الدار: (دور ودِيار ودِيران ودُورات ودارات ودُوران ودِوار وأدوُر وأدْوُر وآدار ودِيارة وأدْوِرَة) كانت صيغتا (دور) و(ديار) هما البارزتان في الاستعمال، وكذلك صيغة (أصدقاء) هي الصيغة الأكثر شيوعاً في اللغة، من بقية الجموع وهي (صُدُق وأصدقاء وصُدْقان وصُدَقاء وأصادق)، أما (خُطَاً وخُطُوات وخُطْوات) فهي تستعمل جميعاً في اللغة جنباً إلى جنب وبالدرجة نفسها.

١- لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة، ٢٦٩.

الفصل الثاني

أثر التطوّر التاريخي في صراع الأنماط اللغوية

١- قانون السهولة والتيسير وأثره في تعدد الأنماط اللغوية

٢- قانون الأصوات الحنكية وأثره في تعدد الأنماط اللغوية.

٣- التقارب في المخارج وأثره في تعدد الأنماط اللغوية

أثر التطوّر الصوتي التاريخي في صراع الأنماط اللغوية

درس هذا الفصل الصراع اللغوي بن الأنماط اللغوية الاستعمالية، الذي تأتّى بسبب التطوّر اللغوي، الذي يصيب بعض أصوات العربية، والتطوّر الذي سيدرس هنا هو التطوّر التاريخي (الأتفاقي) ، إذ إنّ التغير التركيبي (السياقي) يمتاز في كثير من الأحيان، بأنه يؤدي إلى صراع لغوي محسوم النتيجة، بمعنى أن هناك بنية عميقة اندثرت من الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، وبنية سطحية مستعملة، وهذا لا ينفي أن التغيّر التركيبي (السياقي) قد أدّى إلى نشوء أنماط لغوية تتنافس في الاستعمال اللغوي، ولكن هذه الأنماط تعدّ قليلة، بالقياس إلى الأنماط التي اتخذت السمة التاريخية، كما أن كثيراً من الأنماط التي تولّدت بسبب التغيّر التركيبي ، صارت فيما بعد تدرج ضمن التغيّر التاريخي (الاتفاقي)، مثل : التفتر، بالتاء، وهو لغة في الدفتر[1]، وهي لفظة فارسية معربة، ومن المحتمل أن يكون السبب في هذا التغيّر هو عملية التأثر المقبل الكلي المنفصل، أي أن التاء تأثرت بالدال قبلها، فانقلبت إلى دال، وأما المثال الثاني، فقد حدثت عملية عكسية، فالتأثر مدبر كلي منفصل، فتأثرت الدال بالتاء بعدها فصارت تاءً، بمعنى أن الإبدال هنا كان في أصل نشأته إبدالاً تركيبياً، (سياقياً)، ثم عُهِدَتْ هذه الأنماط عن قبيلة بعينها، فرويت من قبيل الإبدال التاريخي[2].

والتغيرّ التاريخي ينقسم إلى نوعين[3]:

١- التغيّر المطلق: هو التغيّر الذي يصيب صوتاً من الأصوات فيحوّله إلى صوت آخر في جميع سياقاته اللغوية، فيضيع من النظام الصوتي لهذه اللغة.

٢- التغيّر المقيّد: هو التغيّر الذي يصيب صوتاً من الأصوات[4]، ويحوّله إلى

١- لسان العرب (تفتر) ٩٢/٤.

٢- التغيّر التاريخي للأصوات في العربية واللغات السامية، دراسة مقارنة ١٠٤.

٣- المدخل إلى علم الأصوات ٧٣-٧٤.

٤- اللغة المؤابية في نقش ميشع ٣٨.

صوت آخر في بعض سياقاته اللغوية، فتحافظ اللغة على الصورة القديمة في سياقات أخرى.

والتغير الذي ستعنى به الدراسة هنا، هو التغيّر المقيّد؛ لأن الدراسة تقوم على الصراع بين الأنماط اللغوية المستعملة، وفيه حفظت لنا المعاجم العربية كثيراً من الأنماط اللغوية التي استعلمت عند العرب، وأما التغيّر المطلق، فقد كان الصراع فيه محسوماً منذ البداية ولم تورد المعاجم تعدداً في الأنماط يمكن أن ينبئ عن صراع موجود.

وسيتم تقسيم الدراسة عل النحو الآتي:

١- قانون السهولة والتيسير وأثره في تعدد الأنماط اللغوية.

أ- الأصوات الحلقية والحنجرية.

ب- الأصوات اللثوية واللثوية الأسنانية.

ج- صوت الضاد.

د- الأصوات بين الأسنانية.

٢- قانون الأصوات الحنكية وأثره في تعدد الأنماط اللغوية.

٣- التقارب في المخارج وأثره في تعدد الأنماط اللغوية.

أ- الأصوات الشفوية

ب- الأصوات المائعة.

أثر التطوّر الصوتي التاريخي في صراع الأنماط اللغوية

١- قانون السهولة والتيسير وأثره في تعدد الأنماط اللغوية.

أ- الأصوات الحلقية والحنجرية:

حدثت تبدّلات صوتية تاريخية بين الأصوات الحلقية والحنجرية، وقد سجلت المعاجم العربية نماذج كثيرة على هذا التغيّر، ومن الجدير أن نذكر أنّ هذا التغيّر يرتبط بقانون السهولة والتيسير، والإبدال فيها إبدال تاريخي مقيد، إذ حفظت لنا المعاجم العربية أمثلة كثيرة عليه، منها: « آجر وهاجر »[١] وهي أم اسماعيل عليه السلام، ويقال للأسد: هَسَد[٢]، ويقال: « هراق الماء وأراقه »[٣].

والمسوّغ الرئيس لهذا التغيّر هو قانون السهولة والتيسير، فالهمزة صوت صعب، وقد وصفه سيبويه بأنه صوت شديد[٤]، كما وصفه كمال بشر بأنه صوت شديد لا هو بالمجهور، ولا بالمهموس، لأن الأوتار الصوتية معه تكون مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا نسمع لهما ذبذبة أثناء عملية النطق بالهمزة[٥].

أما صوت الهاء فهو صوت رخو مهموس، وعند عملية النطق به يظل المزمار مفتوحاً، ولا يتحرك الوتران الصوتيان، والحفيف الذي يسمع في أقصى الحلق أو داخل المزمار ناتج عن اندفاع الهواء[٦]، فالهاء إذن صوت أسهل من صوت الهمزة، ولذلك فقد تحوّل صوت الهمزة في بعض الأنماط اللغوية إلى هاء، وقد احتفظت اللغة بهذه الأنماط اللغوية التي تعاقب فيها صوتا الهمزة والهاء.

ومن الطبيعي أن نجد في الاستعمال اللغوي صيغة تشيع أكثر من الأخرى،

١- لسان العرب (أجر) ١١/٤.
٢- المرجع السابق (هسد) ٤٣٦/٣.
٣- الإبدال والمعاقبة والنظائر ٢٩.
٤- الكتاب ٤٣٤/٤.
٥- علم اللغة العام الأصوات العربية ١١٢.
٦- الأصوات اللغوية ٧١.

فالصيغ (هاجر وأسد وأراق) هي الصيغ الشائعة والدراجة في اللغة بالقياس إلى الصيغ (آجر، وهَسَد، وهراق).

كما تبدل الهمزة هاء في صيغة (أفعأل)، كما في (اكفأر واكفهر) و (ادلأم وادلهم)، والأصل في صيغة (افعأل) هو (افعالّ) وفيه مقطع مكروهٌ، وهو المقطع المبتدئ بصامت على أنه الحد الأول له وتكون نواته حركة طويلة ويغلق بحدّ صامت آخر، ويكون هذا المقطع مكروهاً فقط في حال تحقق الشرطيين الآتيين:

١- أن يتم الوقف عليه مثل: بابْ.

٢- أن يكون الحد الثاني وهو الصوت الصحيح الأخير مكرراً في المقطع الذي يليه، مثل: دابّة dāb/ba/tun

وهذا المقطع يجوز في النثر ولا يجوز في الشعر، وقد استطاع الشعراء التخلص من هذا المقطع وفقاً للخطوات الآتية:

١- الأصل وهو: id/lām/ma(>) والمقطع الثاني وهو المقطع الثلاثي الطويل المغلق، جائز في النثر إذا توافر شرط جوازه هو تضعيف آخره ولكنه غير جائز في الشعر.

٢- يلجأ الشاعر إلى تقسيم نواة المقطع id/la*am/ma(>)، وهذه المرحلة النظرية لا يقبلها النظام المقطعي العربي، ولذا يلجأ الشاعر إلى الخطوة الأخيرة وهي إقحام الهمزة id/la/>am/ma(>)، وبهذه الحيلة استطاع الشعراء استعمال هذه الصيغة وقد انتقل هذا الاستعمال من لغة الشعر إلى لغة النثر، فاستعملت صيغة (افعألّ) المهموزة الناتجة بسبب رغبة الشعر في استعمال صيغة (افعأل) إلى جانب الصيغة الأصلية التي لم تهمز أصلاً.

ومن ثم فقد أثّر قانون السهولة والتيسير في إيجاد كلمات جديدة في اللغة العربية تستعمل جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصلية لوزن (افعأل) مثل صيغة (ادلهمّ) و (اكفهرّ)[1].

١- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ٢٠-٢٢.

إذن فاللغة تستعمل الصيغ : (ادلامّ وادلأمّ وادلهمّ) والصيغ (اكفارّ واكفأرّ واكفهرّ) غير أن الصيغتين (اكفهر وادلهم) تعدان أكثر دوراناً وشيوعاً في اللغة من غيرهما.

كما نجد تبادلاً صوتياً بين الهمزة والعين، فقد أثّر قانون السهولة والتيسير في تغيّر صوت الهمزة وتحويله إلى صوت آخر هو صوت العين، ولا سيما أن مخرجه قريب. من مخرج الهمزة، فهو صوت يخرج من وسط الحلق[١]، ومن ثم، فقد تولّدت صيغ جديدة صارت تتبع للتغيّر التاريخي، كما في «الأربان والأربون، والعربان ، والعربون »[٢]، وهو اسم أعجمي، ويقصد به: أن يشتري الرجل العبد أو الدابة فيدفع إلى البائع ديناراً أو درهماً على أنه إن تمّ البيع، كان من ثمنه، وإن لم يتم كان للبائع[٣]، وصيغة (العربون) هي الصيغة الدارجة والشائعة في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة.

ونجد في بعض اللهجات المعاصرة من يبدل الهمزة عيناً، فيقول بعضهم في جنوب الأردن (سعل) بدلاً من (سأل)، و (سأل وسعل) صيغتان تستعملان بالمعنى نفسه، غير أن صيغة (سأل) هي الصيغة المشهورة، إذ يقتصر استعمال صيغة (سعل) على المستوى اللهجي أو العامي فقط.

كما حدث تبادل صوتيّ بين الهمزة والحاء لا سيما أنهما متقاربان في المخرج، فالهمزة صوت حنجري، والحاء صوت مهموس يخرج من وسط الحلق[٤]، وهذا التغيّر يندرج ضمن عملية التغيّر التاريخي المقيّد، إذ ظهرت صيغ جديدة احتفظت فيها اللغة العربية بصوتي الهمزة والحاء، ومن هذه الصيغ التي احتفظت بها المعاجم

١- الكتاب ٤/٤٣٣.

٢- المُعَرَّب ١٩.

٣- لسان العرب (أرن) ١٣/١٦، وانظر (عربن) ١٣/٣٨٤.

٤- الكتاب٤/٤٣٣.

العربية «حَرّشت وأرّشت، أي أفسدت بين القوم»[1]، وجاء في الحديث "كان إذا رَفّحَ إنساناً قال: بارك الله عليك»[2]، أي: رفأ، بمعنى: دعا له بالرفاء فأبدل الهمزة حاءً.

فاللغة إذن تستعمل الصيغ (حرّشت وأرّشت ورَفّحَ ورَفّأَ) ولعلّ الصيغتين (حرّشت ورَفّأَ) هما الصيغتان الشائعتان والمشهورتان في الاستعمال اللغوي.

وحفظت لنا المعاجم العربية كثيراً من الأنماط اللغوية التي تعاقبت فيها الهاء والحاء ومنها قولهم للماء القليل: ضَحَل وضَهِل[3]، ومنها: مَزَهَ مَزْهاً كمزحَ، فيقال: مازحه ومازهه[4]، ولعل الصيغتين (ضَحَل ومَزَح) هما الصيغتان الأكثر شيوعاً في اللغة.

وتقول العرب: هرش الكلب يهرش هرشاً، وخرش يخرش خرشاً، وخنع له وهنع، أي: خضع[5]، والتبادل بين صوتي الهاء والخاء مسوّغ، فهما متقاربان في المخرج، فالخاء صوت رخو مهموس يخرج من أقصى الحنك[6]، والهاء صوت حنجري احتكاكي مهموس[7]، وعلى الرغم من صعوبة صوت الخاء، فإن العربية احتفظت به في الأنماط التي تعاقب فيها صوتا الخاء والهاء، وهي أنماط مستعملة ولكن ليس بالدرجة نفسها، فالصيغتان (هرش وخنع) تعدان أكثر شيوعاً واستعمالاً من صيغتي (خرش وهنع)، وفي قوله تعالى : «إذا القبور بعثرت»[8]، قُرِأتْ (بحثرت) بالحاء، أي قلب ترابها وبعث الموتى الذين فيها[9].

١- الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢/ ٥٥٠-٥٥٢.

٢- النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٢٤١، وانظر الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢/ ٥٥١.

٣- لسان العرب (صهل) ١١/ ٣٩٦.

٤- المرجع السابق (مزه) ١٣/ ٥٤٠.

٥- الإبدال والمعاقبة والنظائر ٥٣.

٦- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٢١.

٧- المرجع السابق ١٢٢.

٨- الانفطار/ ٤.

٩- البحر المحيط ٨/ ٤٣٦، وانظر المحتسب ١/ ٣٤٣، والمزهر ١/ ٤٦٦.

في هذين النمطين يتعاقب صوتا العين والحاء، وهو أمرٌ واردٌ في اللغة، ولا سيّما أنهما من مخرج واحد، ولا يختلفان إلاّ في صفتي الجهر والهمس، فالحاء صوت حلقي احتكاكي مهموس[١]، والعين صوت حلقي احتكاكي مجهور[٢]، وقد احتفظت اللغة بالأنماط المروية بصوت العين والحاء واستعملتها سواء في بيئة لغوية واحدة أم في بيئات لغوية مختلفة، وهذه الأنماط لا تسير في خطّ استعمالي مستقيم، بل متعرّج، فقد تطغى بعض الأنماط على الأخرى في الاستعمال اللغوي، فصيغة (بعثرت) مثلاً، هي الصيغة الشائعة والمشهورة في اللغة.

وتقول العرب: «فاح ريح المسك يفوح، وفاخ يفوخ، فيحاناً وفيخاناً، وفوحاناً»[٣]، ويقال: لخَّصَ الكتاب ولخَّصَه: بيّنه وشرحه[٤]، فهذان المثالان وغيرهما من الأمثلة التي حفظتها المعاجم العربية، تؤكد أن هذه الأنماط مستعملة بالصوتين (الخاء والحاء)، ولكن قد يطغى نمط معين على الآخر في الاستعمال اللغوي، فالصيغتان (فاح ولخّص) تطغيان في الاستعمال على صيغتي (فاخ ولخَّصَ).

وتقول العرب: «تمغَّص بطني وتمعَّصَ، أي أوجعني»[٥]، ويقال: الغسق والعسق، بمعنى الظلمة[٦]، وفي هذين النمطين يتعاقب صوتا الغين والعين، وصوت الغين يمتاز بالصعوبة، فهو صوت رخو مجهور يخرج من أدنى الحلق[٧]؛ لذلك تحوّل إلى صوت قريب إليه هو العين، وهو صوت حلقي احتكاكي مجهور[٨]، وعلى هذا فقد أدّى قانون السهولة والتيسير إلى نشوء أنماط لغوية جديدة، وهذه الأنماط موجودة

١- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٢١.
٢- المرجع السابق ١٢١.
٣- لسان العرب (صهل) ٣٩٦/١١.
٤- العين (لحص) ١١٧/٣، وانظر لسان العرب (لحص) ٨٦/٧.
٥- لسان العرب (معص) ٩٣/٧.
٦- المرجع السابق (عسق) ٢٥١/١٠.
٧- الأصوات اللغوية، ٧٠-٧١.
٨- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٢١.

ومستعملة في اللغة بصورتيها الصوتيتين (الغين والعين)، وفي الأمثلة المذكورة، فإنّ صيغتي (الغسق وتمغّصَ) تعدان أكثر شيوعاً في الاستعمال اللغوي الفعلي. ويقال : «غطّ يغطّ في نومه، وخطّ يخطّ، ويقال: دخل يدخل دخولاً، ودغل يدغل دغولاً واندغل اندغالاً، واندخل اندخالاً»[١] وهذان المثالان يشيران إلى التعاقب التاريخي بين صوتي الغين والخاء، وهذان الصوتان يتشابهان في المخرج ويختلفان في صفتي الجهر والهمس ، فالغين صوت مجهور، والخاء صوت مهموس، من ثم فإن عمل قانون السهولة والتيسير هنا، سببه صفة الجهر التي تدفع باتجاه تحويله إلى صوت مهموس، مما ينتج عنه صوت الخاء[٢].

ويقال: غضراء عيش وخضراء عيش، أي في خصب[٣]، والصيغ (غطّ ودَخَل وخضراء) صيغ شائعة ومشهورة في الاستعمال اللغوي بالقياس إلى الصيغ (خطّ ودَغَل وغضراء).

وفي حديث أنس قال «أتينا أهل خيبر حين بزقت الشمس»، وفي الاستعمال المشهور (بزغت) بالغين، أي طلعت[٤].

ويقول العرب: انقمس في الماء وانغمس في الماء، بمعنى واحد[٥].

وهذه الاستعمالات اللغوية تمثل التعاقب بين صوتي القاف والغين، وصوتا الغين والقاف يتقاربان في المخرج والصفات، فالقاف صوت شديد مهموس لهوي[٦]، والغين صوت أدنى حنكي احتكاكي مجهور[٧]، وقد احتفظت العربية ببعض الأمثلة

١- الإبدال والمعاقبة والنظائر ٩١.
٢- التغيرّ التاريخي للأصوات في العربية واللغات السامية ٦٥.
٣- لسان العرب (غضر) ٢٤/٥.
٤- النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢٥/١، وانظر اللسان (بزق) ١٩/١٠-٢٠.
٥- لسان العرب (غطط) ٣٦٢/٧.
٦- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١١٦.
٧- المرجع السابق ١٢١.

على انتقال نطق الغين إلى القاف أو القاف إلى الغين، وهذه الأنماط مستعملة في اللغة، ولكن بدرجات متفاوتة؛ ولعل لاختلاف البيئات اللغوية أثراً في هذا التفاوت، وفي المثالين المذكورين سابقاً، فإن صيغتي (بزغت وانغمس) تعدّان صيغتين شائعيتن في الاستعمال اللغوي بالقياس إلى صيغتي (بزقت وانقمس).

وما زلنا نسمع مثل هذا التعاقب التاريخي في بعض لهجات جنوب الأردن، كقرى الحمايدة في الكرك، وفي بعض لهجات السودان، حتى في قراءتهم للمستوى الفصيح[١].

وتقول العرب: الخُمامة والقمامة: الكناسة[٢]، وهنا يتعاقب صوتا الخاء والقاف، والنمطان مستعملان في اللغة ، غير أن النمط المشهور في الاستعمال اللغوي هو (القُمامة) بالقاف.

ورُوي عن العرب قولهم: « خسفت الشمس»، وكسفت بمعنى واحد[٣]، والتبادل بين صوتي الخاء والكاف أمر متوقع، ولا سيّما أنهما متقاربان في المخرج، ومشتركان في صفة الهمس ، فالكاف صوت أقصى حنكي انفجاري مهموس[٤]، والخاء صوت رخو مهموس يخرج من أقصى الحنك[٥]، وهذه الأنماط المروية بصوتي الخاء والكاف، قد تستعمل في بيئة لغوية واحدة وقد تستعمل في بيئات لغوية مختلفة، ما يهمنا في النهاية أنها تستعمل بدرجات متفاوتة بحسب نسبة الشيوع، فربما كانت صيغة (كسفت) السابقة أكثر شيوعاً، إذا ما قيست بصيغة (خسفت) .

ويقال: الدُّفعة من المطر والدفقة من المطر، والدُّفْعَة المرة الواحدة، وجاءوا دفقة واحدة، أي: دُفْعة واحدة[٦].

١- التغيّر التاريخي للأصوات في العربية واللغات السامية (دراسة مقارنة) ٦٩.
٢- الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٣٤١/١، وانظر لسان العرب (خمم) ١٨٩/١٢.
٣- لسان العرب (خشع) ٧٢/٨.
٤- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٠٨.
٥- الأصوات اللغوية، ٧٠-٧١.
٦- لسان العرب (دفع) ٨٨/٨ وانظر (دفق) ١٠/١٠.

ويقال طوّقتْ له نفسه وطوّعتْ، أي: سَهّلتْ ورخّصتْ[1] ومخرجا العين والقاف متقاربان، فالأول حلقي والثاني لهوي (للنطق المهموس) وحنكي (للنطق المجهور) كما وصفه سيبويه[2]؛ ولذا فإن التعاقب بينهما واردٌ في اللغة، وفي أغلب الظن أن صيغتي (الدفعة وطوَّعتْ) بالعين، هما الصيغان المشهورتان في الاستعمال اللغوي الفعلي للغة.

وهكذا فإن قانون السهولة والتيسير تسبب في حدوث تبادل صوتي بين الأصوات الحلقية والحنجرية من جهة، وبين الأصوات الحلقية والحنجرية وبعض الأصوات الأخرى القريبة منها من جهة أخرى، فهذه التحوّلات التي طرأت على هذه الأصوات أدّت إلى نشوء أنماط لغوية جديدة في الاستعمال اللغوي، والتي اتخذت السمة التاريخية، وربما استعملت هذه الأنماط جميعها في اللغة، ولكن بدرجات مفتاوتة، بمعنى أنه قد يطغى نمط على آخر في الاستعمال اللغوي.

ب- الأصوات اللثوية واللثوية الأسنانية

تتعاقب هذه الأصوات تاريخياً فيما بينها، فنجد تعاقباً بين الأصوات الأسنانية اللثوية من جهة، وبين الأصوات اللثوية من جهة ثانية وبين الأصوات الأسنانية اللثوية والأصوات اللثوية من جهة ثالثة. فعلى سبيل المثال يقال: الجليد والجليت، والتاء لغة فيه، وهو ماء يقع من السماء[3].

يقوال: الصنديد والصنتيت، وهو السيد الشريف أو السيد الكريم[4]. والنمط الأصلي في هذه الاستعمالات اللغوية، هو النمط المروي بصوت الدال، غير أن قانون

١- الصحاح للجوهري (طوق) ١٥١٩/٤.
٢- الكتاب ٤٣٤/٤.
٣- لسان العرب (جلت) ٢١/٢.
٤- المرجع السابق (حنت) ٥٧/٢.

السهولة والتسير تدخل، فحوّل هذه الأنماط إلى أنماط أخرى بصوت التاء، أي أن قانون السهولة والتيسير حوّل هذه الأصوات من صفة الجهر إلى صفة الهمس؛ فالدال صوت لثوي أسناني انفجاري مجهور، أما التاء فصوت لثوي أسناني انفجاري مهموس[1]. وهذه الأنماط المروية بصوتي الدال والتاء محفوظة في اللغة ومستعملة في بيئات لغوية مختلفة، وإنْ كنّا نرجّح أن بعضها شائع أكثر من الآخر، فصيغتا (الجليد والصنديد) أكثر شيوعاً في الاستعمال اللغوي.

ويقال: ما ابعطَ طارك، أي: ما أبْعَدَ دارك[2]، ويقال أيضاً: اللدم واللطم وهو الضرب[3].

وفي هذه الاستعمالات اللغوية يتعاقب صوتا الطاء والدال، وهما يتشابهان في المخرج، فهما صوتان لثويان أسنانيان انفجاريان، ووفقاً لوصف سيبويه ، فلا فرق بينهما إلاّ في الإطباق، ولولا إطباق الطاء لكانت دالاً[4]. وقد سجلت اللغة العربية هذه الأنماط المروية بصوتي الدال والطاء، وسارت كذلك في الاستعمال اللغوي جنباً إلى جنب، وإن لم تستعمل بالدرجة نفسها، وذلك بسبب اختلاف البيئات اللغوية التي تنتسب إليها، فصيغة (ما أبعد دراك) مشهورة في الاستعمال اللغوي، أكثر من صيغة (ما ابعط طارك)، وكذلك الحال بالنسبة لصيغة (اللطم) فهي شائعة في اللغة أكثر من صيغة (اللدم).

ورُوي عن العرب قولهم: التُّرفة والطُّرفة وهي ما خصصت به الإنسان من تحفة تتحفه بها، وقولهم: هطلت السماء تهطل هطلاناً، وهتلت تهتل هتلاناً، إذا صبت المطر، وغتّه في الماء يغتّه غتّاً وغطّه يغطّه غطّاً[5].

١- الكتاب ٤/٤٣٣، وانظر التشكيل الصوتي في اللغة العربية ٧٢، ٧٤.

٢- الإبدال ١/٣٧٤، وانظر لسان العرب(بعط) ٧/٢٦٢.

٣- لسان العرب (لدم) ١٢/٥٣٩، وانظر الإبدال لأبي الطيب ١/٣٧٨.

٤- الكتاب ٣/٤٣٣- ٤٣٤، وانظر علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٠٢.

٥- الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١/١٢٦-١٣٤.

في هذه الأنماط تعاقب صوتا التاء والطاء، وهما من مخرج واحد ويختلفان فقط في صفتي التفخيم والترقق، فالتاء صوت لوثي أسناني إنفجاري مهموس[1]، والطاء صوت لثوي أسناني انفجاري مفخم[2]، وبناء على ذلك، فإن الأصل في هذه الأنماط هو النمط المروي بصوت الطاء، والذي تدخل قانون السهولة والتيسير فيه فحوّله إلى نمط آخر يروى بصوت التاء، وهو النظير المرقق لصوت الطاء، وهذه الأنماط مستعملة جميعاً في اللغة سواء في بيئة لغوية واحدة أم في بيئات مختلفة، وإن كانت الأنماط الأصلية -المروية بصوت الطاء- تعد أكثر شيوعاً من الأنماط المتطوّرة عنها، وقد روي لنا قول الراجز:

يا قبحّ الله بني السعلاةِ

عمرو بن يربوع شرار النات

ليسو أعفّاء ولا اكياتِ[3].

أي الناس وأكياس، وقد ذكر ابن منظور أن النات لغة في الناس، وهي على البدل الشاذ[4]، وقد أطلق العلماء القدماء على هذه العملية في بعض السياقات، مصطلح الوتم، وهو لقب من ألقاب اللهجات العربية، يعزى إلى اليمن[5].

والأصل أو البينة العميقة في هذه الأنماط هو النمط المروي بصوت السين، أما النمط المروي بصوت التاء، فهو نمط متطوّر عنه، وقد احتفظت اللغة بهذه الأنماط على هاتين الصورتين الصوتيتين، كما أنها مستعملة سواء في بيئة لغوية معينة أم في بيئات لغوية مختلفة، غير أنها لا تستعمل بالدرجة نفسها، ففي المثال المذكور

١- في صوتيات العربية ١٤٠.

٢- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٠٢.

٣- الإبدال لابن السكيت ١٠٤ والإبدال لأبي الطيب ١/١١٧-١١٨ والنوادر ١٠٤، وفقه اللغة وأسرار العربية ٢٢٨.

٤- لسان العرب (أنس) ٦/١١.

٥- فقه اللغة وأسرار العربية ٢٢٨.

سابقاً، نعتقد أن النمط الشائع في اللغة هو النمط الأصلي (الناس، وأكياس). وتقول العرب: السَّخَبُ والصَّخَبُ: الصياح[1]، وتقول: صُخْنٌ وسُخْنٌ[2].

ورويت هذه الأنماط بصوتي السين والصاد، والصوتان من مخرج واحد، والفرق الوحيد بينهما هو أن الصاد صوت مفخم، أما السين فصوت مرقق[3]. فالأصل أو البينة العميقة في هذه الأنماط هو ما روي بصوت الصاد، ومن ثم تدخل قانون السهولة والتيسير فحوّل الصاد إلى صوت السين، وهذه الأنماط بصورتيها الصوتيتين مستعملة، في اللغة وقد تختلف درجة الاستعمال من بيئة لأخرى، فصيغة الصَّخَب شائعة في الاستعمال أكثر من صيغة (السَّخَب)، وهي الصيغة المستعملة على المستوى الفصيح وكذلك فإن صيغة (السخن) أكثر استعمالاً في اللغة من صيغة (الصُخْن)، وصيغة (السُخن) مستعملة على المستوى الفصيح.

وربما كان أصل هذا التغيرّ تركيبياً (سياقياً)، أي أن السين صارت صاداً بتأثير مجاورتها للخاء، ثم تحوّل الإبدال إلى تاريخي بفعل رواية النمط بالسين والصاد، ولعل (صخن) بالصاد كانت تستعمل في بيئة بدوية، في حين تستعمل (سخن) بالسين في بيئة حضرية، كما في (الصّماخ) و (السّماخ) أيضاً[4]. وتقول العرب للأسَد: أزَد[5]، وتقول : السِّفْت لغة في الزِّفْت[6]. وفي هذه الأنماط تعاقب صوتا السين والزاي، والصوتان من مخرج واحد، ولا فرق بينهما إلاّ في أن السين صوت مهموس والزاي مجهور[7].

والتحول بينهما إما أن يتمَّ بتحويل الزاي إلى سين؛ لاجل التخلص من صفة

١- لسان العرب (سخب) ٤٦٢/١.
٢- المرجع السابق (صخن) ٢٤٦/١٣.
٣- الكتاب ٤٣٣/٤ -٤٣٤ وانظر علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٢٠.
٤- في اللهجات العربية ١٢٩.
٥- العين (سرد) ٢٢٧/٧، وانظر لسان العرب (أزَد) ٧١/٣.
٦- لسان العرب (سفت) ٤٣/٢.
٧- الكتاب ٤٣٣/٤-٤٣٤، وانظر علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٢.

الجهر في صوت الزاي، كما في (السفت والزفت)، وإما أن يكون التغيّر عكسياً، فتحوّل السين إلى زاي، وغالباً ما يكون هذا التغير سياقياً (تركيبياً) في أوّل الأمر، ولكنه يتخذ السمت التاريخي (الاتفاقي)؛ لأن اللغة تتبنى صورتين صوتيتين لكلمة واحدة، إحداهما بالسين، والأخرى بالزاي، كما في (أسَد وأزَد)، وقد حدث هذا في العربية في أمثلة ليست قليلة[1]، احتفظت بها اللغة واستعملتها بدرجات متفاوتة، فصيغة (أسَد) شائعة الاستعمال اللغوي، وصيغة (الزفت) تشيع في الاستعمال اللغوي أكثر من صيغة (السفت).

ج- صوت الضاد

اختلفت القدماء والمحدثون في وصف صوت الضاد، فقد وصفه سيبويه وغيره من القدماء، بأنه صوت احتكاكي جانبي، ينطق من أطراف الثنايا وما يليها من الأضراس، إن شئت تكلفته من اليمين وإن شئت تكلفته من اليسار، وهو أيضاً صوت مجهور مفخم[2]، أما المحدثون فقد وصفوه بأنه صوت انفجاري أسناني لثوي مجهور مفخم مطبق، وهو النظير المجهور للطاء[3].

وهذا الاختلاف بين وصف القدماء ووصف المحدثين يمكن أن يرد إلى أحد احتمالين:

١- أنهم أخطأوا في وصفها.

٢- أنهم وصفوا الضاد المولّدة لا الضاد العربية الأصيلة[4]؛ وهذا يعني أن صوت الضاد قد تطوّر إلى أصوات أخرى، بتأثير قانون السهولة والتيسير ومن ثم فقد

١- التغيّر التاريخي للأصوات في العربية واللغات السامية، دراسة مقارنة ١٢٩.

٢- الكتاب ٤٣٢/٢.

٣- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٠٤، وانظر:

Al-Ani, S, Arabic phonology, p. 46.

٤- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٠٨.

وردت أنماط استعمالية بصورتين صوتيتين مختلفتين، آخذين بعين الاعتبار أن صوت الضاد بصورته التي وصفت في كتب القدماء، لم يعدْ له وجود، ولم يَعدْ من فونيمات اللغة العربية[١].

ومن الأنماط الاستبعمالية اللغوية التي تعاقب فيها صوت الضاد مع غيره من الأصوات قول العرب: رضيع ورصيع، وهو التزيّن، وجاء في حديث قُسّ « رصيع أيهقان »، أي أن المكان تزيّن بهذا النبت كأنه رُصِّعَ به، ويروى: رضيع أيهقان بالضاد[٢].

وفي هذين النمطين الاستعماليين تحوّلت الضاد القديمة إلى الصاد، والصاد صوت لثوي احتكاكي مهموس مفخم (مطبق)[٣]، فهما -الضاد والصاد- يشتركان في صفتي التفخيم والاحتكاك، ويختلفان في صفة الجانبية التي يمتاز بها صوت الضاد ، ومن ثمَّ، فإنه من الطبيعي أن يتدخل قانون السهولة والتيسير فيحوّل صوت الضاد إلى صوت أسهل منه وهو الصاد، وقد اختفظت اللغة بالنمطين معاً، وإن كنا نجد في بعض الأحيان أن بعض الأنماط تطغى على الأخرى في الاستعمال، فربما كانت صيغة (رصيع) شائعة أكثر من صيغة (رضيع).

ومن الأنماط اللغوية الاستعمالية أيضاً، قول العرب: وخضه بالرمح وخْضَاً، ووخزه وخْزَا، وهو الطعن غير المبالغ[٤].

وفي النمطين (وخَزَ وخَض) يتعاقب صوتا الضاد والزاي، فصوت الضاد الجديد -وهو صوت لثوي أسناني مجهور شديد مفخم-[٥] تحوّل بفعل قانون السهولة

١- التغيّر التاريخي للأصوات في العربية واللغات السامية (دراسة مقارنة) ١٣٨.

٢- لسان العرب (رصع) ١٢٥/٨، و (رضع) ١٢٥/٨، وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٢٧/٢.

٣- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٢٠.

٤- الإبدال لأبي الطيب ١٣٤/٢، ١٣٦.

٥- علم اللغة العام، الأصوات العربية، وانظر التكشيل الصوتي في اللغة العربية ٧٤.

والتيسير إلى صوت الزاي، وهو صوت لثوي احتكاكي (رخو) مجهور[1]، وقد احتفظت اللغة بأمثلة متعددة على تعاقب صوتي الضاد والزاي، مع الإشارة إلى كل نمط منهما قد ينتسب إلى بيئة لغوية ما أو إلى لهجة ما، كما أنه قد يطغى نمط لغوي استعمالي على الآخر، ففي المثال المذكور سابقاً نرجح أن صيغة (وَخَزَ) مشهورة وشائعة أكثر من صيغة (وخَضَ). ونجد قول العرب: اضطجع والطجع، وذلك كما في قول الراجز:

لمّـــا رأى أنّ لادَعَـــه ولا شبَـــعْ

مال إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَع[2].

وفي هذين الاستعمالين اللغويين، نجد أن الضاد القديمة التي وصفها سيبويه بأنها تخرج من أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس[3]، تتحوّل إلى صوت اللام؛ ولا سيّما أن مخرجه قريب من مخرج الضاد القديمة، فهو صوت جانبي يخرج من طرف اللسان وما يليه من الاضراس[4].

وجاء في اللسان «أراد: فاضطجع ويروى فاطّجع.. وقال المازني: إن بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين، فيقول الْطجع، ويبدل مكان الضاد أقرب الحروف، وهو اللام، وهو نادر، وقال الأزهري: وربما أبدلوا اللام ضاداً، كما أبدلوا الضاد لاماً، قال بعضهم: الطِراد واضطرادٌ، لِطِراد الخيل»[5].

وبناء على ذلك، فإن قانون السهولة والتيسير أدّى في النهاية إلى نشوء أنماط لغوية جديدة، من مثل: اضطجع، واطّجع والّطجع، وكذلك في: الطِراد واضطراد، فهذه الأنماط محفوظة في المعاجم العربية، ولعلها تستعمل في بيئات لغوية مختلفة، ونحسب أن الصيغتين الأصليتين (اضطجع والطراد) شائعتان في الاستعمال اللغوي أكثر من غيرهما.

١- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٢٠.

٢- سر صناعة الإعراب ٣٢١/١، وانظر شرح المفصل ٤٥/١٠.

٣- الكتاب ٤٣٢/٤.

٤- علم اللغة العام، الأصوات ١٢٩.

٥- لسان العرب (ضجع) ٢١٩/٨.

د- الأصوات بين الأسنانية

إنَّ التغيّرات التي طرأت على الأصوات بين الاسنانية؛ أدّت إلى نشوء أنماط لغوية جديدة في اللغة، احتفظت بها المعاجم العربية، ومن هذه التعاقبات التي احتفظت بها اللغة، قول العرب: القنفذ والقنفد، بالذال والدال، للحيوان المعروف[١]، وقولهم: القشذة بالذال، والقشدة بالدال، أي: الزبدة الرقيقة[٢]، ويقال: مجداف السفينة ومجذافها، بالدال والذال، وقد وصفتا بأنهما لغتان فصيحتان[٣].

ويقال كذلك: العُوذُ والعُودُ، من الاستعاذة، يروى بالذال والدال[٤] إن الأصل في هذه الأنماط، هو النمط المروي بصوت الذال، والذال صوت صعب النطق؛ إذ إن نطقه يتطلب إخراج اللسان من بين الأسنان، فهو «صوت بين أسناني لثوي انفجاري مجهور»[٥].

وهذا التغيّر لا يعني بالضرورة أن تتخلى اللغة عن الأنماط التي رويت بصوت الذال، وإنما استعملت النمطان المرويان بصوتي الدال والذال، فالتغيّر مقيّد، وإن كانت اللغة تؤثر استعمال بعض الأنماط اللغوية على الأخرى في بعض الأحيان، بمعنى أن الأنماط اللغوية لا تسير في خط مستقيم، بل في خط متعرِّج، فلعل صيغتي (القنفذ والعوذ) بالذال، تشيعان في الاستعمال اللغوي، أكثر من صيغتي (القنفد والعود) بالدال، وربما أيضاً كانت الصيغتان (القشدة والمجداف) بالدال، شائعتين في اللغة أكثر من صيغتي (القشذة والمجذاف).

ورُوي عن العرب قولهم: بُذرته وبزرته، بالذال والزاي، والبذر كل حبّ ينثر

١- لسان العرب (قنفذ) ٣٦٩/٣، وانظر المستشرقون ومناهجهم اللغوية ٣٣-٣٤.

٢- لسان العرب (قشذ) ٥٠٤/٣.

٣- الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٣٥٩/١، وانظر لسان العرب (جدف) ٢٣/٩.

٤- لسان العرب (عوذ) ٤٩٩/٣.

٥- الأصوات اللغوية ٤٧، وانظر علم اللغة العام، الأصوات العربية ١١٩، والتشكيل الصوتي في اللغة العربية ٧٦.

(يبذر) على الأرض للنبات[1]، ففي هذين النمطين تحوّل صوت الذال إلى صوت الزاي، وهو صوت لثوي أسناني مجهور احتكاكي[2]، وهي إحدى طرق التخلص من صعوبة صوت الذال، بإعادة، مخرجه إلى الوراء مع الاحتفاظ بصفتي الجهر والاحتكاك، فقانون السهولة والتيسير أدّى هنا إلى نشوء نمطين لغويين أحدهما مروي بصوت الذال، والآخر مروي بصوت الزاي، وكلاهما مستعملان في اللغة، غير أن النمط الأصلي أو البنية العميقة، وهو (بذرته) أكثر شيوعاً واستعمالاً في اللغة.

ويُقال : لاث به يلوث، مثل لاذ يوذز، وإنه لنعم الملاث للضيفان، أي: الملاذ[3]، ويقال كذلك: تلعثم وتلعذم، بمعنى توقف وتردد في الكلام[4]، وفي هذين النمطين يتعاقب صوتا الذال والثاء، والثاء يشبه صوت الذال في جميع صفاته ما عدا صفة الهمس، فالذال صوت مجهور، أما الثاء فهو صوت بين أسناني مهموس احتكاكي[5]، وقد احتفظت اللغة بهذه الأنماط ولكنها لم تستعملها بنفس الدرجة، فالنمطان (لاذ يلوذ- وتلعثم) أكثر استعمالاً ودوراناً في اللغة.

وتقول العرب: ثاب إلى الله بالثاء، وتاب إلى الله، بالتاء، بمعنى عاد ورجع إلى طاعته[6]، والنمط الأصلي أو البنية العميقة هو (ثاب) بالثاء، (وتاب) هو بنية متطوّرة عنه بتأثير قانون السهولة والتيسير، فالثاء صوت بين أسناني مهموس احتكاكي[7]، والتاء صوت لثوي أسناني انفجاري مهموس[8]، فالثاء صوت صعب يتطلب نطقه إخراج اللسان من بين الاسنان لذلك تحوّل إلى صوت أسهل منه هو التاء، ولعل صيغة تاب هي الصيغة الدارجة في الاستعمال اللغوي، وقد تطوّر صوت

١- العين (بزر) ٣٦٣/٧.
٢- دراسة الصوت اللغوي ١٤٢ وانظر المدخل إلى علم الأصوات ١١٩-١٢٠.
٣- لسان العرب (لوث) ١٨٨/٢
٤- نفسه (لعثم) و (لعذم) ٥٤٥/١٢.
٥- الأصوات اللغوية: ٤٨.
٦- لسان العرب (ثوب) ٢٤٣/١.
٧- الأصوات اللغوية ٤٨.
٨- التشكيل الصوتي في اللغة ٧٢، ٧٤.

الثاء إلى تاء في اللغة العامية كما في (تعلب)[1]، كما تستعمل صيغة ثعلب في اللغة العامية كذلك، وصيغة (ثعلب) بالثاء، هي الصيغة الشائعة في الاستعمال اللغوي على المستويين العامي والفصيح.

ويُقال: الحثاله والحسالة، وهو الرديء من كل شيء[2].

فالنمط الأصلي وهو (الحثالة) تدخل فيه قانون السهولة والتيسير فحوّل صوت الثاء فيه وهو صوت بين أسناني صعب، إلى صوت السين، وهو صوت لثوي احتكاكي مهموس[3]، وهذا النمط الطارئ (الحسالة)، بالسين، مستعمل على المستوى اللهجي، وقد سارت فيه اللهجات المعاصرة في سوريا ومصر ، دون وجود قاعدة تضبط تحويل الثاء إلى سين أو تاء، فتراهم يقولون (مسال) في (مثال)، ولكنهم لا يقولون (مسله) بمعنى (مثله)[4]. وقد نجد صيغة (الحثالة) مستعملة أيضاً على المستوى اللهجي، وهي الصيغة الأكثر شيوعاً واستعمالاً في اللغة على المستويين اللهجي والفصيح.

وتقول العرب: الحثالة والحفالة[5]، وتحوّل الثاء إلى فاء، إحدى الطرق للتخلص من صعوبة صوت الثاء، وذلك بتقديم مخرجه إلى الإمام، فالفاء صوت أسناني شفوي احتكاكي مهموس[6]، وعلى ذلك فإن قانون السهولة والتيسير أدّى إلى نشوء أنماط لغوية متعددة للصيغة الواحدة، كما في (الحفالة والحسالة والحثالة) وجميع هذه الأنماط محفوظة في المعاجم العربية، ورجحنا بأن صيغة (الحثالة) تشيع في الاستعمال أكثر من غيرها.

ويقول بعض العامة دَهَبْ، في (ذهب) وصوت الذال حافظت عليه بعض اللهجات العربية المعاصرة، كما في لهجات البدو والأرياف في الأردن وفلسطين والعراق

١- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١١٩.

٢- لسان العرب (حثل) ١٤٢/١١ و (حسل) ١٥٢/١١.

٣- الكتاب ٤٣٣/٤، وانظر علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٠٢.

٤- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٨٤-٨٥.

٥- الإبدال لابن السكيت ١٢٥، وانظر لسان العرب (حفل) ١٥٨/١١.

٦- الأصوات اللغوية: ٤٧، وانظر دراسة الصوت اللغوي، ١١٩-١٤٢.

وغيرها، فيما حوّلته بعض اللهجات الحضرية إلى دال[1].

والصيغة الأصلية أو العميقة هي (ذهب) وقد تحوّل صوت الذال فيها إلى دال، بفعل قانون السهولة والتيسير، فالذال صوت بين أسناني صعب، أما الدال فهو صوت أسناني لثوي انفجاري مجهور[2]، وهو صوت أسهل من صوت الذال، كما نجد صيغة (ذهب) مستعملة على المستوى اللهجي. وهي النمط المشهور في الاستعمال اللغوي على المستويين اللهجي والفصيح.

وهكذا فقد أثّر قانون السهولة والتيسر في الأصوات اللثوية واللثوية الأسنانية والأصوات بين الأسنانية وفي صوت الضاد، وكان نتيجة هذا التأثير أن تولّدت أنماط جديدة تروى بصورتين صوتيتين، وقد احتفظت اللغة بهذه الأنماط في معاجمها، ولذلك تتبع هذه الأنماط للتحول التاريخي المقيد، وقد عرفنا بأنها صيغ مستعملة في اللغة، ولكن بدرجات متفارتة، ولعل لاختلاف البيئات اللغوية الاستعمالية أثر في ذلك.

وهذا يعني أنه قد حدث في مرحلة معيّنة من مراحل التطور اللغوي، نوع من الصراع، كان هدف اللغة منه هو التخلص من الصعوبة الناجمة عن بعض الصفات الصوتية، وقد أدى بعض أنواع هذا الصراع إلى أن يتوقف نمط ما عند استعماله في بيئة استعمالية معينة دون أن يكون له حظٌّ من الانتشار، كما حدث مع النمط الآخر الذي تصارع معه، ومع هذا يمكن القول إن بعض هذه الأنماط الناتجة بسبب هذا الأمر قد تمكّن من دخول النظام الفصيح واستعمل جنباً إلى جنب مع النمط الأصلي، وربما تفوق عليه كما في الأمثلة السابقة، ومع هذا يبقى أن تذكر أن نزول القرآن الكريم باللغة الفصحى، قد دعا بقوة إلى الحدّ من أثر قوانين التطور اللغوي، ولا سيما بعد ثبات المستوى الصرفي من المستوى الفصيح عند مستوى معين، إذ بدأ تطوره بعدها يبدو محدوداً جداً.

١- في اللهجات العربية، ٢١٦.

٢- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٠٢.

قانون الأصوات الحنكية وأثره في تعدد الأنماط اللغوية

نعني بالأصوات الأقصى حنكية صوتي الجيم المفردة والكاف الفصيحة، لأن مخرجهما من أقصى الحنك، وهما صوتان يخضعان لقانون الأصوات الحنكية الذي يحوّلهما إلى صوتين مركبين الأول: صوت لثوي أسناني والثاني: وسط حنكي ساهمت في مجملها في توليد أنماط استعمالية متقاربة في اللفظ ومتماثلة في المعنى مما يعني وجود فكرة الصراع الناتجة عن هذا القانون فمن ذلك أنه روي في لحن العامة، قول العرب: تدشيّت بمعنى تجشّأت[١]، وأهالي مدينة (جرجا) في مصر يسمون مدينتهم (دردا)، ويقولون للجمل، دمل، وللجاموسة: داموسة[٢]، وبعضهم يقول في جيش: ديش[٣]، وتقول العرب: هبش وهبج، وهو الدق[٤]، ويقال: الصهريج واحد الصهاريج، وهي الحياض يجتمع فيها الماء وأصلها فارسي وهو الصهري على البدل[٥]، وورد عن العرب قولهم: علويٌّ وعلوجٌ وكوفيٌّ كوفجٌ[٦]، وفي بعض قرى العراق وبعض بلدان الخليج العربي، يقولون: (مَسْيِد) في (مَسْجِد) و (دِياي) في (دِجاج)[٧]،.

وروي عن العرب قولهم: التزحلق والتزحلك وهو قعود الصبي على رأس أرض منحدرة ثم ينزل على قفاه متزحلق، والزحلوقة والزحلوكة واحد، وهي المزلة، ومنه الزحاليق والزحاليك[٨]، ويقال: كشطت عنه الجلد وقشطتهُ، وقريش تقول: كشطتهُ،

١- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ١١٤.

٢- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٢٥.

٣- المستشرقون ومناهجهم اللغوية ٣٤.

٤- الإبدال والمعاقبة والنظائر ٥٨.

٥- لسان العرب (صهرج) ٣١٢/٢ وانظر الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢١١/١.

٦- الإبدال والمعاقبة والنظائر ١٠٤.

٧- فصول في فقه اللغة العربية ١٣٢-١٣٣ وانظر المستشرقون ومناهجهم اللغوية ٣٥.

٨- العين (زحلق) ٣٣٣/٣ وانظر لسان العرب (زحلك) ٤٣٥/١٠.

وتميم وأسد، قشطته[1]، وفي قوله تعالى: «إذا السماء كشطت»[2]، قرأ عبدالله بن مسعود: قشطت[3]، وروي بيت لمجنون ليلى على النحو الآتي:

فعيناشِ عيناها وجيدش جيدها ولكن عظم الساق منْشِ دقيقُ[4]

أراد: فعيناكِ، وجيدكِ، ومنْكِ.

وفي بلاد نجد: نسمعهم يقولون: تسيف حالك؟»[5]، وعامة أهل حضرموت يقولون: عليش بدلاً من عليك[6].

إن الأصوات التي تناوب ورودها في هذه الأنماط اللغوية هي الأصوات التي يكون مخرجها أقصى الحنك، وهي الجيم والقاف المجهورة، والكاف، وهذه الأصوات خضعت لقانون الأصوات الحنكية، فقد لاحظ علماء اللغة المحدثون، أن أصوات أقصى الحنك تميل بمخرجها إلى نظائرها من الأصوات الأمامية، إذا كانت متلوة بكسرة سواء أكانت قصيرة أم طويلة، خالصة أم ممالة؛ لأن هذه الحركة الأمامية في مثل هذه الحالة، تجتذب أصوات أقصى الحنك إلى الأمام قليلاً فتنقلب إلى نظائرها من أصوات وسط الحنك ويغلب أن تكون هذه الأصوات الجديدة من النوع المزدوج، أي الجامع بين الشدة والرخاوة[7]، فصوت الجيم المركب «من الدال والشين المجهورة»[8] تحوّل إلى دال، كما في (تجشّأت وتدشيّت) و (جرجا ودردا)، و(جمل ودمل)و (جاموسة وداموسة) و (جيش وديش)، وهذه الأنماط مروية عن العرب؛ لذا فهي أنماط لغوية مستعملة، وقد استعملت على المستويين اللهجي والفصيح، فالأنماط المروية بصوت الجيم، وهي

١- الإبدال لابن السكيت ١١٤ وانظر لسان العرب (قشط) ٣٧٩/٧-٣٨٠.
٢- التكوير /١١.
٣- مختصر في شواذ القرآن لابن خالوية ١٦٩-١٧٠ وانظر لغة هذيل ١٢٢-١٢٣.
٤- سر صناعة الإعراب ٢٠٦/١.
٥- التطوّر اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه ١٣٤.
٦- فصول في فقه اللغة ١٢٧.
٧- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١٣٢.
٨- بحوث في الاستشراق واللغة ٢٠٤.

الأنماط الأصلية تستعمل على المستوى اللغوي الفصيح، (المروية) وتشيع في الاستعمال بشكل أوسع من الأنماط الحادثة ذات الاستعمال اللهجي فقط.

كما يتحوّل صوت الجيم المركب إلى شين، كما في المثال الذي أوردناه سابقاً وهو (هَبَشَ وهَبجَ)، فالنمط الأصلي (البنية العميقة) هو (هبج) بالجيم، أما صيغة (هبش) فهي متطوّرة عن البنية الأصلية، والصيغتان مستعملتان في اللغة، وقد تتحوّل الجيم إلى ياء، مثل (صهري وصهريج)، وربما كانت الصيغة الأصلية (صهريج) هي الصيغة البارزة في الاستعمال اللغوي ومن الجائز أيضاً أن يحدث عكس هذا تماماً، فتكون الياء المشددة أصلاً إذ قد تبدل الياء المشددة جيماً، فيما يعرف بظاهرة العجعجة، كما في (علويٌّ وعلوجٌّ وكوفيٌّ وكوفجٌّ)، «وهي لغة قضاعة التي تقلب الياء المشددة جيماً»[1]، والنمطان (علويٌّ وكوفيٌّ) يشيعان في الاستعمال اللغوي، ويبرزان فيه، بالقياس إلى النمطين (عَلَوِجٌّ وكُوفِجٌّ)، فهذان نمطان محدودا الاستعمال، إذ يقتصر استعمالهما على المستوى اللهجي.

وتتحول الجيم إلى قاف، مثل (اجتثَّ واقتثَّ)، وابن اللغة يستعمل النمطان، وإن كنّا نرجح أن النمط الذي يشيع استعماله بين أبناء اللغة هو النمط الأصلي -المروي بصوت الجيم- والذي يعد استعمالاً لغوياً فصيحاً كذلك.

وصوتاالقاف والكاف من الأصوات الأقصى حنكية، فهما يتقاربان في المخرج وهذا التقارب في المخرج أدّى إلى وجود أنماط لغوية تروى بصورتين صوتيتين، تارة بالكاف وتارة أخرى بالقاف، كما في (زحلوقة وزحلوكة) والنمط الأصلي هنا هو (زحلوقة)، ثم تطوّر إلى (زحلوكة)، وكلا النمطان مستعملان، غير أن النمط (زحلوكة) محدود الاستعمال، إذ يعد استعمالاً لهجياً دون الاستعمال الفصيح، أما صيغة (زحلوقة) فهي واسعة الاستعمال إذ يمكن أن نعدها استعمالاً لهجياً زيادة على أنها استعمال فصيح.

أما النمطان (كشطت وقشطت) فإن النمط الأصلي فيهما هو (كشطت) بالكاف،

١- الإبدال والمعاقبة والنظائر ١٠٤.

ولعل هذا النمط هو النمط المشهور في الاستعمال اللغوي. وتتحوّل كاف المخاطبة المؤنثة إلى صوت مركب يبدأ بالتاء وينتهي الشين، ki > ts، وبسبب عدم وجود رمز كتابي يرمز إلى هذا الصوت المركب في النظام الكتابي العربي، فقد رسمت فيها على هيئة الشين في أغلب الاستعمالات»[1].

ومن الأمثلة على ذلك (عيناكِ وعيناشِ) و (جيدكِ وجيدشِ) و (منكِ ومنشِ)، وهذه الظاهرة اللغوية تعرف (بالكشكشة) وينسب هذا اللقب في العادة إلى تميم وربيعة وبكر بن وائل وأسد ومضر[2].

وكاف المخاطبة قد تتحوّل كذلك إلى صوت مركب يبدأ بالتاء وينتهي بالسين مثل (تسيف وكيف)، وتعرف هذه الظاهرة بالكسكسة. وتبدل الكاف شيناً مثل (عليك وعليش)، وتعرف هذه الظاهرة بالشنشنة، ويروى هذ اللقب عن اليمن وقبيلة تغلب[3].

إن هذه الظواهر الثلاث (الكشكشة والكسكسة والشنشنة) عبارة عن ظواهر لهجية، وهذا يعني أن الأنماط اللغوية التي تمثلها هذه الظواهر اللهجية، محدودة الاستعمال، إذ تستعمل في بيئات لغوية معينة، أما الأنماط الأصلية -المروية بصوت الكاف- فيشيع استعمالها بين أبناء اللغة على المستويين: الفصيح واللهجي.

وأخيراً فإن قانون الأصوات الحنكية أدّى إلى نشوء أنماط لغوية جديدة، ولكن هذه الأنماط استعملت ضمن نطاق اللهجات فقط؛ ولذلك وصف استعمالها بأنه محدود، أما الأصوات الأصلية، فقد وصفت بأنها ذات استعمال واسع؛ إذ استعملت ضمن المستوى الفصيح، وزيادة على ذلك فقد انحازت لتصبح من مكونات المستوى اللهجي كذلك، بمعنى أنها تستعمل على المستويين: الفصيح واللهجي.

١- التغيّر التاريخي للأصوات في العربية واللغات السامية دراسة مقارنة ٩٥.

٢- اللهجات العربية في التراث ٣٥٩/١-٣٦٠.

٣- الاقتراح في علم أصول النحو ١٢٨، وانظر فصول في فقه العربية ١٢٧، واللهجات العربية في التراث ٣٦٢/١.

التقارب في المخارج وأثره في تعدد الأنماط اللغوية

إنّ علّة صوتية مثل علّة التقارب في المخارج تؤدي بالتأكيد إلى وجود أنماط لغوية جديدة، تمتاز هذه الأنماط بوجود صراع لغوي بينها، بمعنى أنها تتنافس في الاستعمال اللغوي، ومن الأصوات التي أثّرت فيها هذه العلّة؛ وأدّت إلى حدوث تعاقبات صوتية في بعض الأنماط اللغوية:

أ- الأصوات الشفوية:

روي عن العرب قولهم: مكة وبكة[١]، واطبأن لغة في اطمأن[٢]، ويقال: امتقع لونه، إذا تغيّر من حزن أو فزع، وابتقع كذلك، ويقال: انتقع، وقد وصف استعمال الميم بأنه أجود[٣]، يجب الأخذ بعين الاعتبار هنا أن علم اللغة الحديث، لا يجيز وصف اللغة بالجودة، أو الرداءة، فكل نمط نطقت به العرب يعد استعمالاً لغوياً بغض النظر عن جودته أو رداءته.

ويقال أسود قاتم وقاتن، أي حالك[٤]، ويقال برتكت الشيء وفرتكته، إذا قطعته قطعاً صغيرة[٥]، وانفلج الصبح وانبلج: إذا ظهر[٦] نلحظ من خلال هذه الأنماط اللغوية الاستعمالية الواردة عن العرب، وجود تعاقبات صوتية بين الأصوات الشفوية، كالتعاقب بين صوتي الميم والباء كما في (مكة وبكة) و (اطمأن واطبأن) وبين الفاء والباء، مثل: (فرتكت وبرتكت) و (انبلج وانفلج)، وبين الميم والباء والنون، كما في (امتقع وابتقع وانتقع)، وبين صوتي الميم والنون، مثل (قاتم وقاتن)، وهذه التعاقبات كانت بسبب التقارب في المخارج، فالباء صوت شفوي

١- لسان العرب (بكك) ٤٠٢/١٠ وانظر الإبدال والمعاقبة والنظائر ٣٧.
٢- العين (طبن) ٤٣٨/٧، وانظر لسان العرب (طبن) ٢٦٤/١٣ و (طمن) ٢٦٨/١٣.
٣- لسان العرب (نقع) ٣٤١/٨.
٤- المرجع السابق (قتم) ٤٦١/١٢ و (قتن) ٣٣٠/١٣.
٥- المرجع السابق (برتك) ٤٠٠/١٠.
٦- المرجع السابق (فلج) ٣٤٨/٢.

انفجاري مجهور[1]، والميم صوت شفوي أنفي مجهور[2]، والفاء صوت أسناني شفوي احتكاكي مهموس[3] أما النون فهو صوت لثوي أنفي مجهور[4]، وكل نمط من هذه الأنماط، سواء أكان مروياً بصوتين أم بثلاثة أصوات -مستعمل في اللغة، ولكن من الجدير أن نذكر بأن هناك أنماطاً أصلية وأخرى فرعية، وبمعنى آخر فإن لهذه الأنماط بنى عميقة وبنى سطحية، ففي النمطين (مكة وبكة) تمثل (مكة) النمط الأصلي أو البنية العميقة، وتمثل (بكة) البنية السطحية وكلا النمطين مستعملان وإنْ كنّا نرجح شيوع النمط الأصلي (مكة) في الاستعمال اللغوي، كما أنه النمط البارز في الاستعمال اللغوي الفصيح وكذلك الحال بالنسبة للنمطين (اطمأن واطبأن) والأنماط (امتقع وابتقع وانتقع)، فهذه الأنماط مستعملة في اللغة، ولكن النمط الشائع فيها هو النمط المروي بصوت الميم، والذي يمثل النمط الأصلي (البنية العميقة)، وهو النمط البارز على المستوى اللغوي الفصيح.

وفي النمطين (فرتك وبرتك) فإننا نرجح بروز صيغة (فرتك) على صيغة (برتك) في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، أما النمطان (انفلج وانبلج) فأغلب الظن أن صيغة (انبلج) تطغى في الاستعمال على صيغة (انفلج).

ب- الأصوات المائعة

قالت العرب: جبريل وجبرين: اسم روح القدس عليه السلام، باللام والنون[5]، ويقال : الليل واللين، بمعنى واحد[6]، لقته ببصري ورمقته[7]، والأحراش والاحناش،

١- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٠١.

٢- المرجع السابق ١٣٠.

٣- المرجع السابق ١١٨.

٤- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٣٠.

٥- لسان العرب (جبرل) ٩٩/١١، وانظر الإبدال لابن السكيت ٦٨.

٦- لسان العرب (ليل) ٦٠٨/١١، وانظر المزهر ٥٦٦/١.

٧- الصحاح ١٥٥١/٤.

بمعنى هوام الأرض[1].

في هذه الأنماط تتعاقب الأصوات المائعة، ففي (جبريل وجبرين) يتعاقب صوتا اللام والنون، وفي (لمقته ورمقته) يتعاقب صوتا الراء واللام وفي (الأحراش والأحناش) يتعاقب صوتا الراء والنون، ومن الجدير أن نذكر هنا بأن هذه الأنماط تتراوح في الاستعمال، ما بين الاستعمال الواسع والاستعمال المحدود، فالنمطان (جبريل وجبرين) مستعملان، وصيغة (جبريل) تمثل بنية عميقة (أصلية)، في حين أن صيغة (جبرين) تمثل بنية حادثة(سطحية)، وصيغة (جبريل) تشيع في الاستعمال اللغوي، أكثر من صيغة (جبرين)، ذات الاستعمال اللهجي فقط، أما الصيغتان (لمقته ورمقته) فإن (رمقته) تمثل البنية العميقة، وهي الصيغة الشائعة في الاستعمال اللغوي، وكذلك الحال بالنسبة لصيغتي (الأحراش والأحناش) فالصيغة الأصلية هي (الاحراش)، وتوصف بأنها ذات استعمال واسع بالقياس إلى الصيغة الحادثة (السطحية) وهي صيغة (الأحناش) والتي نرجح أنها من مكونات الاستعمال اللهجي.

وهذه التعاقبات الصوتية كانت بسبب التقارب في المخارج، فالنون صوت أسناني لثوي أنفي مجهور[2]، واللام صوت أسناني لثوي جانبي مجهور[3]، أما الراء فهو صوت لثوي مكرر مجهور[4]، وهذه الأصوات توصف بأنها من الأصوات المائعة.

إذن فقد أثر التقارب في المخارج في الأصوات الشفوية والأصوات المائعة، مما تسبب في نشوء أنماط لغوية جديدة تعد استعمالات لهجية في الغالب، مما جعلنا نصفها بأنها محدودة الاستعمال، في حين ظلّت الأنماط الأصلية هي المشهورة والبارزة في الاستعمال اللغوي، ليس فقط على المستوى الفصيح ، بل على المستوى اللهجي أيضاً.

١- لسان العرب (جشر) ١٩١/٤.

٢- علم اللغة العام، الأصوات العربية، ١٣٠.

٣- في صوتيات اللغة العربية ١٣٢.

٤- علم اللغة العام، الأصوات العربية ١٢٩.

الفصل الثالث

الصراع في المستوى الدلالي

أ- الاشتراك اللفظي

ب- الاشتراك الدلالي

الصراع في المستوى الدلالي

يتضمن هذا الفصل إشارة إلى معنى الدلالة وأنواعها ومناهجها، ثم يتناول دراسة نوعين من العلاقات الدلالية هما:

١- الاشتراك اللفظي، والمفاهيم المرتبطة به [المشترك اللفظي، والتضاد، والجناس التام، وتعدد المعنى للكلمة].

٢- الاشتراك المعنوي [الترادف].

وستحاول الدراسة الكشف عن طبيعة الصراع الذي تمثله هاتان العلاقتان، ففي المشترك اللفظي سندرس صراع المدلولات أو المعاني، وفي الاشتراك المعنوي [الترادف] سندرس صراع الصيغ التي تشير إلى نفس المدلول، وستحاول الدراسة الوصول إلى أن الصراع في كلتا الحالتين هو صراع غير محدد، بمعنى أن جميع المعاني والصيغ مستعملة، فهي تطفو على السطح الاستعمالي الفعلي أو الواقع الاستعمالي للغة.

وسنلحظ بأن التطوّر اللغوي قد أسهم إسهاماً كبيراً في انتقال الدلالة من الاستخدام المعجمي إلى الاستخدام المجازي، وزيادة على وجود مظهرين من مظاهر الانتقال الدلالي، وهما ما يسمى بتخصيص الدلالة وتعميم الدلالة، وستبين لنا أثر هذه المظاهر في إثراء المعاني والألفاظ وزيادتها في اللغة، وهذا هو الأساس الذي ستبنى عليه الدراسة في هذا الفصل، بمعنى أنها ستركز على تعدد المعاني للّفظ الواحد وهو ما عُبِّر عنه « ما اتفق لفظه واختلف معناه »، وتعدد الصيغ للمعنى الواحد، وهو ما عُبِّر عنه بـ« ما اختلف لفظه واتفق معناه »، ومن الجدير بالذكر أن « ما يتميّزبه الاشتراك اللفظي عن المعنوي هو ان ينظر إلى المعنيين فإن لم يكن جمعهما تعريف واحد فالاشتراك لفظي، وإذا جمعهما تعريف واحد فهو معنوي »(١).

١- موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٤٥٦/٢.

الدِّلالة

نجد في الاتصال اللغوي رمزاً دالاً هو اللفظ، ومدلولاً هو المعنى، ودلالة وهي الارتباط بينهما ومبحث الدلالة من علم اللغة يبحث في الصلات بين الألفاظ والمعاني[١]، فالكلمة كأيّ إشارة لفظية هي وحدة مكوّنة من عنصرين هما الصوت والمعنى أو الدال والمدلول[٢].

والدّلالة ما جعلته للدليل أو الدّلاّل، والدليل ما يستدل به وهو الدّال، وقد دلّه على الطريق يدلّه دَلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أقوى[٣].

فالدليل لغة هو المرشد وما به الارشاد. وفي الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم به، العلمُ بشيءٍ آخر[٤]، فالدلالة اصطلاحاً: هي كون الشيء بحالة يلزم العلم به العلم بشيء آخر. والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول[٥].

ويمكن تعريف علم الدلالة بأنه دراسة المعنى[٦]، ومعنى كل شيء «محنته التي يصير إليها أمره، وعنيت بالأمر كذا: أردت، ومعنى كل كلام مقصده»[٧]، والدلالة في علم اللغة أربعةُ أنواعٍ:

١- دلالة صوتية، وهي الدلالة التي تستمد من طبيعة بعض الأصوات، ومن مظاهرها «النبر» فقد تتغير الدلالة باختلاف موقعه من الكلمة، ومن مظاهرها أيضاً «النغمة الكلامية» فكل نغمة كلامية تفيد دلالة خاصة[٨]. والدلالة الصوتية هي التي تستفاد من نطق بعض الكلمات نحو الفعل «وَقْوَق» الدال على صوت الدجاج،

١- المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً ٥٧.
٢- ست محاضرات في الصوت والمعنى ٣١.
٣- لسان العرب (دلل) ٢٤٨/١١-٢٤٩.
٤- التعريفات ١١٦.
٥- المرجع السابق ١١٦، وانظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون ٧٨٧، وانظر كشاف اصطلاحات الفنون ٢٨٤.
٦- علم الدلالة جون لاينز ٩.
٧- لسان العرب (عنى) ١٠٦/١٥.
٨- دلالة الألفاظ ٤٦-٤٧.

والحرف (وا) الدال على الندبة[١].

٢- دلالة صرفية: وهي نوع من الدلالة يستمد عن طريق الصيغ وبنيتها. فصيغة [كذّاب] تفيد المبالغة، فهي تزيد في دلالتها على صيغة [كاذب][٢].

٣- دلالة نحوية: وهنا يتحتّم أن يكون للجملة نظام وترتيب خاص، بحيث لو اختلّ أصبح من العسير أن يفهم المراد منها[٣].

٤- دلالة معجمية: هي دلالة المفردة المثبتة في القاموس وهي مهمة تكفّل بها المعجميون في البيئات اللغوية، وهي الدلالة الأصلية أو الاساسية بالوضع اللغوي أو الاتفاق في البيئة الخاصة[٤].

ويفرّق اللغويون بين الدلالة المعجمية للكلمة والدلالة الاجتماعية لها، باعتبار أن الدلالة المعجمية هي دلالة الكلمة داخل المعجم أما الدلالة الاجتماعية، فهي دلالة الكلمة في الاستعمال[٥].

ويستخدم المعجم في عمليتين ليستا متطابقتين ويكون في الأول موفياً بالغرض عندما يشرح (المعنى المركزي) أو المتوسط المشترك للرمز اللغوي، وفي الثانية يعطي عدداً من الاحتمالات الدلالية يمايز بينها المتلقي (المحلل) ليختار أكثرها ملاءمة ثم يرجع إلى الملابسات السياقية ليتشكّل عنده الحد الاعلى للدلالة[٦].

ومن أهم مناهج دراسة الدلالة المنهج التاريخي، وهو يدرس تغيّر المعنى من عصر إلى عصر والمنهج الوصفي وهو يدرس المعنى في مرحلة معينة من مراحل

١- المعجم المفصل في اللغة والأدب ٦٣٥-٦٣٦.
٢- دلالة الألفاظ ٤٦-٤٧، وانظر المعجم المفصل في اللغة والأدب ٦٣٦.
٣- المرجع السابق ٦٣٦.
٤- الدلالة اللغوية عند العرب ٢٠٠.
٥- الكلمة ١٠٣.
٦- علم الدلالة العربي: فايز الداية ٥٢٥.

تاريخ اللغة. فالأول دياكروني -على حد تعبير دي سوسور- والثاني سينكروني -أي أن الأول يدور حول التغيّرات المعنوية والثاني حول العلاقات المعنوية- أو بعبارة أخرى يدور الأول حول المعنى المتغيّر والثاني حول المعنى الثابت(١).

والمنهج المقارن يقوم على دراسة دلالة الألفاظ بين لغة وأخرى في أسرة لغوية واحدة، فندرس دلالة لفظ دخل إلى لغة من لغة أخرى، وأصل هذه الدلالة التي استقر عليها، أهي من اللغة المأخوذ منها، أم من لغة أخرى أم من اللغة التي دخل فيها ونبحث فيما إذا كان هذا المعنى قد ضاق أو تخصص أو انحرف وتغيّر أو بقي على حاله في انتقاله من لغته الأصلية إلى لغة أخرى(٢).

١- مناهج البحث في اللغة. ٢٤.

٢- الدلالة اللغوية عند العرب ١٧.

الاشتراك اللفظي

[المشترك]

نقصد بالمشترك اللفظي «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»[١].

أو هو «ما اتحدت صورته واختلف معناه، على عكس الترادف»[٢] وقد وُجد عند علماء اللغة المحدثين مصطلحان يدّلان على ظاهرة الاشتراك اللفظي وهما:

١- المشترك اللفظي : Homonymy

٢- تعدد المعنى: Polysemy

والمصطلح الأول يدّل عندهم جميعاً على كلمة أو أكثر تتطابقان في النطق ولكنهما تختلفان في المعنى المعجمي لكل منهما.

أما المصطلح الثاني، وهو تعدد المعنى. فيستعمل للدلالة على أي كلمة أو جملة لها دلالتان أو أكثر[٣]. وما يهمنا دراسته في هذا المصطلح هو تعدد المعنى للكلمة الواحدة.

ونحسب أن الجناس التام هو نوع من الاشتراك اللفظي «فقد يرتبط معنيان أو أكثر بنفس البنية (يمين: للاتجاه، يمين للقسم) ففي هذه الحالة تكون الكلمتان متجانستين»[٤] وقد نعدهما أيضاً من المشترك.

والضدُّ أيضاً نوع من المشترك، فالمشترك يقع على شيئين ضدين وعلى مختلفين غير ضدين[٥].

١- المزهر ٣٦٩/١.

٢- المشترك اللغوي ٢٨.

٣- الكلمة ١٢٥-١٢٦.

٤- علم الدلالة: جون لاينز ١٦.

٥- المزهر ٣٨٧/١.

ويمكن أن نردّ وجود المشترك اللفظي لبعض الأسباب منها:

١- الاستعمال المجازي:

لعب الاستعمال المجازي دوراً في نشوء المشترك اللفظي في اللغة العربية وغيرها من اللغات الأخرى[١]، فبعض العلماء يسببون وجود المشترك في اللغة بالاستعارة والمجاز، أي أن اللفظ الواحد لم يكن له إلاّ معنى واحد على سبيل الحقيقة ثم تضمّن معاني أخرى على سبيل الاستعارة والمجاز[٢]. ولا يكون اللفظ مجازاً دون أن يكون له معنى حقيقي[٣].

ونقصد بالحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له، أي: استعمال اللفظ في معناه الذي وضع له[٤].

أما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضع مع قرينة مانعة، أي: استعمال اللفظ في غير المعنى الموضوع له مع قرينة تمنع إرادة المعنى الأصلي[٥].

ونحن ننظر إلى مبحث الحقيقة والمجاز على أنه مظهر للتطوّر الدلالي في كل لغة من اللغات[٦].

والمجاز وسيلة هامة من وسائل التوسع اللغوي وإثراء اللغة وسد أوجه النقص في الألفاظ وهو ينفي عنها الخمول والرتابة، ويعطي مجالاً كبيراً أمام الشعراء والكتاب لكي يأتوا بكل جديد[٧].

وقد أشار ابن جني إلى هذا التوسع اللغوي عندما أورد المعاني التي يقصد

١- فصول في فقه العربية ٣٢٧.
٢- المشترك اللغوي ٢٨.
٣- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون ١٤٥٦/٢.
٤- الدلالة اللغوية عند العرب٨٤.
٥- المرجع السابق ٨٤ وانظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون ١٤٥٦/٢.
٦- دلالة الألفاظ ١٢٨.
٧- علم الدلالة والمعجم العربي: عبدالقادر أبو شريفة وآخرون ٩٢.

إليها المجاز وهي «الاتساع والتوكيد والتشبيه»[١].

ومن المفيد أن نذكر هنا أنّ المشترك اللفظي الحقيقي إنما يكون حين لا نلمح أيّ صلة بين المعنيين، كأن يقال مثلاً إن الأرض هي الكرة الأرضية وهي أيضاً الزكام[٢]. غير أن المجاز إذا شاع وانتشر وكثر استعماله صار في عداد الحقائق، بل ربما يتوارى المعنى الحقيقي لسبب أو لآخر، فينتشر المعنى المجازي، ويعامل على أنه حقيقة ثابتة للدلالة على ما نقل إليه، وبشيوع هذا المعنى الدلالي وانتشاره يُعدُّ عند بعض الباحثين في علم الدلالة من المشترك اللفظي[٣].

٢- اللهجات: فبعض هذه المعاني المجازية، التي رويت لنا في بعض الكلمات، نشأت في بيئات مختلفة، غير أن اللغويين لم يوضحوا لنا، إلاّ في النادر بيئة هذا المعنى أو ذاك[٤].

٣- اقتراض الألفاظ من اللغات المختلفة: إذ ربما كانت اللفظة المقترضة تشبه في لفظها كلمة عربية، ولكنها ذات دلالة مختلفة، كما لو تصوّرنا أن العربية استعارت من الألمانية كلمة (kalb) (كَلْب) بمعنى: (عجل)، فتصبح كلمة كلب في العربية من كلمات المشترك اللفظي، تدل على الكلب الذي نعرفه وعلى العجل[٥].

كما يشكّل التغيّر غير المقصود سبباً من أسباب الاشتراك اللفظي، فقد يحدث لسبب أو لآخر أن تكتسب كلمة ما دلالة جديدة وتبقى دلالتها الأولى مستعملة فيحدث الاشتراك بين الدلالتين[٦].

وبعد هذا الحديث الموجزعن المفاهيم المرتبطة بالمشترك اللفظي، وهي (التضاد

١- الخصائص ٢/٤٤٣.
٢- دلالة الألفاظ، ٢١٤.
٣- العلاقات الدلالية والتراث البلاغي (دراسة تطبيقة) ١٦.
٤- فصول في فقه العربية، ٣٢٩.
٥- المرجع السابق، ٣٣١.
٦- الكلمة ١٢٥.

والتجانس التام وتعدد المعنى للكلمة الواحدة)، وبعد أن أشرنا إلى بعض الأسباب المهيئة لنشأة الاشتراك اللفظي نُورد عدداً من الألفاظ (من الاسماء والأفعال) التي تعددت معانيها محاولين الكشف عن ماهية الصراع القائم بين هذه الدلالات، بالإضافة إلى محاولة تفسير الصلة بينها إذا كان ثمة صلة.

فمن الأسماء لفظ (الأُم) وهو يشير إلى عدة معان هي:

أم كل شيء أصله وعماده، والأم بمعنى الوالدة، والملجأ في النوائب وأم الكتاب: الفاتحة، وأم الرأس: موضع الدماغ، وأم القوم: رئيسهم وأم النجوم: المجرة، وأم الطريق: معظمه، وأم مثوى الرجل: صاحبة منزله الذي ينزله، ويقال للمرأة التي يأوى إليها الرجل هي أم مثواه، وأم الحرب الراية، وأم الرمح: اللواء، وأم القرى: مكة(١).

لعلّ هذه الدلالات التي يحيل إليها لفظ الأم تمثل بنى سطحية لبنية عميقة واحدة وهي أن أم كل شيء أصله وعماده، فهذا هو المعنى الحقيقي أو المركزي، وبقية المعاني الثانوية إنما هي معان مجازية متطوّرة عن المعنى الحقيقي.

«فهناك معان أُوَّل ومعان ثوان: فالمعاني الأُول هي مدلولات التراكيب والألفاظ التي تسمى في علم النحو أصل المعنى، والمعاني الثواني الأغراض التي يساق لها الكلام»(٢).

ومن الدوال التي تعد من المشترك اللفظي (الضرب)(٣)، ومن معانيه: الصنف من الأشياء، والرجل الخفيف اللحم، والصفة، والمضرب أيضاً: مصدر ضربت الرجل، وضربت في الأرض أبتغي الخير، والضرب أيضاً من المطر: الخفيف.

ولعل هناك انتقالاً في الدلالة بين الضرب بمعنى الرجل الخفيف اللحم

١- لسان العرب (أمم) ١٢/٣٠-٣١.

٢- موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ٢/١٦٠٠.

٣- اصلاح المنطق ٣٨ وانظر المأثور من اللغة ٥٨-٥٩ وانظر لسان العرب (ضرب) ١/٥٤٨-٥٤٩.

والضرب من المطر بمعنى الخفيف.

والضرب أيضاً بمعنى المثل والشبيه، وجمعه ضروب، والضرائب: الأشكال إن هذه المعاني المتنوعة مستعملة في اللغة، «والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها، والسياق أيضاً هو الذي يخلّص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية»[1].

ومن الألفاظ التي تتفرّع معانيها أيضاً لفظ (الظهر)[2]، فهو المعبّر به عن خلاف البطن من كل شيء وهو ما غلظ من الأرض وارتفع، وما يركب من الدواب أو يحمل عليه، والظهر أيضاً ما لا يلتفت إليه، وفلان يعطي عن ظهر يد: أي تفضلاً، وقلّب الأمر ظهراً لبطن: أنعم تدبيره. والظهر: مصدر قولك ظَهِرَ إذا اشتكى ظهره، ورجل خفيف الظهر: قليل العيال، وثقيل الظهر كثير العيال، والظهر: طريق البر، والظهر هو السلحفاة، وهو الوادي، والقنة وهي أعلى الجبل، والظهر الجانب القصير من الريش.

تتراوح مدلولات لفظ الظهر ما بين المدلولات الأصلية أو الأولية والمدلولات الثانوية أو المجازية، فالمدلولات الأولية (الأصلية) هي:

١- المعبر به عن خلاف البطن من كل شيء.

٢- الجانب القصير من الريش.

٣- الصلابة والشدة والقوة.

٤- الظاهر من الأمر.

١- اللغة ٢٣١.

٢- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ٧٦، وانظر الفرق بين الضاد والظاء (الرسالة الأولى) ٣٩-٤٠، وانظر الارتضاء في الفرق بين الضاء والظاء (الرسالة الثانية):١٢٣، وانظر المنجد في اللغة ٤٢-٤٣، وانظر لسان العرب (ظهر) ٤/٥٢٠/٥٢٣.

أما المدلولات الثانوية (المجازية) فهي:

- ما غلظ من الأرض وارتفع، وهو متطوّر عن المدلول الأصلي الصلابة والقسوة.

- ما يركب من الدواب أو يحمل عليه: سميت بذلك لقوتها وصحة ظهورها والظهير من الإبل القوي الظهر صحيحه.

- مالا يلتفت إليه: وهو معنى متطور عن المدلول الأصلي الأول وهو خلاف البطن.

- قلّب الأمر ظهراً لبطن: أنعم تدبيره، وهو استخدام مجازي متطوّر عن المدلول الأصلي الرابع.

- رجل خفيف الظهر: قليل العيال، وثقيل الظهر وكثير العيال، وقد تأتّى هذان التعبيران من الدلالة الأصلية للفظة وهي القوة والصلابة، فالعيال قوة لأبيهم.

- وفلان يعطي عن ظهر يد: أي تفضلاً.

- يقولون: لا تدع حاجتي بظهر: أي لا تتركها خلفك، وهذا المعنى متطوّر عن المدلول الأصلي الأول.

- السلحفاة: وربما سميت بالظهر بسبب القشرة الصلبة التي تحميها.

- الوادي: وسمي بالظهر لوعورته وقسوته وشدته.

- أعلى الجبل: وسمي بالظهر لقسوته وشدته كذلك.

إذن فهناك معان أصلية ومعان فرعية كان الرابط بينها هو المجاز ولا غرابة في ذلك إذ إنّ «الاستعارة هي من أشهر العلاقات بين المعاني، حيث يكون لكلمة ما معنى حرفي ومعان أخرى»[1].

ومن الألفاظ المتضادة والتي تعد من المشترك اللفظي أيضاً لفظ (الجَوْن)[2]،

١- علم الدلالة: اف. آر. بالمر، ١٠٤.

٢- لسان العرب (جون) ١٠١/٣-١٠٢ وانظر اضداد الصاغاني ٨٦ وانظر اضداد ابن الأنباري ١١١.

فهو لفظ يحيل إلى ثلاث دلالات مختلفة هي الأسود والأبيض والأحمر، كما أنه من الأضداد يشير إلى البياض والسواد.

ومن المشترك اللفظي ما يشير إلى دلالتين في نفس السياق كلفظ: (الأولاد) في قوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين»[1]. بينت هذه الآية كيفية توزيع الميراث بين أولاد الميت وقد أجمع الفقهاء على أن الذين يستحقون الميراث من الأولاد هم الأبناء والبنات الصلبيون وأولاد الأبناء عند انعدام أولاد الصلب[2].

إن لفظ (الأولاد) يجوز إطلاقه على أولاد الصلب وعلى أولاد الابن، أما اطلاقه على أولاد الصُلب فعلى سبيل الحقيقة، وأما اطلاقه على أولاد الابن فعلى سبيل المجاز. وإنما أريد بهذا الاسم معنياه الحقيقي والمجازي[3]؛ لأن لفظ (الولد) يعد من المشترك، وقد أجاز فريق من علماء اللغة حمل المشترك على معنييه إذا لم تكن هناك قرينة تمنع ذلك[4]، ويقوّى هذا أن القرآن الكريم استعمل لفظاً نظيراً لهذا اللفظ بمعنييه وهو لفظ (الأب) فإنه يطلق على الأب الأدنى وعلى الجد[5]، وقد استعمله القرآن في قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام «واتّبعت ملّة آبائي إبراهيم وإسحاق»[6]، كما أن مادة (ولد) أصل معناها في اللغة «النسل والنجل»[7]، ولما كان ولد الابن من نسل الميت جاز إطلاق لفظ الولد عليه.

ومن الأفعال التي تتعدد معانيها الفعل (عَظَّ)[8]، فالعظ الشدة في الحرب، وعَظَّ

١- النساء/ ١١.

٢- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن، ٣٢٧.

٣- المرجع السابق، ٣٢٧.

٤- الصاحبي ٤٥٦، وارشاد الفحول ٢٠.

٥- أثر الدلالة النحوية واللغوية..، ٣٢٧.

٦- يوسف / ٣٨.

٧- مقاييس اللغة (ولد) ١٤٣/٦.

٨- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ٨١، وانظر الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء، ١٣٩.

فلان فلاناً بالأرض إذا ألزقه بها، فهو معظوط بالأرض، ويقال: عَظَّ فلان فلاناً إذا اغتابه.

وهنا نلاحظ انتقال الدلالة من الدلالة المادية الأصلية وهي عَظّه بالأرض إذا الزقه بها، والشدة في الحرب، ونحن نقول عَظَّ بأسنانه بمعنى شَدَّ، إلى الدلالة المعنوية أو المجازية وهي عَظَّ فلان فلاناً إذا اغتابه، ومَردَّ ذلك بالتأكيد يرجع إلى التطوّر الدلالي كما أشرنا من قبل.

ومن الأفعال التي تعد من المشترك اللفظي أيضاً (تَدَثَّر)[1]، فيقال: تدثّر بثوبه: تغطى به أو اشتمل به داخلاً.

وتدثّر الفحل الناقة: أي تسنّمها، وتدثّر فرسه: وثب عليها فركبها، وقال تميم بن أبي بن مقبل يصف غيثاً:

أصاخت له قُدْر اليمامة بعدما تَدَثَّرها من وَبْلِهِ ما تَدثَّرا[2]

وهذه المعاني التي تضمنها الفعل (تدثَّر) مستعملة في اللغة، ولا ندري ما إذا كان قد تطوّر احدها عن الآخر أم لا.

والفعل (رَتَوْتُ)[3] من الاضداد -وهو من المشترك اللفظي أيضاً- ومعانيه المتضادة كما وردت في كتب الأضداد هي:

يقال: رَتَوْتُ منه إذا قَصَرْت منه ورتوت فيه إذا زدت فيه وأطلته[4]. ورتوت الشيء إذا قويته، ورتوته إذا ضعّفته[5].

ورتاه إذا شدّه وإذا أرخاه[6].

١- المنَجَّد في اللغة لكراع ١٥٠ وانظر لسان العرب (دثر) ٤/٢٧٦-٢٧٧.
٢- الديوان ١٣١، واللسان (دثر).
٣- لسان العرب (رتا) ١٤/٣٠٧-٣٠٨.
٤- المأثور من اللغة ٥٨.
٥- أضداد الأنباري ٨٨.
٦- أضداد الصاغاني ٩٢.

وأخيراً، فإن جميع هذه الألفاظ التي أوردناها سواء أكانت أسماء أم أفعالاً تمثل نماذج على الاشتراك اللفظي بمختلف مفاهيمه من مشترك لفظي وتضاد وتعدد المعنى للكلمة وجناس تام، ولا يفوتنا أن نذكر بأننا قد نعدّ هذه الألفاظ المذكورة سابقاً جناساً تاماً، كما إن طبيعة الصراع بين دلالات هذه الألفاظ غير محددة، فجميع الدلالات مستعملة في الواقع الاستعمالي للغة سواء كانت معاني أصلية أم مجازية «فقد خصص الاستعمال الكلمة بمعان أخص من المعنى العام الذي تدل عليه مادتها، وبتعدد الاستعمال خلال العصور وفي مختلف المناسبات والبيئات يتم للكلمة أكثر من معنى وهذه المعاني المتعددة كلها تتصل بالمعنى الأصلي وتفيد الكلمة في ذاتها المعاني التي اكتسبتها كلها، ويبرز إحدها عند استعمال الكلمة في جملة معينة وسياق محدد من الكلام»(١).

فالذي يعيّن قيمة الكلمة في كل الحالات التي ناقشناها إنما هو السياق «إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً»(٢).

ولا بد من الإشارة إلى أن التغيرات المختلفة التي تصيب الكلمات من حيث المعنى ترجع في أغلب الأحيان إلى ثلاثة عوامل: «التضييق والاتساع والانتقال. والاتساع والتضييق ينشآن من الانتقال في أغلب الأحيان»(٣).

ونعني بالتضييق تخصيص الدلالة «كإطلاق لفظ «حرامي» على اللص، وهو في الحقيقة نسبة إلى الحرام، فتخصصت دلالته»(٤)، فحالة التضييق أو التخصيص هي تلك الحالة التي يطلق فيها الاسم العام على طائفة خاصة تمثل نوعها خير تمثيل في نظر المتلكم(٥)، ويقال: حرامية بمعنى لصوص، كما نستعملها في العصر الحاضر تماماً(٦). أما الاتساع أو التعميم «فهو اطلاق اسم نوع خاص من أنواع الجنس على

١- دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم ٨٧.

٢- اللغة ٢٣١.

٣- المرجع السابق، ٢٥٦.

٤- دلالة الألفاظ، ١٢٥.

٥- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ١٦٣.

٦- اللغة ٢٥٧.

الجنس كله[1]. كاطلاق (الورد) على كل (زهر)، واطلاق (البأس)، على كل شده وهي في الأصل بمعنى (الحرب)[2].

وكما قلنا، فإن الصراع بين الدلالات بنوعيها المعجمية والمجازية صراع غير محدد فلا نستطيع أن نقرر بأن استخدام إحدى الدلالات قد طغى على الآخر، ولا بأن نقول بأن إحدى الدلالات قد ماتت أو ضعفت فجميع الدلالات محفوظة في المعاجم، وقد تتطوّر عنها معان أخرى بوساطة الوسائل التي ذكرناها من انتقال دلالي وتخصيص وتعميم وانزياح...، وقد تضعف وقد تموت «فكثرة الاستعمال تبلي الكلمات في معناها وفي صيغتها»[3]. ولكننا لا نستطيع أن نجزم بذلك لأن اللغة في حركة وتطوّر دائمين، ولذلك فسيظل الصراع الدلالي غير محدد، وستظل جميع الدلالات مستعملة في اللغة.

٧- المرجع السابق ٢٥٨.

٨- التطوّر اللغوي ١٩٧.

١- اللغة ٢٧٤.

الاشتراك المعنوي

[الترادف]

الترادف عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد[١].

وقد عبّر ابن جنّي بقوله «أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد»[٢]. والمرادف خلاف المشترك اللفظي فهو ما كان مسماه واحداً، وأسماؤه كثيرة[٣]، سمي كذلك بالمشترك المعنوي.

ولعل هذه التسمية ليست دقيقة، إذ إنه «ليس هناك مرادفات حقيقة وإنه ليس هناك لكلمتين نفس المعنى تماماً، ويبدو في الواقع أنه من غير المحتمل أن تبقى في أية لغة كلمتان لهما معنى واحد تماماً»[٤].

وعلى أي حال، فنحن نرتضي التسمية وهي الاشتراك المعنوي على أساس أن هذه الأسماء أو الأفعال قد اصطلح عليها بأنها ألفاظ مترادفة. ويعلل ابن جني الترادق أو تعدد الأسماء للمعنى الواحد ويعزوه إلى اختلاف القبائل واختلاط الأقوام «فإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد، فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله، هذا الأمر، وإن كان الاحتمال الآخر: أي تعدد الألفاظ في القبيلة في وجه القياس جائزاً، وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك كما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا»[٥].

١- المزهر ١/٤٠٢، والتعريفات ٢١٠، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٣/٦٦.

٢- الخصائص ٢/٣١٠.

٣- التعريفات ٢٣٦.

٤- علم الدلالة: اف. آر. بالمر، ١٠٤.

٥- الخصائص ١/٣٧٣.

والعرب تتصرف في لغتها، ولا تعرف لها قيوداً اصطلاحية، فما من عربي إلاّ وهو في حكم العرب كلهم باعتبار الفطرة اللغوية التي يرجع إليها أصل الوضع فهي مفردات وضعها أفراد وقد يرى كل واحد منهم أشياء ويصفها على نحو ما يجد في نفسه من أثرها وصفاتها المختلفة فلا جرم أن تختلف الألفاظ الموضوعة لها بحسب ذلك. كما إن الكلمة الواحدة في لغتنا تعطي من المعاني والدلالات بقدر ما يتاح لها من الاستعمالات لأن كثرة الاستعمالات لا بد أن تخلق كلمات جديدة تلبي بها مطلب الحياة والأحياء(١).

إن ظاهرة الترادف غالباً ما تكون نتيجة التطوّر في الاستعمال أو نتيجة التجديد في الدلالة وبهذا التفسير يمكن أن نرد كثيراً مما عُدّ من المترادف إلى هذه الحقيقة في التطوّر والاستعمال. ولذلك لا يصح النظر إلى الترادف وتفسيره إلاّ في ضوء الدلالة وتطوّرها ومن خلال الاستعمال اللغوي؛ لأن فكرة الترادف في حقيقتها مسألة دلالية قبل كل شيء تتعلق بالمعنى وما يعتوره من تغيّر جراء الاستعمال(٢).

ولعل المجاز له دور في نشوء الترادف، «وذلك أنه يعطي مجالاً كبيراً للتعبير عن كثير من الأمور التي يكره ذكرها صراحة، فيؤدي المعنى بلفظ ترتاح إليه النفوس ولا تمجه الآذان»(٣)، وذلك مثل اسماء الحمام وأماكن قضاء الحاجة فمن أسمائها مثلاً: «المرحاض» و «بيت الأدب» و «الحمام» و «ودورة المياه» وهذه الكلمات لا تزال حية في ريف بلادنا ولكن لا نعرف متى استعملت، والناس في المدن استعاروا للدلالة على هذا المكان، كلمات من اللغات الأجنبية، مثل «الكابينه» و «التواليت» وأخيراً «الدبليوسي» (W.C)(٤).

وشروط علماء اللغة في الترادف الاتحاد التام في المعنى(٥)، وأن يكون من لغة

١- المشترك اللغوي ٢١٤-٢١٥.

٢- الترادف في اللغة ١٨٠.

٣- علم الدلالة والمعجم العربي: عبدالقادر أبو شريفة وآخرون ٩٢-٩٣.

٤- التطوّر اللغوي ٢٠٢.

٥- المزهر ١/٤٠١.

واحدة لا لغات متعددة كما قرر الاصفهاني[1]، كما واشترط بعضهم على ضرورة الاتحاد في البيئة اللغوية والانتساب للهجات بينها ترابط قوي، مع الاتحاد في العصر[2].

والترادف نوعان:

١- ترادف وضعي: وهو الترادف الناشيء بسبب اختلاف اللغات في تسمية الشيء الواحد وإطلاق عدة ألفاظ مختلفة عليه سواء كانت هذه اللغات عربية -كلهجات القبائل- أم عربية وأعجمية- المعرب والدخيل-[3].

٢- الترادف غير الوضعي: ونعني به الترادف الناشيء نتيجة التطوّر في الاستعمال وأكثر الترادف في اللغة هو من هذا القبيل[4].

ويمكن دراسة الترادف في ضوء العلاقات العمودية أو الاستبدالية، «فعلاقات المعنى تنقسم إلى نوعين: علاقات استبدالية وعلاقات اندماجية، فالعلاقات الاستبدالية هي العلاقات القائمة بين أعضاء الفصيلة الواحدة، كالعلاقة الاستبدالية القائمة بين الاسمين (اعزب) و (عانس)، والعلاقات الاندماجية هي العلاقات القائمة على نحو انموذجي كالعلاقة القائمة بين الاسماء والصفات والعلاقة القائمة بين الأفعال والظروف، وما إلى ذلك، فالعلاقة بين الصفة (غير متزوج) والاسمين (رجل) و (امرأة) اندماجية، ويعتبر التعبيران المركبان معجمياً (رجل غير متزوج) و (امرأة غير متزوجة) سليمي التركيب نحوياً ومقبولين على نحو سياقي[5].

فإذا ما أردنا اختبار الترادف نلجأ إلى الإبدال -إبدال كلمة بأُخرى- فقد اقترح البعض أن المرادفات الحقيقة أو الكلية قابلة للإبدال بعضها ببعض في جميع مواضعها[6]. وعلى سبيل المثال فإن يقرع ويدق ويضرب وينقر ترتبط بشكل لا

١- المزهر للسيوطي ٤٠٥/١، وانظر الخصائص ٢٦٢/١.
٢- دلالة الألفاظ، ٢١٣.
٣- الترادف في اللغة، ١٨٤-١٨٥.
٤- المرجع السابق، ١٨٥.
٥- اللغة والمعنى والسياق: جون لاينز، ١٠١.
٦- علم الدلالة: بالمر، ١٠٤.

ترتبط فيه يطرق ويأكل ويعجب. إن العلاقات الممثلة هنا هي علاقات استبدالية، يمكن لكل أعضاء هذه المجموعة المترابطة دلالياً أن تظهر في نفس النص[١]. وبناءً على ذلك فإننا نعرّف الترادف بما يلي: يكون عنصران أو أكثر مترادفين إذا كانت للجملتين اللتين تنجمان عن استبدال أي واحد منهما بالآخر نفس المعنى وواضح أن هذا التعريف يعتمد على مفهوم «تطابق المعنى»[٢].

فمن الألفاظ المترادفة مثلاً، أسماء العُنُق[٣]، فيقال العُنُق بضمتين، والعُنْق والجيد والهادي والتليل والرقبة والكَرْد.

وكذلك الذراع والساعد شيء واحد إلاّ إن الذراع مؤنثة والساعد مذكر[٤] فنقول: ذراعه مكسورةٌ - وساعده مكسورٌ.

ويقال للقطن الذي تغزل منه الثياب: هو القطن والعُطْب والبِرْس والكرسف[٥].

ونقول: فلان جخّاف وجفّاخ ونفّاخ، كل ذلك سواء إذا كان صاحب فخر وكبر، وفلان ذو نفج وذو نفخ وذو جَخْف وذو جَفْخ، وفلان متعظم في نفسه ومتفجس ومتفخّر، وشامخ بأنفه ورامح بأنفه إذا تكبّر وتاه[٦]، ولعلنا نلحظ هنا ظاهرتين هما التغيّر الصوتي والقلب المكاني، ولا يخفى أثر هاتين الظاهرتين في تشكيل المترادفات. ويقال للرجل إذا أرخى إزاره: قد أغدق ورَفل وأسْبَل وأذَال إزاره[٧].

إن جميع هذه الصيغ تمثل ألفاظاً لمعنى واحد، ولا نستطيع أن نقول بأن بعض هذه الصيغ قد ضعف، أو أن استعمال بعض الصيغ قد طغى على البعض الآخر، ولكننا نقول بأنها مستعملة جميعاً ما دامت موجودة في اللغة ولم تمت.

١- علم الدلالة: جون لاينز ٤٨.

٢- المرجع السابق ٤٨.

٣- الكنز اللغوي في اللسن العربي (كتاب خلق الإنسان): أبو سعيد عبدالملك بن قُريب الأصمعي، ١٦٨، وانظر تهذيب اصلاح المنطق ٨٥٩.

٤- الكنز اللغوي في اللسن العربي (كتاب خلق الإنسان) ٢٠٥.

٥- تهذيب اصلاح المنطق ٨٥٢.

٦- المرجع السابق ٨٥٧.

٧- المرجع السابق ٨٤٥.

الخاتـــمـــــة

الخاتمة

خرجت دراسة "صراع الأنماط اللغوية دراسة في بنية الكلمة العربية" بعدة نتائج أهمها:

- حققت الدراسة الهدف الذي سعت إليه، وهو تطبيق نظرية صراع الأنماط اللغوية على بنية الكلمة العربية، وقد أثبتت أنه من الممكن الخروج عن النظام اللغوي الصارم الذي فرضه تشومسكي على الدرس اللغوي وهو النظام النحوي، وقد ساندنا في هذا الأمر تلميذ تشومسكي ليونز الذي اقترح عدم إلزامية بحث المستوى النحوي على الجمل فقط كما أكّد تشومسكي.

- فرقت الدراسة بين مفهومي الأصل والفرع الدالين على مفهومي البنية العميقة والبنية السطحية، فالأصل يعني البنية العميقة والفرع يعني البنية السطحية، وقد دُرِسَ هذان المفهومان في ضوء نظرية صراع الأنماط اللغوية؛ إذ عرفنا أن تشومسكي قد قام بتطوير نظريته البنى العميقة والبنى السطحية (النظرية التوليدية التحويلية) إلى نظرية صراع الأنماط اللغوية، بعد أن وجد أن هناك بنى عميقة مستعملة في اللغة إلى جانب البنى السطحية.

كما وجدت الدراسة أنماطاً لغوية تمتاز بأن لها بنى عميقة اختفت من الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، وبنى سطحية مستعملة، وهذا المستوى لم تركز عليه الدراسة، وهو المستوى الأول منها والذي وصفته بالصراع اللغوي المحسوم، كما أباحت الدراسة أن ندرج مثل هذا الوضع ضمن نظرية البنى العميقة والبنى السطحية (النظرية التوليدية التحويلية) وكان المستوى الثاني من مستويات الدراسة هو الصراع بين البنى المستعملة فعلاً في اللغة العميقة منها والسطحية.

- وخلصت الدراسة إلى أن ما نسميه صراع الأنماط اللغوية موجود في العربية القديمة، ومن مسمياته ما اطلق عليه ابن جنّي الشاذ عن القياس والمطرد في الاستعمال، وقد درسه تحت باب تعارض السماع والقياس، وقصد بالتعارض هنا، ما خرج عن السمت القياسي الصارم لقواعد النحاة.

- طبّقتْ الدراسة نظرية صراع الأنماط اللغوية على بنية الكلمة العربية في باب

المصادر والمشتقات وفي أغلب الظن أنها نجحت في ذلك؛ إذ إن الأنماط المتعددة للمصدر لاسم الفاعل وصيغ مبالغته واسم المفعول والصفة المشبهة واسمي الزمان والمكان واسم التفضيل واسم الآلة، تتصارع على السطح الاستعمالي الفعلي للغة، وكذلك الحال بالنسبة لباب المصادر وصيغ الأفعال وأبنية الأسماء وصيغ الجموع.

- كما توصلت الدراسة إلى أسباب تعدد الأنماط اللغوية لبنية الكلمة العربية، كتأثير القوانين اللغوية والاختلافات اللهجية المقترنة بالقوانين اللغوية في الغالب، وأثبتت الدراسة أن جميع هذه الأنماط مستعملة في اللغة، سواء في بيئة لغوية واحدة، أم في بيئات لغوية مختلفة، ولكن درجة الاستعمال تكون متفاوتة، ولا تسير في خط مستقيم، إذ وجدنا أن بعض الأنماط تطغى على الأخرى في الاستعمال، كما ستبين الدراسة الفصيح من هذه الأنماط واللهجي منها.

- نستنتج أن نوع الإبدال الذي تناولته الدراسة هو الإبدال التاريخي المقيد، في حين أهملت الإبدال التركيبي (السياقي)؛ لأنه يؤدي في الغالب إلى نشوء أنماط لغوية جديدة تحل مكان الأنماط الأصلية أو القديمة التي اندثرت من الاستعمال اللغوي، كما أن كثيراً من الأنماط اللغوية التي نشأت بفعل الإبدال التركيبي (السياقي) صارت تدرج فيما بعد ضمن الإبدال التاريخي المقيد، كما في (دفتر وتفتر).

- وتوصلت الدراسة بأن الأنماط التي اتخذت السمت التاريخي لبنية الكلمة العربية تصارعت في الاستعمال اللغوي، كما أثبتت أن بعضها قد يطغى على الآخر في الاستعمال اللغوي.

- وتوصلت الدراسة عند تطبيق نظرية صراع الأنماط اللغوية على بنية الكلمة العربية في المستوى الدلالي أن الصراع اللغوي سار في اتجاهين:

١- صراع لفظي وهو الصراع القائم بين الألفاظ التي عبرنا عنها بمفاهيم الاشتراك اللفظي، مثل (المشترك اللفظي والتضاد والجناس التام وتعدد المعنى للكلمة).

٢- صراع معنوي، وهو الصراع القائم بين المعاني أو المدلولات وهو ما عبّرنا عنه بالترادف .

وقد بينت الدراسة في هذين الاتجاهين طبيعة الصراع وكشفت عن نتيجته الاساسية وهي أن جميع الألفاظ المرتبطة بصيغة لغوية ما تعد مستعملة في اللغة، وكذلك فإن جميع المدلولات أو المعاني التي تشير إليها لفظة ما موجودة ومستعملة في اللغة، والمعيار الذي يعتمد عليه في التفريق بين هذه المعاني هو السياق.

ومن الجدير أن نذكر أن الدراسة في محاولة تطبيق نظرية صراع الأنماط اللغوية على المستوى الدلالي، لم تهتد إلى أي الأنماط أو المعاني يبرز في الاستعمال أكثر من غيره، وإن كانت تتبنى نتيجة واحدة -إلى حد ما- وهي أن الأنماط اللغوية لا تستعمل بالدرجة نفسها.

المصادر والمراجع

١- الإبدال لابن السكيت، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٨.

٢- الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عزالدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، ١٩٦٠.

٣- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: أحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبنّاء، صححه وعلّق عليه: علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، (د.ت).

٤- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية: عبدالله محمد كنعان، وزارة الثقافة، عمّان، ط١، ١٩٩٧.

٥- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية: عبدالقادر عبدالرحمن السعدي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، ط١، ١٩٨٦.

٦- أثر المقطع المفروض في بنية الكلمة العربية: يحيى عبابنة، أبحاث اليرموك، مجلد١١، عدد٢، ١٩٩٣.

٧- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

٨- أسس علم اللغة: ماريوباي، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧.

٩- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء: أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (الرسالة الثانية).

١٠- إرشاد الفحول إلي تحقق الحق من علم الأصول: محمد علي الشوكاني مطبعة

مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٩٣٧.

١١- اصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، (د.ت).

١٢- الأصمعيات لأبي سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك، تحقق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط٧، ١٩٩٣.

١٣- الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، (د.ط) ١٩٧٩.

١٤- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩.

١٥- الأضداد لرضي الدين الصاغاني، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩.

١٦- الأضداد: محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧.

١٧- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد: جمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق: حسين تروال وطه محسن، مطابع النعمان، ١٩٧٢.

١٨- الأفعال للسرقسطي، تحقيق: حسين محمد شرف ومحمد مهدي علاّم، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥.

١٩- الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨.

٢٠- الألسنية، علم اللغة الحديث، قراءات تمهيدية، ميشال زكريا، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥.

٢١- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٧٩.

٢٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري النحوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣.

٢٣- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣.

٢٤- بحوث في الاستشراق واللغة: إسماعيل عمايرة، دار البشير، عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦.

٢٥- بحوث ومقالات في اللغة: رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٥.

٢٦- البنى النحوية، نعوم تشومسكي، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧.

٢٧- تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، دار الجيل، الكويت، ١٩٨٠.

٢٨- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: فوزي الشايب، الحولية العاشرة، (الرسالة الثانية والستون)، جامعة الكويت، ١٩٨٩.

٢٩- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق: محي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٥.

٣٠- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي، تحقيق عبدالعزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

٣١- الترادف في اللغة: حاكم مالك الزيادي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، سلسلة دراسات (٢٢١) ١٩٨٠.

٣٢- التشكيل الصوتي في اللغة العربية، فنولوجيا العربية: سلمان العاني، ياسر الملاح ومحمد غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ١٩٨٣.

٣٣- تصريف الأسماء والأفعال: فخرالدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢،

١٩٩٤.

٣٤- التصويف الملوكي لابن جنّي، دار المعارف، دمشق.

٣٥- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥.

٣٦- التطور النحوي للغة العربية، براجشتراسر، تحقيق رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض د.ط) ١٩٨٢.

٣٧- التعريفات للجرجاني، تحقيق: عبدالمنعم الحفني، دار الرشد القاهرة، ط٢، ١٩٩٢.

٣٨- التعليل النحوي عند البصريين، يحيى عبابنة، مجلة جامعة تشرين، اللاذقية، المجلد، ١٧، العدد٨، ١٩٩٥.

٣٩- التغيّر التاريخي للأصوات في العربية، واللغات السامية، دارسة مقارنة: آمنة الزعبي، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١.

٤٠- تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي، تحقيق فخرالدين قباوة، منشورات، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٣.

٤١- جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، تحقيق: عبدالمنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٢، ١٩٨٩.

٤٢- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: عبدالمنعم سيد عبدالعال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧.

٤٣- الجوانب الصوتية الوظيفية في توجيه القراءات الشاذة: فاتنة عواودة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٥.

٤٤- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٤.

٤٥- الحماسة البصرية: صدر الدين البصري، تحقيق: عادل سليمان جمال، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، ١٩٨٧.

٤٦- الخصائص لابن جنّي، تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، (د.ت) مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، بالقاهرة.

٤٧- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: يحيى عبابنة، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠٠.

٤٨- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنيّ: حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (٢٣٤)، العراق.

٤٩- دقائق التصريف: ابن المؤدب، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرون، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧.

٥٠- دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١.

٥١- دراسة اللهجات العربية القديمة: داود سلّوم، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦.

٥٢- دلالة الألفاظ: إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط٢، ١٩٦٣.

٥٣- دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم: عبدالوهاب أبو صفية الحارثي، عمان، ط١، ١٩٨٩.

٥٤- ديوان أبي الأسود الدؤلي لأبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن علي ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال.

٥٥- ديوان ذي الرمة، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.

٥٦- ديوان علقمة الفحل، حققه: لطفي الصقال، درّية الخطيب، راجعه: فخرالدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب.

٥٧- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

٥٨- رسائل اخوان الصفاء وخلان الوفاء، تحقيق عارف تامر، منشورات عويدات، بيروت، ط٧، ١٩٩٥.

٥٩- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف دار المعارف، القاهرة، ط٢، (د.ت).

٦٠- ست محاضرات في الصوت والمعنى: رومان ياكوبسون ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

٦١- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥.

٦٢- شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي، مكتبة ومطبعة مصفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١٦، ١٩٦٥.

٦٣- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، ودار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٦٤- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.

٦٥- شرح المراح في التصريف: بدر الدين محمد بن أحمد العيني، تحقيق : عبدالستار جواد (د.ت).

٦٦- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٦٧- الصاحبي: أحمد فارس بن زكريا، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧.

٦٨- الصرف في مجالس ثعلب: أحمد عبداللطيب الليثي، كلية دار العلوم، جامعة

القاهرة، ١٩٩١.

٦٩- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور، عطّار دار العلم للملايين بيروت، (د.ت).

٧٠- الصرف الواضح: عبدالجبار علوان النايلة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٨.

٧١- الصرف والنظام اللغوي: حسن قراقيش، دار الكرمل، عمان، ط١، ١٩٩٠.

٧٢- علم الدلالة: أف آر. بالمر، ترجمة مجيد عبدالحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥.

٧٣- علم الدلالة: جون لاينز، ترجمة مجيد عبدالحليم الماشطة وآخرون، جامعة البصرة، ١٩٨٠.

٧٤- علم الدلالة العربي (النظرية والتطبيق) دراسة تاريخية تأصيلية نقدية: فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٥.

٧٥- علم الدلالة والمعجم العربي: عبدالقادر أبو شريفة وحسن لافي وداود غطاشة، دار الفكر، عمان، ١٩٨٩ (د.ط).

٧٦- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: هنري فليش، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط١، ١٩٦٦.

٧٧- علم الصرف الصوتي، عبدالقادر عبدالجليل، دار أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٨.

٧٨- العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية): عبدالواهد حسن الشيخ، مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، ط١، ١٩٩٩.

٧٩- علم اللغة العام، الأصوات العربية: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٧.

٨٠- علم اللغة العام، دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، الموصل، ١٩٨٨.

٨١- العنوان في القراءات السبع: لأبي طاهر الأندلسي تحقيق: زهير زاهد وخليل العطية، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٨٥.

٨٢- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، مؤسسة الأعلمي ، بيروت، ١٩٨٨.

٨٣- الفرق بين الضاد والظاء: محمد بن نشوان ومحمد بن يوسف تحقيق محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٩٦١، (الرسالة الأولى).

٨٤- فصول في فقه العربية: رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٥.

٨٥- فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، جامعة البصرة، ١٩٧٩.

٨٦- فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبدالتوّاب، جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٧.

٨٧- فقه اللغة وأسرار العربية، للثعالبي دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

٨٨- في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية): غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (٣٦٤)، العراق، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٤.

٨٩- في صوتيات العربية: محيي الدين رمضان، دار الرسالة الحديثة، عمان، (د.ت).

٩٠- في قواعد الساميات: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣.

٩١- في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط٦، ١٩٦٥.

٩٢- القاموس المحيط للفيروزآبادي، مصر، ١٣٤٤هـ.

٩٣- القيمة الوظيفية للصوائت، دراسة لغوية، ممدوح عبدالرحمن، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٨.

٩٤- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هاورن، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣.

٩٥- كشّاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي الفاروقي التهانوي، تحقيق لطفي عبدالبديع وعبدالمنعم حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.

٩٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوايل في وجوه التأويل للزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

٩٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحجمها، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨١.

٩٨- الكلمة: دراسة لغوية معجمية: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط١، ١٩٩٥.

٩٩- الكنز اللغوي في اللسن العربي (نقلاً عن نسخ قديمة)، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٣.

١٠٠- الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

١٠١- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: عبدالعزيز مطر، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرج، ١٩٦٦.

١٠٢- لحن العامة والتطوّر اللغوي: رمضان عبدالتواب، القاهرة، ط١، ١٩٦٧.

١٠٣- لسان العرب: لابن منظور، دار صادر بيروت، ط٣، ١٩٩٤.

١٠٤- اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، عبدالقادر الفهري، دار

توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٦.

١٠٥- اللغة: ج فندريس، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.

١٠٦- لغة تميم، دراسة تاريخية، وصفية: ضاحي عبدالباقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥.

١٠٧- اللغة المؤابية في نقش ميشع دراسة صوتية صرفية دلالية مقارنة في ضوء الفصحى واللغات السامية: يحيى عبابنة، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، ٢٠٠٠.

١٠٨- اللغة والمعنى والسياق: جون لاينز، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية، العراق، ط١، ١٩٨٧.

١٠٩- اللهجات العربية في التراث: أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣.

١١٠- اللهجات في الكتاب لسيبويه، اصواتاً وبنية: صالحة غنيم، دار المدني، جدة، ط١، ١٩٨٥.

١١١- ليس في كلام العرب لابن خالوية (توفي سنة ٣٧٠هـ) تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار مصر للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، ١٩٥٧

١١٢- المأثور من اللغة (ما اتفق لفظه واختلف معناه) لأبي العميثل الإعرابي، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٨.

١١٣- ما جاء على فعلت وأفعلت مؤلف على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي، تحقيق: ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢.

١١٤- مختار الصحاح للرازي، مصر، ١٩٣٩.

١١٥- المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني، تحقيق: سبيح حمزة حاكمي،

مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦.

١١٦- مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، تحقيق: براجشتراسر، دار الهجرة، طهران، (د.ت).

١١٧- المخصص لابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

١١٨- المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة: صلاح الدين حسنين، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٨١.

١١٩- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٥.

١٢٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦.

١٢١- المسائل العضديات: أبو علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، دمشق، ١٩٨٦.

١٢٢- المستشرقون ومناهجهم اللغوية: اسماعيل عمايرة، دار الملاحي للنشر، اربد، ١٩٨٨.

١٢٣- المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً: توفيق محمد شاهين، مطبعة الدعوة الاسلامية، القاهرة، ط١، ١٩٨٠.

١٢٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: تأليف العلامة أحمد بن محمد بن علي القُري الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

١٢٥- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية (دراسة وصفية تاريخية): آمنة الزعبي، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان، ط١، ١٩٩٦.

١٢٦- معاني القرآن: الأخفش الأوسط، تحقيق فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١.

١٢٧- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.

١٢٨- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٤.

١٢٩- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: محمد إبراهيم عبادة،

١٣- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٩٨٥.

١٣١- المعجم المفصل في علم الصرف: راجي الأسمر، مراجعة اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣٢- المعجم المفصل في اللغة والأدب: ميشال عاصي وإميل يعقوب، دار العلم للملايين.

١٣٣- المعجم الكامل في لهجات الفصحى: داوود سلّوم، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ، ١٩٨٧.

١٣٤- المعرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم: لأبي منصور الجواليقي، تحقيق وشرح أمد محمد شاكر، طهران، ١٩٦٦.

١٣٥- المغني الجديد في علم الصرف: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، (د.ت).

١٣٦- مقاييس اللغة لابن الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق عبدالسلام هارون، الدار الإسلامية، لبنان، ١٩٩٠.

١٣٧- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، علم الكتب بيروت، (د.ت)، نسخة مصورة عن طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.

١٣٨- المُلَمَّع: لأبي عبدالله الحسين بن علي النمري، تحقيق وجيهة أحمد السطل، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٦.

١٣٩- المقرّب لابن عصفور، تحقيق أحمد بن عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد (د.ت).

١٤٠- مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٧٩.

١٤١- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

١٤٢- من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، ط٧، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤.

١٤٣- المنصف لابن جني، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد عطا دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩.

١٤٤- المنجد في اللغة (أقدم معجم شامل للمتشرك اللفظي)، لعلي بن الحسن الهنائي المشهور بكراع، تحقيق أحمد مختار عمر وضاهي عبدالباقي، القاهرة، ١٩٧٦.

١٤٥- من لغات العرب، لغة هذيل: عبدالجواد (الطيب)، جامعة طرابلس، (دون ناشر)، القاهرة، (د.ت).

١٤٦- منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة: يحيى عبابنة، رسالة دكتوراه، آداب عين شمس، ١٩٩٠.

١٤٧- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي: عبدالصبور شاهي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، (د.ت).

١٤٨- موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ر.هـ. روبنز، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، ع٢٢٧، الكويت، نوفمبر، ١٩٩٧.

١٤٩- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، (د.ت).

١٥٠- موسوعة النحو والصرف والإعراب: أميل يعقوب، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٦.

١٥١- النحو الجديد: عبدالمتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).

١٥٢- النشر في القراءات العشر، للحافظ محمد بن الجزري، راجعه علي محمد الضباع، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

١٥٣- النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية: يحيى عبابنة، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، ١٩٩٧.

١٥٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (مجد الدين)، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود محمد الطّناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

١٥٥- نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز، ترجمة حلمي خليل، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥.

١٥٦- الهمزة في اللغة العربية: خالدية البياع، دار ومكتبة الهلال بيروت، ط١، ١٩٩٥.

١٥٧- الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة العربي: يحيى عبابنة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد ١٤، عدد٥، ١٩٩٩.

١٥٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د.ط، ١٩٨٠.

١٥٩- الواضح في علم الصرف: محمد خير الحلواني، دار المأمون، دمشق، ط٤، ١٩٨٧.

المراجع الاجنبية

- Chomsky, N. :

The Minimalist program, The MIT Press, Cambridge, massachusitts, 2nd Edition 1996.

- Clark, V. A Study of New Safaitic Inscriptions form Jordan, 1980 (Clark).

- Crystal, D.,

A First Dictionary of Linguistics and Phonetics,Andrie Deutsch Limited, London, 1980.

Cunningham, L.,

Methodologjical Considerations in a Small-Scale Sociolinguistic Pilot Study, Leeds Working Papers in Linguistics and Phonetics, No. 6 University of Leeds U.K. 1998.

Moscati, S. An Introduction to the Comparative Grammer of the Semitic Languages.

- Winnitt, w.

Safaitic Inscriptions from Jordan, 1957 (sIJ).

- winnitt and Harding.

Inscriptions from Fifty Safaitic Cairns, 1978, (WH).

- Yule, G.,

The Study of Language, Cambridge Univerity Press , Cambridge, 1985.

The Conflict between Language Potterns
A study in the Structure of the Arabic word

Prepared by:
Rania Salem Salameh Sarairah

Supervised by:
Prof. Yehya Abadneh

This study which is called the conflict between language patterns a study in the structure of the Arabic word aims at applying the theory of the conflict between language patterns on the structure of the Arabic word not as chomsky who invented this theory when he applied it only at the syntactical level.

So choosing this topic is an attempt to apply this theory on the structure of the Arabic word. This study is the first which deals with this topic, I have devided this study into an introduction a preface, three chapters and a Conclusion.

The preface talked about issues that concern the theory of the the conflect between language patterns.

In the first chapter deals with the conflict between language patterns in some morphological issues which are:

1- Verb forms.
2- Derivatives, which include: (derivatives).
   - a- active participle and intensive forms.
   - b- Adjective made like the present participle.
   - c- Passive participle.
   - d- Noun of place and noun of time.
   - e- The name of superiority).
   - f- Nstrumental noun.
3- Gernnds.
4- Noun's structure.
5- Plurals forms

It is notied on this chapter that is will deals with the reasons which led to the reveal of new pattarns in language. Then studying the linguistic conflict between them with focns on the extent of usage and popularity. Chapter two studies the linguistic conflict between the pattern that are appearing due to the linguistic develoment which off influence some Arabic phones. This chapter is devided into:

1- The simplification rule and its effect in the varification of the linguistic patterns this rule includes:
   a- Laryngeal and pharangeal phones.

b- Alveo and Alveo-Dental phones.
c- d phone.
d- Inter dantal phones.

2- Palated phones rule and its effect in the Varification of the linguistic patterns.It includes:

a- Labial phones.
b- Liquil phones.

The type of change which this chapter adopts is the restricted histrorical change, that's for the linguistic patterns coming from the structural change is characterzed by stability. Which is the disappearanes of the deep structure from the linguistic usage and keeping the Surface structure very clear. Moreover many of the linguistic patterns coming from the strucutured change becomes later follow the restricted historical change, that is because language keeps its old patterns and its new developed patterns, Moreover, This chapter will attempt to show the extent of usage and popularity of the linguistic patterns, and also showing the standard and dialected forms.

Chapter three will apply the theory of the conflect between language patterns on the structure of the Arabic word at the semantics level, and this chapter will talke a bout semantics sharing (Synonymy) and untterence sharing.

The linguistic conflict in this chapter took two directions:

1- utterence conflict, a conflict between utterences.
2- Meaning conflict, a conflict between meanings.